

تأليف

أبي الفتح ناصر بن عبد السيد المطرزي الخوارزمي
المتوفى سنة ٦١٠ هـ

تحقيق ودراسة

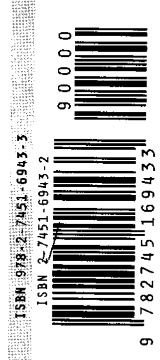
أحمد إسماعيل عبد الكريم



http://www.al-ilmiyah.com info@al-ilmiyah.com sales @al-ilmiyah.com baydoun@al-ilmiyah.com

Title	: **AL-MIṢBĀḤ FĪ AL-NAḤW**	الكتاب	: المصباح في النحو
Classification	: Syntax	التصنيف	: نحو
Author	: Nāṣir ben ʿAbdul-Sayyid al-Muṭarrizi	المؤلف	: أبو الفتح ناصر بن عبد السيد المطرّزي
Editor	: Aḥmad Ismāʿil ʿAbdul-karīm	المحقق	: أحمد إسماعيل عبد الكريم
Publisher	: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah	الناشر	: دار الكتب العلميــــة - بيروت
Pages	: 160	عدد الصفحات	: 160
Size	: 17*24	قياس الصفحات	: 17*24
Year	: 2011	سنة الطباعة	: 2011
Printed in	: Lebanon	بلد الطباعة	: لبنــان
Edition	: 1st	الطبعة	: الأولى




ISBN 978-2-7451-6943-3
ISBN 2-7451-6943-2

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، الحمد لله حمدًا كثيرًا يوافى قدرته التى لا يعلمها إلا هو، والصلاة والسلام على خير خلق الله محمد بن عبد الله عليه وآله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا، وبعد،،،،

فإنَّ كتاب المصباح للمطرزى يُعدُّ واحدًا من الكتب التراثية فى النحو العربى، الذى كان بمثابة الفيصل فى قضية العامل، التى أخذت حيزًا كبيرًا فى الدرس النحوى، بين المؤيدين والمنكرين، وقد تناولها المطرزى دون أن يدخل فى تفاصيل خلافية، لا جدوى منها، فلم يشر إلى ما قاله منكروها أو المتحاملون عليها، ولكنه تناولها كأنَّ شيئًا لم يكن، وكانت كلمته فيها حاسمة ناطقة بأهمية العامل فى الفكر النحوى، حيث تتصل هذه النظرية بالمعنى، فالمعنى الإعرابى هو المعول الرئيس فى بنية الجملة النحوية فى العربية، وقد صدق حدس نحاة العربية فى وضعهم لقواعد وأسس النحو العربى، مبتدئين بنظرية العامل باعتبارها الأساس الذى قامت عليه الوظائف النحوية فى بنية الجملة، فالمعنى يختلف من موقع عن موقع آخر، ويتأثر بما يسبقه سواء أكان اسمًا أو فعلاً أو حرفًا، والجدير بالإشارة أنَّ الدراسات اللسانية الحديثة خلصت إلى أهمية نظرية العامل فى الدراسات اللغوية، وبذلك يكون نحاة العربية أسبق من غيرهم فى تأسيس قواعد الدراسات اللغوية، وفى كلام المطرزى الأدلة الدامغة والحجج القوية على أهمية نظرية العامل فى الفكر النحوى، فقد استهل حديثه فى

كـتابه عـن الإعـراب وأثـره فـى تحديـد المعنـى وتوجـيهه، ونظـرًا لأهمـية هـذا الكـتاب المختـصر فـى الـدرس الـنحوى وضـعت علـيه شـروح وحـواش كثيـرة، وهو بحق أثر تراثى قيم فى الدرس النحوى لا يستغنى عنه طالب علم.

أولاً: قسم الدراسة

هذا الكتاب مختصر فى النحو، لكنه جاء مكتملاً إلى حد ما فى مادته، فقد عنى به مؤلفه، ولم يكن الهدف منه الدخول فى تفاصيل نحوية فى غنى عنها غير المتخصصين، ولا حاجة لهم بها، وقد أبان المطرزى فى مقدمته الغرض من وضعه لهذا الكتاب حيث ذكر أنه وضعه لابنه، وقد تناول المطرزى الأبواب النحوية كما هو منهج النحاة، غير أنه كان يدخل مباشرة دون التوغل فيها، وقد قسم كتابه إلى خمسة أبواب فبدأ بذكر الاصطلاحات، وهو من الأبواب التى لم يسبق إليها فى الدرس النحوى، حيث إنَّ النحاة لم يتطرقوا لذكر المصطلحات فى باب خاص بها، وإنما كانوا يدرسونها وكأنها مسلمات بينهم، دون ذكر هذا العنوان "مصطلحات" وتناول فى هذا الباب كثيرًا من المسائل النحوية كالإعراب والبناء، وتناول الممنوع من الصرف بصورة جيدة فى تقسيمه وذكره لحالاته المختلفة.

وفى الباب الثانى والثالث تناول العوامل بصورها المختلفة، وهو فى ذلك متفهم لأصول الدرس النحوى، ولذا نقدم دراسة فى هذا الكتاب عن "العامل" فى الدرس النحوى.

العـــــامل

غُني كتاب المصباح بنظرية العامل، حيث جعل للعامل بابًا من ضمن الأبواب التى تناولها هذا الكتاب، والجدير بالإشارة أنَّ المطرزى تناول العامل دون التطرق إلى الحديث عن الخلافات التى دارت بين النحاة فى هذه المسألة، وكأنه يريد القول بأنَّ نظرية العامل قضية مسلم بها فى الدرس النحوى ولا حاجة للخوض فى هذه الخلافات أو تلك لأنه لا حاجة للدرس النحوى بمثل هذه الخلافات أو تلك باعتبار أن العامل يعد صلب النحو العربى، الذى تدور حوله كثير من القضايا والأبحاث الرئيسة والفرعية فى الدرس النحوى.

ويعتبر العامل واحدًا من "المصطلحات النحوية" الأصيلة التى ظهرت فى المراحل الباكرة من الدرس النحوى عند العرب؛ إذ إنَّ سيبويه قد صرح به فى السطور الأولى من "الكتاب" فقد قال تعليقًا على عرضه لمجارى أواخر الكلم الثمانية، أو أنواع الإعراب والبناء: "وإنَّما ذكرت لك ثمانية مجارٍ؛ لأفرق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة، لما يحدث فيه العامل، وليس شئ منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يُبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغيره شئ أحدث ذلك فيه من العوامل التى لكل عامل منها ضرب من اللفظ فى الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب"[١] فالعامل على حد قول سيبويه هو الذى يعطى الكلمة معناها من خلال العلامة الإعرابية، التى تعد قيمة خلافية فتمنع حدوث اللبس فى الجملة العربية، فالعامل"هو السبب الموجب للتغيير فى حركات الأواخر من الكلمات المتحدث عنه مع التعليل، ويرجع الفضل فى إيجاد هذه النظرية إلى الخليل بن أحمد الفراهيدى إذ أنَّ الدارس المدقق لكتاب سيبويه، يرى رأى العين أنَّ الخليل هو الذى ثبَّت أصول النظرية، ومدَّ فروعها وأحكمها إحكامًا، وبهذا أخذت صورتها النهائية التى ثبتت على مختلف العصور"[٢] وقد كانت نظرية العامل العمود الفقرى الذى يدور حوله "الكتاب" الذى كان بمثابة الحافظة التى حوت جهود النحاة العرب، فأسهموا فى وضع الخطوط العريضة لنظرية العامل، دون جدل أو إغراق فى تحديد العمل فى اللفظ"[٣] وقد أفاض سيبويه والمتقدمون من النحاة فى مسألة العامل، حيث يعد عندهم معيار التعليل والتبرير للقاعدة التى يُراد تأكيدها"[٤].

ولم يزج النحاة العرب بنظرية العامل فى الدرس النحوى كنوع من الاستعراض العلمى أو التفلسف، ولكن الواقع اللغوى والدرس النحوى فرضا

---

(١) الكتاب، لسيبويه ١/٣، وقضايا التقدير النحوى، د: محمود ياقوت، ص: ٥٠، والعلامة الإعرابية فى الجملة، د: محمد حماسة / ١٥٩.

(٢) تطور النحو العربى فى مدرستى البصرة والكوفة، د: طلال علامة، ص: ٣٨.

(٣) الكتاب ١/٧٠، وقضايا التقدير، لياقوت، ص: ٥٦.

(٤) يُنظر: الكتاب، لسيبويه ١/١٠٦، ودراسات فى علم اللغة العام، القسم الثانى، د: كمال بشر، القاهرة، ١٩٦٩م، ص: ١٤٦.

ذلك، من واقع نزوع النفس البشرية إلى معرفة المسببات أو ما وراء العلل، فلا بد أن الأمر دفعهم إلى التساؤل ما الذى جعل هذه اللفظة مرفوعة، وفى موقع آخر منصوبة، وهكذا يتغير إعراب الكلمة فى الجملة حسب موقعها، ويظهر العامل أثره فيها "ولذلك فليس غريبًا أن يكون السؤال عن العلة قديمًا، وأن يكون التعليل مرافقًا للحكم النحوى منذ وُجد، وغرض التعليل هو أن يُظهر خضوع الظاهرات لقواعد العلم وأحكامه، ثمَّ إنَّ النحو لم يلبث أن تأثر بعلوم الدين والكلام، فاستمد منها رغبة البحث عن العلة، وأسلوب النظر فيها"(١) وقد أخذت نظرية العامل عند النحاة العرب أطوارها، وهكذا الشأن فى كل أمر، يبدأ عفويًا ساذجًا ثم لا يلبث أن يقنن، ثم تستبد بالقائمين عليه رغبة التجديد والإضافة، ويبدو ذلك واضحًا فى نظرية العامل، فقد قسم الزجاج العلة إلى ثلاثة أنواع حيث يقول: "وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية"(٢) والعامل فى النحو العربى بزغ من فكرة التعليل، والعلاقة التى تربط بين العلة والمعلول، من واقع الأثر الإعرابى، والعامل فى تغيير البنية الإعرابية لبنية اللفظة فى التركيب النحوى.

وقد اعتمد النحاة العرب اعتمادًا كليًا على هذه النظرية (فكرة العامل والمعمول) وأصروا على ضرورة العلاقة بين العامل والمعمول، وكانت العوامل - لفظية كانت أم معنوية - مثار خلاف بين اتجاهى البصرة والكوفة النحويين"(٣).

وقد لقيت نظرية العامل فى النحو العربى اهتمامًا كبيرًا من النحاة والباحثين، بين مؤيد ومعارض، بل منهم من أنكرها ورد إليها أسباب الخلاف بين النحاة، يقول إبراهيم مصطفى: "فنظرية العامل هى التى بُنيت عليها من قبل أصول

---

(١) النحو العربى، العلة النحوية نشأتها وتطورها، د: مازن المبارك، ٥١ - ٧١، والعلامة الإعرابية، د: محمد حماسة، ص: ١٦٣.

(٢) الإيضاح فى علل النحو، للزجاجى، ص: ٦٤ والعلامة الإعرابية، د: محمد حماسة عبد اللطيف، ص: ١٦٣.

(٣) دراسات فى علم اللغة العام، القسم الثانى، د: كمال بشر، القاهرة، ١٩٦٩م، ص: ١٤١، ١٤٦.

النحو واستقرت قواعده، وشغلت النحاة ألف عام ويزيد، وملأت مئات الكتب النحوية خلافًا وفلسفةً وجدالاً، بل تمثلت لها فلسفة خاصة أفردت بالتأليف"(١) ولن نعدد النحاة الذين وجهوا انتقاداتهم العنيفة لهذه النظرية، فلسنا بحاجة إلى التوسع فى سرد هذا الخلاف على مائدة البحث، ويمكننا إلقاء الضوء على ما قال به النحاة والباحثون، من المؤيدين لهذه النظرية وقد انتبهوا إلى لوذعية الفكر النحوى عند العرب، وقد أكد الباحثون أن نظرية العامل تعتبر مرتكز النحو العربى، وهى همزة الوصل بين المنهج التحويلى عند العرب، ولذا عد الدكتور عبد الحميد طلبة"إنكار نظرية العامل إنكار للنحو كله؛ لأنَّ النحو يقوم فى معظم مسائله على العوامل النحوية المختلفة، ولو جُرِّد النحو من هذه العوامل لضاعت مقاييسه، واختلت قواعده، واضطربت مسائله"(٢) وقد أكد الباحثون المحدثون أهمية دور العامل فى تفسير كثير من الظواهر النحوية، ولم توضع هذه النظرية من دون فكر أو إعمال عقل، بل وضعت على أسس متينة؛ لأنَّ "النحاة العرب قد أدركوا فكرة العامل، وأنَّ أبواب النحو العربى كله قائمة على هذه الفكرة، وأنها نشأت نشأةً لغوية من خلال عنصر التفاعل والتأثير، وأنها بذلك تكون قد استمدت أصولها من ذات المعين الذى استمدت منه النظرية التوليدية التحويلية نظرية العامل والربط السياقى، وأنَّهما قد نبعا من معين واحدٍ"(٣).

ومما يثير العجب أن علماء الغرب درسوا نحو العربية، المتمثل فى كتاب سيبويه، وقد أفادوا مما حواه من دراسات نحوية كانت خلاصة جهود النحاة واللغويين العرب، بينما النحاة العرب ذهبوا فى الخلاف والجدل، فضيَّعوا جهودهم فى متاهات الخلاف، فى حين "أنَّ النحاة البصريين يطبقون فكرة العامل، لأنهم أصحابها وواضعوها، ومع ذلك فالكوفيون يطبقونها، ولكن بالنظر إلى المادة

---

(١) إحياء النحو العربى، لإبراهيم مصطفى، القاهرة، ١٩٥٩م، ص: ١٩٤، ١٩٥.

(٢) تاريخ النحو، أصول النحو بين البصرة والكوفة، د: عبد الحميد طلبة، مكتبة الشباب، بالمنيرة، القاهرة، د.ت، ص: ٣١٨.

(٣) من أصول التحويل فى نحو العربية، د: ممدوح عبد الرحمن، ص: ١٠٤.

المسموعة، ومدى استجابتها له، ولذلك غيروا وعدلوا فى العمل النحوى، ولكنهم يسلمون به ويستخدمونه"[١].

وبعد صراع طويل بين النحاة، بين شد وجذب، عادت قضية العامل لتكون شيئًا مقررًا، ومؤكدًا فى التحليل النحوى عند التحويليين، بل إنهم يرون أنَّ هناك قواعد نظمية كلية universals يمكن أن تُفهم على ضوئها الظواهر المشتركة فى اللغات، ومنها ظواهر الحذف والزيادة وتغيير الترتيب وغير ذلك"[٢] وقد أثبتت الدراسات اللغوية الحديثة حجية نظرية العامل وصحتها، وقد أكدت ذلك النظريات النحوية الأوروبية والأمريكية، فقد أيقن "تشومسكى" أنَّ نظرية العامل والربط السياقى تمثل ذروة ما توصلت إليه النظرية من اكتمال، بحيث أصبحت القواعد التوليدية قادرةً على إعطاء التفسير المتكامل، والتحليل اللغوى الشامل للتراكيب النحوية فى بنيتها السطحية، دون لجوءٍ إلى قواعد التحويل فى الأبنية العميقة، وإذا كانت هذه النظرية وهى تمثل الكفاءة التوليدية المثلى، التى توصلت إليها النظرية التوليدية التحويلية بعد جهد وعمل ومثابرة، امتد إلى ما يقرب من ربع قرن، فجاءت نظرية العامل فى نهاية المطاف لتكلل هذا الجهد وتلك المثابرة، فإنَّ الخليل بن أحمد قد أدرك أهمية العامل، وقدرته قبل ألف عامٍ أو يزيد، وأنَّه أدرك أهميته منذ البداية فى دراسته للأصوات، ومن ثم فإنَّ "تشومسكى" وإنْ كان قد انتهى بنظرية العامل فإنَّ الخليل قد ابتدأ بها"[٣] وهكذا كان للنحاة العرب فضلُ السبق فى وضع هذه النظرية، وغيرها من القضايا اللغوية التى يتوهم الدارسون المعاصرون بأنها من مستحدثات التحول اللسانى المعاصر، مع أنها فى كثير من المسائل تنحدر تاريخيًا من منهج نحاة العربية القدامى، وجهودهم بيد أنها جاءت إلينا فى ثوب جديد، ومصطلحات معاصرة.

---

(١) من أصول التحويل فى النحو العربى، د: ممدوح عبد الرحمن، ص: ١٣٢.

(٢) النحو العربى والدرس الحديث، د: عبده الراجحى، ص: ١٥١، قضايا التقدير النحوى، لياقوت، ص: ١٩١.

(٣) من أصول التحويل فى نحو العربية، د: ممدوح عبد الرحمن، ص: ١٠٤.

وإذا كانت فكرة العامل قد شغلت النحاة منذ بدايات النحو الأولى، خاصة عند النحاة البصريين، وإنْ كان "النحاة جميعًا - بصريوهم وكوفيوهم - متفقون على ضرورة العامل النحوى... غير أنَّ نحاة البصرة أمعنوا فى هذا الاتجاه"[١] وتنقسم العوامل إلى قسمين هما: عوامل لفظية وعوامل معنوية، واللفظية هى الأغلب، ومن أمثلتها: الفعل والصفات المشتقة، والأدوات العاملة.

وأما المعنوية فأشهر ما ذكره النحاة فيها الابتداء، وأصح ما ذكر فيه أنَّ المبتدأ مرفوع به[٢] والتجرد من الناصب والجازم، أو الوقوع موقع الاسم فى رفع الفعل المضارع والخلاف، وقال به بعض الكوفيين فى نصب الظرف، ونصب الفعل المضارع بعد (أو) و(الفاء) و(الواو) فى الأجوبة الثمانية وغير ذلك"[٣] وقد يكون العامل المعنوى معنى الفعل كما فى تقدير(انظر) فى نصب الحال فى نحو: هذا زيدٌ قائمًا"[٤] ويجعل ابن جنى العوامل اللفظية مردها إلى عوامل معنوية فى نفسها، فيقول: "العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة الى أنها معنوية، ألا تراك إذا قلت: ضرب سعيدٌ جعفرًا، فإنَّ ضرب لم تعمل في الحقيقة شيئًا، وهل تحصل من قولك ضرب إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فعل، فهذا هو الصوت، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوبًا إليه الفعل، وإنَّما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي؛ ليروك أن بعض العمل يأتي مسببًا عن لفظ يصحبه كمررت بزيدٍ، وليت عمرًا قائمٌ، وبعضه يأتي عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر وعليه صفوة القول، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو

---

(١) الخلاف بين النحويين، د: السيد رزق الطويل، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م، ص: ١٨٠.

(٢) الكتاب، ٢/١٢٦، ١٢٧، ٣/ ١٠، الشكل والدلالة، دراسة نحوية للفظ والمعنى، د: عبد السلام السيد حامد، دار غريب /٢٠٠٢م، ص: ٤١.

(٣) الأشباه والنظائر ٢/٢٤٠ - ٢٤٤، والشكل والدلالة، ص: ٤١.

(٤) الهمع ٤/٣٦، ولباب الإعراب للإسفراييني، تح: بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن، دار الرفاعى، الرياض، ط، ١٩٨٤م، ص: ٤٩٤ - ٤٩٥.

للمتكلم نفسه، لا لشئ غيره وإنما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامَّةِ اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح"[١] وينقسم العامل أيضًا إلى الصور الآتية:

* **العامل الأصلى**: وهو الذى لا يمكن الاستغناء عنه، وإلا فسد المعنى المقصود من الجملة؛ ومن أمثلته: حروف المضارعة، أدوات النصب، أدوات الجزم، بعض حروف الجر[٢] ومن أمثلة ذلك من القرآن الكريم وتوقف عنده النحاس فى إعرابه، قوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ ﴾ البقرة: ٢٤ فقال: "يقال كيف دخلت أن على لم؟ ولا يدخل عامل على عامل، فالجواب أنَّ (إنْ) هنا غير عاملة في اللفظ فدخلت على (لم) كما تدخل على الماضي؛ لأنَّها لا تعمل في لم كما لا تعمل في الماضي، فمعنى إنْ لم تفعلوا: إنْ تركتم الفعل، قال الأخفش سعيد: إنَّما جزموا بلم لأنَّها نفي، فأشبهت لا في قولك: لا رجل في الدار، فحذفت بها الحركة كما حذفت التنوين من الأسماء، وقال غيره: جزمت بها لأنَّها أشبهت إنْ التي للشرط؛ لأنَّها تردُّ المستقبل إلى الماضي كما ترد أنْ، فتحتاج إلى جواب فأشبهت الابتداء"[٣] وألقى النحاس الضوء على "لن" فى قوله تعالى: ﴿ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾ البقرة: ٢٤ قائلاً: "(ولن تفعلوا) نصب بلن وعلامة نصبه حذف النون"[٤] وقد ورد عند النحاس ذكر كثير من الأمثلة على العامل الأصلي ودوره فى نسخ البنية التركيبية للجملة والمعنى، وتغاضى عن ذكر بعضها؛ لأنها أمور مسلم بها ولا حاجة للخوض فيها.

* **العامل الشبيه بالزائد**: وهو الذى يؤدى معنىً جديدًا خاصًّا لا يمكن

---

(١) الخصائص، لابن جنى ١/١٠٩.

(٢) المعنى والنحو، د: عبد الله أحمد جاد الكريم، مكتبة الآداب، ط١/ ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م، ص: ٤٤.

(٣) إعراب القرآن، للنحاس ١/٢٠٠.

(٤) إعراب القرآن، للنحاس ١/٢٠٠.

الاستغناء عنه كبعض حروف الجر[١].

* **العامل الزائد:** وهو الذى يمكن الاستغناء عنه من غير أن يترتب - فى الأغلب - على حذفه فساد المعنى المقصود كبعض حروف الجر (كالباء، ومن) وهى حروف الجر التى تأتى زائدة بشروطها، لأنَّ الباء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يخل بالمعنى، ولم يحتج إليها وكان نصبًا"[٢]. كقوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ۝ ﴾ البقرة: ٨ قال: "(بمؤمنين) خفض بالباء، وهي توكيد عند البصريين"[٣].

وتدخل الباء فى النفى، فتكون زائدة ويمكن الاستغناء عنها، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَـٰدِرٍ ﴾ الأحقاف: ٣٣ فنقل النحاس أقوال النحاة: فقال الكسائي إنما دخلت الباء من أجل لم وهذا قول صحيح، وسمعت علي بن سليمان يشرحه شرحًا بينًا، قال: الباء تدخل في النفي فتقول ما زيد بقائم، فإذا دخل الاستفهام على النفي لم يغيره عما كان عليه، فتقول: أما زيد بقائم فكذا بقادر؛ لأنَّ قبله حرف نفي وهو(لم) وقال أبو إسحاق: الباء تدخل في النفي ولا تدخل في الإيجاب، تقول ظننت زيدًا منطلقًا ولايجوز، ظننت زيداً بمنطلق، فإن جئت بالنفي قلت ما ظننت زيداً بمنطلق، فكذا قوله جل وعز: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَـٰدِرٍ ﴾ الأحقاف: ٣٣ والمعنى: أوليس الذي خلق السموات والأرض بقادر في رويتهم وفي علمهم، قال أبو جعفر: فإن قال قائل لم صارت الباء في النفي ولا تكون في الإيجاب؟ فالجواب عند البصريين أنها دخلت توكيداً للنفي؛ لأنه قد يجوز ألا يسمع المخاطب (ما) أو يتوهم الغلط فإذا جئت بالباء عُلم أنه نفى"[٤] وكذا الأمر فى قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى

(١) المعنى والنحو، ص: ٤٤.

(٢) الكتاب، لسيبويه، ١/٦٧.

(٣) إعراب القرآن، للنحاس ١/١٨٧.

(٤) إعراب القرآن، للنحاس ٤/١٧٤.

ٱلتَّهۡلُكَةِ ﴾ البقرة: ١٩٥ نقل النحاس قول الأخفش بأنَّ الباء زائدة[١].

أما مجئ(من) كعامل زائد، فقد اشترط سيبويه وجمهور البصريين لزيادتها شرطين أولهما: أن يكون ما قبلها غير موجب، ويقصد بذلك النفى،أوالنهى، أوالاستفهام، والآخر: أن يكون مجرورها نكرة"[٢] وذلك لتدخل فى نطاق العامل الزائد، الذى يمكن الاستغناء عنه، ومن ذلك حرف الجر (من) فى قوله تعالى: ﴿ وَإِذۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيۡتُكُم مِّن كِتَٰبٖ وَحِكۡمَةٖ ﴾ آل عمران: ٨١ ذكر قول الأخفش أنَّها زائدة"[٣] وكذا فى قوله تعالى: ﴿ لَّقَدۡ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٖۘ وَمَا مِنۡ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ ﴾ المائدة: ٧٣ قال النحاس: (مِن) زائدة"[٤] وعلى ذلك تكون (من) عاملاً زائدًا بما وضع له النحاة من شروط.

ومن خلال منهج النحاة فى تقسيم العامل، وتصنيف العوامل يتضح لنا أن المعنى قاسم مشترك فى كل التقسيمات التى يرونها، ويؤكد ذلك على أنَّ العامل والمعنى مترابطان ولا ينفكان، ومن أمثلة العوامل المعنوية فى بعض أبواب النحو، وذلك كالآتى:

عامل الرفع فى المبتدأ:

اختلف فى رافع المبتدأ، فذهب الكوفيون إلى القول بأنَّ المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان، وذهب البصريون إلى أنَّ المبتدأ يرتفع بالابتداء"[٥] ويعلل السيوطى لرفع المبتدأ بعامل معنوى هو "الابتداء" على الرأى الأرجح لجمهور النحاة؛ لأنّ "الصحيح أنَّ الابتداء اهتمامك بالاسم وجعلك إياه

(١) إعراب القرآن، للنحاس ٢٩٢/١.

(٢) الجنى الدانى، للمرادى، ص: ٣١٧، ٣١٨، ونحو ذلك بهامش الكتاب لسيبويه ٣١٥/٢، ٣١٦.

(٣) إعراب القرآن، للنحاس ٣٩١/١.

(٤) إعراب القرآن، للنحاس ٣٤/٢.

(٥) الإنصاف فى مسائل الخلاف، لابن الأنبارى، ٣٠/١، مسألة (٥).

أولاً لثانٍ يكون خبرًا عنه، والأولية معنى قائم يكسبه قوته إذا كان غيره متعلقًا به وكانت رتبته متقدمة على غيره"[١].

ويرفع المطرزى المبتدأ بعامل رفع معنوى فيقول: العامل المعنوىّ، وهو شيئان عند سيبويه، وثلاثة عند أبى الحسن الأخفش:

الأول: الابتداء، وهو تعرية الاسم من العوامل اللفظية للإسناد، نحو: زيدٌ منطلقٌ، وهذا المعنى عامل فيهما، ويُسمَّى الأول مبتدأً، ومسندًا إليه ومحدَّثًا عنه".

عامل الرفع فى المبتدأ المتأخر:

ذهب الكوفيون إلى القول بأن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه، ويسمون الظرف المحل، ومنهم من يسميه الصفة، وذلك نحو قولك "أمامك زيدٌ" و"فى الدار عمرو" وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش فى أحد قوليه، وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد من البصريين، وذهب البصريون إلى أنَّ الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه، وإنَّما يرتفع بالابتداء"[٢] وقد جاءت أمثلة من ذلك كثيرة عند النحاس، وقد ذهب فيها مذهب البصريين، ففى قوله تعالى: ﴿ وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ ﴾ البقرة: ٢٥ قال: (أزواج) مرفوع بالابتداء"[٣] وليس بالظرف، وقال أيضًا فى إعراب قوله تعالى: ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ ﴾ البقرة: ٧٨ رفع بالابتداء"[٤] وكذا قوله وعند تناوله إعراب قوله تعالى: ﴿ وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾ البقرة: ١٧٩ قال: "بالابتداء"[٥] وفى قوله تعالى: ﴿ لَهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ ﴾ البقرة: ١١٤ قال النحاس: (خزي) رفع بالابتداء"[٦] وفى قوله

---

(١) الأشباه والنظائر، ١/٢٩٦.

(٢) الإنصاف ١/٣٨، المسألة (٦).

(٣) إعراب القرآن، للنحاس ١/٢٠٢.

(٤) إعراب القرآن، النحاس ١/٢٤٠.

(٥) إعراب القرآن، للنحاس ١/٢٨٢.

(٦) إعراب القرآن، للنحاس ١/٢٥٧.

تعالى: ﴿ فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ البقرة: ٢٧٤قال: "رفع بالابتداء"[١] وفى قوله تعالى: ﴿ لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ ﴾ ق: ١٠ قال: "رفعت طلعاً بالابتداء"[٢] وهكذا وجدنا النحاس يقتفى أثر النحاة البصريين فى هذه المسألة.

عامل الرفع فى الاسم بعد (لولا):

ذهب الكوفيون إلى أنَّ (لولا) ترفع الاسم بعدها نحو: لولا زيدٌ لأكرمتك، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء"[٣] وقد تعرض النحاس فى عدة مواضع من إعرابه للآيات التى وردت فيها(لولا)، فوجه إعراب الاسم بعدها على الرفع بالابتداء، مقتفيًا أثر النحاة البصريين ففى قوله تعالى: ﴿ فَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ ﴾ البقرة: ٦٤ قال: "رفع بالابتداء عند سيبويه"[٤] وفى قوله تعالى: ﴿ لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ﴾ الأنفال: ٦٨ قال النحاس: "كتابٌ مرفوعٌ بالابتداء"[٥].

وفى قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُۥ ﴾ النساء: ١١٣ قال النحاس: "ما بعد(لولا) مرفوع بالابتداء عند سيبويه"[٦] وقال فى قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ ﴾ النور: ١٠رفع بالابتداء عند سيبويه"[٧] وبهذه الأمثلة يوافق النحاس رأى البصريين فى القول برفع الاسم بعد (لولا) بالابتداء.

عامل الرفع فى الفاعل:

يرى بعضهم أنَّ عامل رفع الفاعل معنوى؛ فالفاعلية هى الشق الثانى

(١) إعراب القرآن، للنحاس، ١/٣٤٠.
(٢) إعراب القرآن، للنحاس، ٤/٢٢٢.
(٣) الإنصاف ١/٥٢، المسألة (١٠).
(٤) إعراب القرآن، للنحاس ١/٢٣٣.
(٥) إعراب القرآن، للنحاس ٢/١٩٧.
(٦) إعراب القرآن، للنحاس ١/٤٧٥، ١/ ٤٨٧.
(٧) إعراب القرآن ٣/١٢٩.

للإسناد، كما يشبه نائب الفاعل فى ذلك الفاعل - عند سيبويه - ففكرة الإسناد تتمثل فى الفاعل ونائب الفاعل، وهى التى تجعله مرفوعًا، فقد ربط سيبويه "بين العلامة الإعرابية - فى حالة الرفع - والمعنى ممثلاً فى فكرة الإسناد بشقيها: الابتدائية والفاعلية، فكل ما هو مبتدأ أو محمول على المبتدأ أو المسند إلى المبتدأ، وكل ما هو فاعل أو محمول على الفاعلية، أو نائب عن الفاعل فهو مرفوع"(١) ويجعل الفارسى خصوصية الفاعل فى إسناد الفعل إليه مقدمًا، حيث يقول: "اعلم أنَّ الفاعل رفع، وصفته أن يُسند الفعل إليه مقدمًا عليه"(٢) ويقول ابن الحاجب أنَّ الفاعل "ما أُسند إليه الفعل أو شبهه، وقُدِّم عليه على جهة قيامه به"(٣) فقد رد النحاس القائلين بجواز تقدم المعمول وبقاء أثر العامل فيه، فرد توجيه ثعلب القائل برفع"العمل"بالفعل"يرفعه" فى قوله تعالى: ﴿ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّـٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ ﴾ فاطر: ١٠، لأنَّ الفاعل إذا كان قبل الفعل لم يرتفع بالفعل،هذا قول جميع النحويين"(٤).

ويقول النحاس بما قال به البصريون من أن (الفاعل) يُرفع بالفعل، ففى قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَـٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا۟ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ ۖ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١٣٧﴾ ﴾ الأنعام: ١٣٧ فقد نقل النحاس لهذه الآية عدة توجيهات، وقد كان العامل فيها الفيصل، نذكر منها ما رفع على الفاعلية، فقال: "والقراءة الثانية أن يكون قتل اسم ما لم يسم فاعله شركاؤهم رفع بإضمار فعل لأن زين يدل على ذلك أي زينه شركاؤهم ويجوز على هذا ضرب زيد عمرو بمعنى ضربه عمرو"(٥) وجاءت (الذين)

---

(١) الكتاب ٣٣/١، والعلاقة بين العلامة الإعرابية والمعنى فى كتاب سيبويه، إبراهيم إبراهيم بركات، الخانجى، ١٩٨٣م، ص: ١٣ - ١٤.

(٢) المقتصد فى شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجانى، تح: كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة العراقية، ١٩٨٢م، ٣٢٥/١.

(٣) الكافية، لابن الحاجب، ص: ٦٨.

(٤) إعراب القرآن، للنحاس ٣٦٥/٣، وينظر: المقتضب ١٢٨/٤، أسرار العربية، ٧٩، ٨٣، ٨٤.

(٥) إعراب القرآن، للنحاس، ٩٨/٢.

فى موضع رفع بالفعل (حسب) من قوله تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾ الجاثية: ٢١[١].

عامل المفعول:

فى عامل نصب المفعول به عند النحاة ثلاثة أقوال:

أحدها للبصريين: أنَّ العامل هو الفعل لاقتضائه إيَّاه[٢] الثانى لبعض الكوفيين: وهو أنَّ العامل هو الفاعل[٣] وحده؛ لأنَّه مؤثر فيه. الثالث للفراء: أنَّ العامل هو الفعل والفاعل[٤] جميعًا؛ لأنَّ الفاعل جزءٌ من المؤثر، وجزء المؤثر مؤثر.

يرى جمهور البصريين ومن شايعهم أنَّ العامل فى المفعول النصب، هو الفعل أو شبهه، وذلك كاسم الفاعل نحو قوله تعالى: ﴿ وَكَلْبُهُم بَـٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴾ الكهف: ١٨[٥] وتعرض النحاس لهذه النماذج فى إعرابه للقرآن، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴾ البقرة: ١٢٤ فقال: "وحكي عن محمد بن يزيد أنه قال المعنى يوجب نصب الظالمين قال الله جل وعز لإبراهيم ﴿ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ﴾ فعهد إليه بهذا فسأل إبراهيم فقال: (ومن ذريتي) فقال جل وعز: ﴿ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴾ البقرة: ١٢٤ [٦] وجاء (العجل) منصوبًا على المفعولية فى قوله تعالى: ﴿ بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ ﴾ البقرة: ٥٤ على تقدير: بأن اتخذتم

---

(١) إعراب القرآن، للنحاس ١٤٥/٤.

(٢) المقرب، لابن عصفور ١١٣/١، شرح اللمحة البدرية، لأبى حيان ٧٢/٢، المساعد ٤٢٦/١، التصريح ٣٠٩/١.

(٣) هشام الكوفى النحوى، عصره، حياته، آراؤه النحوية، د: أحمد محمد عبد الله، مطبعة الأمانة، د.ت، ص: ٨٦، والهمع ١٦٥/١، المساعد ٤٢٦/١.

(٤) شرح الكافية، للرضى ٤٩/١، ٣٠٤، شرح المفصل ١٢٤/١، الهمع ١٦٥/١.

(٥) ينظر: شرح الكافية، للرضى ٤٩/١، ٥٠، ٣٠٤، شرح اللمحة البدرية لأبى حيان ٧٢/٢، توجيه اللمع لابن الخباز /١٧٩، الإنصاف ٥٦/١.

(٦) إعراب القرآن، للنحاس ٢٥٨/١، ٢٥٩.

العجل"[١] وفي قوله تعالى: ﴿ فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوْلاً ﴾ البقرة: ٥٩ نصبت (قولاً)على المفعولية بالفعل (بدَّل)[٢] وفي قوله تعالى: ﴿ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلاً ﴾ فاطر: ١ قال النحاس: (رسلاً) مفعول ثانٍ، ويُقال على إضمار فاعل"[٣] وقد وردت أمثلة كثيرة تؤكد على أنَّ النحاس يأخذ برأى البصريين ويميل إليهم.

عامل الفعل فى الاشتغال:

ويكاد النحاة البصريون والكوفيون يتفقون على ظاهرة الاشتغال، لكنهم يختلفون فى ناصب الاسم المشغول عنه، يقول الأنبارى: "ذهب الكوفيون إلى أن قولهم: زيدًا ضربته منصوب بالفعل الواقع على الهاء، وذهب البصريون إلى أنه منصوب بفعل مقدر، والتقدير فيه: ضربت زيدًا ضربته"[٤] واحتج البصريون بأن قالوا: "إنما قلنا إنه منصوب بفعل مقدر، وذلك لأن في الذي ظهر دلالة عليه، فجاز إضماره استغناء بالفعل الظاهر عنه، كما لو كان متأخرًا وقبله ما يدل عليه"[٥].

فحين تعرض النحاس للآيات التى يتأخر فيها العامل على معموله مع وجود العلاقة - ضمير مثلاً - التى تربط بين العامل والمعمول، نحو قوله تعالى: ﴿ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُۥ وَتَسْبِيحَهُۥ ﴾ النور: ٤١ قال: "يجوز أنْ يكون المعنى: كلٌّ قد علم الله صلاته وتسبيحه، ومن هذه الجهة يجوز نصب (كلَّ) عند البصريين"[٦].

وفي قوله تعالى: ﴿ وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴾ يس: ١٢ قال: منصوب على إضمار فعل، ويجوز رفعه بالابتداء إلا أنَّ نصبه أولى، ليعطف ما عمل

---

(١) إعراب القرآن، للنحاس ١/٢٢٦.

(٢) إعراب القرآن، للنحاس ١/٢٢٩.

(٣) إعراب القرآن، للنحاس، ٣/٣٥٩.

(٤) الإنصاف ١/٨٥.

(٥) الإنصاف ١/٨٥.

(٦) إعراب القرآن، للنحاس ٣/١٤١.

فيه الفعل على ما عمل فيه الفعل وهذا قول الخليل وسيبويه"[١] وفي قوله تعالى: ﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ ﴾ يس: ٣٩ قال: "والقمر النصب على إضمار فعل، وهو اختيار أبي عبيد قال: لأنَّ قبله فعلاً وبعده فعلاً مثله قبله نسلخ وبعده قدرناه"[٢].

عامل المنادى:

اختلفوا فى العامل فيه[٣] فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنَّه منصوب بفعل واجب الإضمار[٤] ومنهم من زعم أنَّ (ياء) وأخواتها أسماء أفعال[٥] ويأخذ النحاس منحى البصريين حين يجعل المنادى مفعولاً به منصوبًا بمعنى الدعاء، حيث قال: "إنَّه منصوب على أنه مفعول به لأنَّ معناه: ناديت ودعوت"[٦].

عامل المفعول المطلق:

تنبه سيبويه والمبرد إلى العلاقة المعنوية التى تربط بين الفعل والمنصوبات التى يعمل فيها[٧] فالعلاقة بين المفعول المطلق وعامله هى التى تحدد كونه مفعولاً مطلقًا، فالفعل التام عند النحاة يتضمن الحدث والزمن، وهذا الحدث هو المصدر، والمفعول المطلق هو المصدر المنتصب توكيدًا لفعله، أو بيانًا لنوعه وعدده[٨]

---

(١) إعراب القرآن، للنحاس ٣/٣٨٦، ٣٨٧.

(٢) إعراب القرآن، للنحاس ٣/٣٩٤.

(٣) ينظر: الكتاب لسيبويه ١/٢٩١، والمقتضب ٤/٢٠٢، المقتصد فى شرح الإيضاح ٢/٧٥٤، المرتجل /١٩١، ١٩٢، اللمع لابن جنى ١٩٢، الخصائص ٢/٢٧٦، ٢٧٧، لباب الإعراب للإسفرايينى ٢٩٥، ٢٩٦، اللباب فى علل الإعراب للعكبرى ١/٣٢٩، شرح الجمل للخوارزمى/١٧٠.

(٤) الكتاب ١/٢٩١.

(٥) قال به ابن جنى، ينظر الخصائص ٢/٢٧٦، ٢٧٧، واللمع ١٩٢.

(٦) إعراب القرآن، للنحاس ٣/٣٤٢.

(٧) ينظر: الكتاب ١/٣٤، والمقتضب ٣/١٨٧.

(٨) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، تح: محيى الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ١٩٨٠م، ٢/١٦٩.

والمفعول المطلق يكون من لفظ الفعل ومعناه، أومن معناه دون لفظه، وقد يختلف العامل، فى لفظه كلية عن المصدر إلا أنَّه يكون مرادفًا له، وقد ورد ذلك عند النحاس، ففى قوله تعالى: ﴿ قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا ﴾ يوسف: ٤٧ قال: "مصدر لأن معنى تزرعون: تدأبون"[١] وفى قوله تعالى: ﴿ سُنَّةَ ٱللَّهِ فِي ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلُ ﴾ الأحزاب: ٣٨ فقد نصب النحاس سنة على المصدر؛ حملاً على المعنى فيقول: "لأنَّ قبله ما هو بمعنى سنَّ ذلك"[٢] وقد أشار النحاس إلى أنَّ العامل فى المفعول المطلق هو معنى التوكيد، وذلك فى مواضع كثيرة من إعرابه، ففى قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّهُۥ يَتُوبُ إِلَى ٱللَّهِ مَتَابًا ﴾ الفرقان: ٧١ قال إنَّ (متابًا): "مصدرٌ فيه معنى التوكيد"[٣] وفى هذه الأمثلة وغيرها العامل هو معنى الفعل.

عامل المفعول فيه:

المفعول فيه هو الظرف، والظرف هو الوعاء كما يقول ابن يعيش،"وقيل للأزمنة والأمكنة ظروف؛ لأنَّ الأفعال توجد فيها فصارت كالأوعية لها"[٤] والأخفش من قبله يقول إنَّ "الظرف هو ما يكون فيه الشئ"[٥] ومن هذا يفهم أنَّ العامل فى الظرف، أو المفعول فيه تضمنه معنى (فيه) والتقدير عند البصريين: استقر أمامك أو وراءك[٦] وعامل الظرفية عند سيبويه، هو حمل الاسم على معنى الزمان أو معنى المكان"[٧] ويقول عبد القاهر: "الفصل بين الاسم والظرف، أنَّ الظرف ما

---

(١) إعراب القرآن، للنحاس ٣٣٢/٢.

(٢) إعراب القرآن، للنحاس ٣١٥/٣، وقد جاءت على ذلك أمثلة كثيرة منها: ٤١/٢، ٤٢، ٢٢٤/٣، ١٣٧/٤، ١٣٨.

(٣) إعراب القرآن، للنحاس ١٦٩/٣، وعليها ينظر: ٤٤٥/٢، ١٣٨، ٣١٥/٣، ٣٨/٥، ١٠٦، ١٥٣، ١١٢، ١٨٦.

(٤) شرح ابن يعيش على المفصل، ٤١/٢.

(٥) معانى القرآن، للأخفش ٤٩/١.

(٦) الإنصاف ١٥٢/١.

(٧) العلاقة بين العلامة الإعرابية والمعنى فى كتاب سيبويه، ص: ٢٣.

كان منصوبًا على معنى (فى) والاسم ما عُرى من معنى(فى)"[١] وقد وقف النحاس عند (الشهر) فى قوله تعالى: ﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ البقرة: ١٨٥فقال: "الشهر ليس بمفعول، وإنَّما هو ظرف زمان، والتقدير: فمن شهد منكم المصر في الشهر، وجواب آخر: أن يكون التقدير: فمن شهد منكم الشهر غير مسافر ولا مريض(فليصمه)"[٢].

عامل المفعول لأجله:

جعل النحاة عامل المفعول لأجله معنى التعليل، فقد قال الزجاج فى تقديره للمفعول لأجله فى أكثر مواضعه "وهو منصوب لأنه مفعول له"[٣] وجعل سيبويه معنى التعليل أهم خصائص المفعول له فقال: "فانتصب لأنه موقوع له، ولأنه تفسير لما قبله لِمَ كان؟"[٤].

وقال ابن السراج: "إنَّما يُذكر لأنَّه عذر لوقوع الأمر"[٥] ولذا قدَّر النحاة لنصبه "اللام" وقد جاء ذلك عند الزجاج وابن عصفور وعبد القاهر الجرجانى وابن يعيش وغيرهم[٦].

وقد سار النحاس على نهج أساتذته البصريين فى تقديره (اللام) لمعنى المفعول له، ففى قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ﴾ البقرة: ٢٠٧ فقال بنصب (ابتغاءَ) على المفعول من أجله"[٧] وفى كل الآيات التى

---

(١) المقتصد: ٦٣٤/١، وينظر: المقتضب ١٠٥/٣، ١٠٦، شرح السيرافى ٢٧٣/١، ٢٧٤، والإيضاح العضدى ٨٤/١.

(٢) إعراب القرآن، للنحاس ٢٨٧/١.

(٣) معانى القرآن وإعرابه، ٢٧٦/١، ١٤٨/١ ٥١٩/٢، وغيرها.

(٤) الكتاب ٣٦٧/١.

(٥) الأصول فى النحو ٢٤٩/١.

(٦) معانى القرآن وإعرابه، الكتاب، الأصول، المقرب ١٦١/١، المقتصد ٦٦٦/١، شرح المفصل ٥٢/٢ - ٥٤.

(٧) إعراب القرآن، ٤٨٨/١.

ورد فيها مفعول لأجله جُعل العامل فيه التعليل والقصدية لفعل الأمر.

عامل المفعول معه:

اختلف النحاة فى ناصب المفعول معه[1] فقال السيرافي: "مذهب سيبويه أنَّ ما بعد الواو منصوب بالفعل، أو معناه بتوسط الواو التى بمعنى "مع" لأنَّ الواو لما علقت الفعل بالاسم بعدها تعدَّى الفعل إليه فنصبه"[2] قال الرضى: "اعلم أن مذهب جمهور النحاة أن العامل في المفعول معه: الفعل أو معناه بتوسط الواو التي بمعنى "مع" وإنما وضعوا الواو موضع "مع" في بعض المواضع لكونه أخصر لفظا، وأصل هذه الواو: والعطف الذي فيه معنى الجمع، كما يجئ في بابه فناسب معنى المعية أنْ قالوا: لا يتقدم المفعول معه على ما عمل في صاحبه اتفاقا، فلا يقال: والخشبة استوى الماء، كما يتقدم سائر المفاعيل على عاملها"[3] وقال الزجاج: "الناصب له فعل مضمر بعد الواو، وهو "لابست" و"صاحبت"؛ لئلا يفصل بين الفعل والمفعول معه بالواو، وليست الواو للتعدية بدليل امتناع: ضربتُ وزيدًا"[4] وقال ابن يعيش: "والصواب ما ذهب إليه سيبويه من أنَّ العامل الفعل الأول؛ لأنَّه وإنْ لم يكن متعديًّا فقد قوى بالواو النائبة عن "مع" فتعدى كما تعدى الفعل المقوى بحرف الجر"[5] وقدر النحاس (الواو) بمعنى "مع" فى قوله تعالى: ﴿ يَٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ۖ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ ﴾ سبأ: ١٠ فقال: "ويجوز أن يكون مفعولا معه كما تقول استوى الماء

---

(١) ينظر فى الخلاف: شرح الكافية للرضى ٣٨/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٤٨/٢، الإنصاف ١٤٨/١، الهمع ٢٢٠/١.

(٢) هامش الكتاب ٢٩٧/١ بتصرف يسير، وكذا فى الفوائد الضيائية للجامى ٣٧٩/١، والتصريح ٣٤٣/١ والإنصاف ٢٤٨/١.

(٣) شرح الكافية للرضى ٣٩/٢.

(٤) شرح الكافية للرضى ٣٩/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٩/٢، ائتلاف النصرة، ص: ٣٦.

(٥) شرح المفصل، لابن يعيش ٤٩/٢، وينظر: العربية والغموض، دراسة لغوية فى دلالة المبنى على المعنى، د: حلمى خليل /١٢٨.

والخشبة أي مع الخشبة"[١].

عامل التمييز:

دارت فى كتب النحاة ومعربى القرآن مجموعة من المصطلحات الدالة على معنى التمييز، فمنهم من سماه تفسيرًا[٢]، وبيانًا[٣]، وتبيينًا[٤]، وهذه التسميات يمكن أن تفسر معنى التمييز فى ضوء المعنى المصطلحى الذى ذهبت إليه كل مدرسة نحوية، يقول ابن جنى: "معنى التمييز تخليص الأجناس بعضها من بعض"[٥] ويؤكد ذلك ابن يعيش فيقول: "اعلم أنَّ التمييز والتفسير والتبيين واحد، والمراد به رفع الإبهام وإزالة اللبس، وذلك نحو أنْ تخبر بخبر، أو تذكر لفظًا يحتمل وجوهًا، فيتردد المخاطب فيها فتنبهه على المراد بالنص على أحد محتملاته؛ تبيينًا للغرض ولذلك سُمِّى تمييزًا وتفسيرًا"[٦] ويجعل الزجاج المعنى العامل فى نصب التمييز، فيقول: (صيامًا) منصوب على التمييز[٧].

عامل نصب الحال:

الحال عند النحاة وصفٌ يبيِّن هيئة الفاعل أو المفعول[٨] ويشير ابن السراج إلى أنَّ الحال منتصبٌ بعامل معنوى بقوله: "والحال منتصب لشبهه بالمفعول؛ لأنَّه

---

(١) إعراب القرآن، للنحاس ٣/٣٣٤.

(٢) معانى القرآن للفراء، ١/٢٢٥، ٢٢٦، ٣٢٠، والزجاج فى معانى القرآن ٢/١٩٨، وغيرها وورد ذلك أيضًا عند النحاس، وهو عند الكوفيين.

(٣) إعراب القرآن، للنحاس ينظرعلى سبيل المثال: ١/٢٣٠، ٢٧٦، ٢٩٧، ٣٩٤ وغيرها الكثير على مدار صفحات أجزاء الكتاب.

(٤) المقتضب ٣/٣٢، إملاء ما من به الرحمن ٢/١٩٧، ٢٢٣، ٢٤٤، ٢٧٤، والهمع ٢/٣٦٦، ٣/ ١٧٦.

(٥) اللمع، ١٤٧.

(٦) شرح المفصل ٢/٧٠.

(٧) معانى القرآن وإعرابه، ٢/٢٢٩.

(٨) الأصول ١/٢١٣، الكافية/١٣، شرح الكافية ١/١٩٨، أسرار النحو /١٣٧، شرح ابن يعيش ١/ ٢٢٦، شرح التصريح ١/٣٦٥ وغيرها.

جئ به بعد تمام الكلام، واستغناء الفاعل بفعله وأنَّ فى الفعل دليلاً عليه كما كان فيه دليل على المفعول"[١] ومعنى هذا الكلام أنَّ الحال يتفق مع المنصوبات وليس المرفوعات؛ لأنَّه لا يدخل فى نطاق العمد، وإنما يدخل مع معية ما يمكن الاستغناء عنه، ففى قوله تعالى: ﴿ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِـمَ حَنِيفًا ﴾ البقرة: ١٣٥ قال النحاس: "قال أبو إسحاق: (حنيفًا) منصوب على الحال، وقال غيره: المعنى: بل نتبع إبراهيم في هذه الحال"[٢].

العامل فى المستثنى:

يرتبط العامل فى الاستثناء بمعناه الدلالى، فالمستثنى يخالف المستثنى منه، ومعنى المخالفة الخروج من حكم المستثنى منه، وهذه الفكرة تعتبر أساس النصب فى المستثنى عند سيبويه[٣] ويقول سيبويه فى معنى الاستثناء والعامل فى نصبه: "هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصبًا؛ لأنَّه مُخرَجٌ مما أدخلت فيه غيره، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت: له عشرون درهماً. وهذا قول الخليل، وأنَّ العاملَ فيه ما قبله من الكلام؛ كما أن الدرهم ليس بصفة للعشرين ولا محمولٍ على ما حُملت عليه وعمل فيها[٤] وقد نقل النحاس ما قال به النحاة البصريون من أنَّ العامل فى المستثنى معنى الاستثناء، أو الفعل المقدر، ففى قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلاً مِّنكُمْ ﴾ البقرة: ٨٣ قال: (إلا قليلاً) منصوب على الاستثناء، والمُسْتَثنَى عند سيبويه منصوب؛ لأنَّه مشبه بالمفعول، وقال محمد بن

---

(١) الأصول ٢١٣/١.

(٢) إعراب القرآن، للنحاس ٢٦٦/١، وكذا عند الزجاج فى معانيه ١٩٤/١، ٣٤٢ وقد ورد عند النحاس ذلك التأويل فى مواضع منها: ٢٧١/١، ٣١٩، ٣٧٧، ٣٧/٢، ١٢٣، ١٦٢، ٣٢٢/٣، ٩٣/٤، ٢٩٢، ٣١٥.

(٣) العلاقة بين العلامة الإعرابية والمعنى فى كتاب سيبويه، لإبراهيم بركات / ١١٢، ١١٣.

(٤) الكتاب ٣٣٠/٢ فقد راعى النحاة حالات إعراب المستثنى بإلا من حيث النصب على الاستثناء، أو البدل منه، أو إعرابه حسب موقعه فى الجملة.

يزيد: هو مفعول على الحقيقة المعنى: استثنيت قليلاً"[١].

وفى موضع ذكر النحاس العامل فى الاستثناء المعنى، ولم يذكر حكاية الفعل المقدر، فى قوله تعالى: ﴿ قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ﴾ الأعراف: ١٨٨ فيقول: (ما شاء الله) فى موضع نصب بالاستثناء، والمعنى: إلا ما شاء الله أن يملكني وأنشد سيبويه:

مَهْمَا شَاءَ بالنَّاسِ يَفْعَلِ[٢]

(١) إعراب القرآن، للنحاس ٢٤٢/١ وقال مثل ذلك فى قوله تعالى (إلا خمسين...) النحاس٣/ ٢٥٠.

(٢) إعراب القرآن، للنحاس ١٦٦/٢.



ثانيًا: ترجمة المؤلف

اسمه وكنيته ولقبه:

هو شيخ المعتزلة أبو الفتح، ناصر بن عبد السيد بن علي الخوارزمي الحنفي النحوي،[1] وفى البلغة: "ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي الخوارزمي أبو الفتح بن أبي المكارم"[2].

والخوارزمى: نسبة إلى جرجانية خوارزم مسقط رأسه.

والمطرزي: بضم الميم وفتح الطاء المهملة وتشديد الراء وكسرها ة بعدها زاي، هذه النسبة إلى من يطرز الثياب ويرقمها، ولا أعلم هل كان يتعاطى ذلك بنفسه، أم كان في آبائه من يتعاطى ذلك فنسب له، والله أعلم[3].

والحنفىُّ: نسبة إلى أبى حنيفة النعمان الذى سار على مذهبه فى الفقه.

ولقبه: برهان الدين.

---

(١) إرشاد الأريب لياقوت: ٧ / ٢٠٢ - ٢٣٠، وإنباه الرواة: ٣ / ٣٣٩ - ٣٤٠، وإشارة التعيين، الورقة: ٥٥ - ٥٦، والتكملة للمنذري: ٢ / الترجمة: ١٣٠٠، ووفيات الأعيان: ٥ / ٣٦٩ - ٣٧١، وتاريخ الإسلام: ١٨ / ١ / ٤١٤ - ٤١٥، والمختصر المحتاج، الورقة: ١١٩، والمستفاد من ذيل تاريخ بغداد، الورقة: ٧٢، وتلخيص ابن مكتوم، الورقة: ٢٦٠، والجواهر المضية للقرشي: ٢ / ١٩٠، وطبقات النحاة لابن قاضي شهبة، الورقة: ٢٥٦، وبغية الوعاة: ٢ / ٣١١، وتاج التراجم: ٧٩، وطبقات ابن طاش كبري زادة: ١٠٦، والطبقات السنية للتميمي: ٣ / الورقة: ١٠٣٣ - ١٣٠٨، وطبقات الزيلعي، الورقة: ٢٢٠، وفوائد اللكنوي: ٢١٨ - ٢١٩.

وهو منسوب إلى تطريز الثياب.

(٢) ١/٧٩.

(٣) وفيات الأعيان ٥/٣٧١.

مولده ونشأته:

ولد المطرزى بجرجانية خوارزم في رجب سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة في السنة والبلدة التي مات فيها الزمخشري، ولذلك قيل له خليفة الزمخشري، لاسيما وقد كان على طريقته رأساً في الاعتزال داعيًا إليه، وكان ينتحل في الفروع مذهب أبي حنيفة[١].

تؤكد المصادر على أنَّ المطرزى نشأ فى بيئة علمية، فقد تلقى العلم على نخبة من العلماء الأعلام فى علوم العربية والأدب، فكان أبوه واحدًا ممن تلقى عنهم العلم، وقد ساهمت البيئة العلمية التى عاش فى كنفها المطرزى أن تجعل منه علمًا من الأعلام ليصير خليفة الزمخشرى يقول ياقوت الحموى[٢]: قيل له خليفة الزمخشري، لاسيما وقد كان على طريقته رأساً في الاعتزال داعيًا إليه، وكان ينتحل في الفروع مذهب أبي حنيفة، وكان فقيهًا فاضلاً بارعًا في النحو واللغة وفنون الأدب، ودخل بغداد حاجاً سنة إحدى وستمائة وكان معتزلي الاعتقاد، وجرى له هناك مباحث مع جماعة من الفقهاء، وأخذ أهل الأدب عنه. وكان سائر الذكر مشهور السمعة بعيد الصيت. وله شعر حسن يتعمد فيه استعمال الجناس، ومن شعره[٣]:

وزند ندى فواضله ورى	ورند ربى خواضله نضير
ودر خلاله أبداً ثمين	ودر نواله أبداً غزير

وقال[٤]:

تعامى زماني عن حقوقي وإنه	قبيح على الزرقاء تبدي تعاميا
فإن تنكروا فضلي فإن رغاءه	كفى لذوي الأسماع منكم مناديا

(١) معجم الأدباء لياقوت ٢٠٢/٧، والأعلام ٣٤٨/٧.

(٢) معجم الأدباء ٥٤٦/٥.

(٣) معجم الأدباء ٥٤٦/٥.

(٤) السابق، ٥٤٦/٥.

وقال[١]:

يـا وحـشةً لجيـرة منـذ نـأوا	علـو قـدري فـي الهـوى انحطـا
حكـت دموعـي البحـر مـن بعـدهم	لمَّـا رأت منـزلهم شـطا

أساتذته:

أمَّا عن أساتذته الذين تلقى عنهم العلم، فلم تذكر المصادر التى ترجمت له إلا ثلاثة، منهم والده، أبى المكارم عبد السيد.

- والده: أبو المكارم عبد السيد

تذكر المصادر التى ترجمت للمطرزى أنه قد حالفه الحظ، إذ قرأ ببلده على أبيه، فلا بد أنه تلقى العلم منذ نعومة أظفاره، فلا نبالغ إذا قلنا إن العلم وحلقات الدرس كانت فى اشتياق إليه، فبدلاً من أن يذهب إلى العلم قاطعًا الجبال والوديان، أتاه العلم فى عقر داره.

موفق الدين القرشى:

ابن المكي، أحمد بن محمد، موفق الدين القرشي العدوي الخوارزمي، أبو المؤيد الشهير بابن المكي: مؤرخ من علماء الحنفية من أهل خوارزم، وكان خطيبها[٢]. ولد في حدود سنة أربع وثمانين وأربعمائة ومات سنة ثمان وستين وخمسمائة.

أخذ العربية عن الزمخشري وأخذ عنه جماعة منهم المطرزي (صاحب المغرب) واشتهر بالموفق وموفق الدين حتى غلب على اسمه. قال الصفدي: كان متمكنًا في العربية، غزير العلم، فقيهاً فاضلا أديباً شاعراً، قرأ على الزمخشري، وله خطب وشعر. قال القفطي: وقرأ عليه ناصر المطرزي.

---

(١) السابق ٥٤٦/٥.

(٢) الأعلام ٢١٥/١.

وسمع من محمد بن أبي سعد التاجر، وجماعة[١].

ولم أجد لمحمد بن أبى سعد التاجر ترجمة له فى المصادر المتوفرة لدى.

تلاميذ المطرزى

أمَّا تلاميذه فهم كثير ممن تلقوا العلم عليه، أو من استقوا من علمه بطريق غير مباشر، ونذكر منهم:

- الشهاب القليوبى:

أحمد بن إبراهيم بن سليمان بن إبراهيم الشهاب القليوبي ثم القاهري أخو علي الآتي، مولده بعد الثمانين أو قبلها تقريباً وسمع على المطرزي والتقي الدجوي والشرف ابن الكويك في سنة أربع وتسعين وسبعمائة ما حدث من أبي داود، وحدث، سمع منه الفضلاء، سمعت عليه وكان أحد الصوفية بسعيد السعداء، وممن يتكسب ببيع الشبارى ونحوها مع الخير ولين الجانب، مات في أوائل رمضان سنة ثمان وستين رحمه الله وإيانا[٢].

- ابن فرحون[٣]

أحمد بن محمد بن عبد الله بن حسن بن يوسف بن هارون بن فرحون - هكذا أملاه علي مع اختلاف فيمن بعد حسن فقيل: فرحون بن عبد الحميد بن رحمة وقيل غير ذلك - ولي الدين أبو حاتم بن القطب القرشي المهلبي البهنسي القاهري الشافعي الآتي أبوه وأخوه عبد الله. ولد في ثاني عشر ربيع الأول سنة ثمان وسبعين وسبعمائة بالقاهرة ونشأ بها فسمع على المطرزي والغماري والتنوخي والأبناسي وابن الشيخة والعراقي والجوهري في آخرين منهم أبوه حسبما كان يقوله، وحفظ القرآن والعمدة والتنبيه وعرضهما على البلقيني وابن الملقن والعراقي

(١) سير أعلام النبلاء ٢٨/٢٢.

(٢) الضوء اللامع ١/١٩٤.

(٣) الضور اللامع ٢/١٣١.

والأبناسي وجماعة، وحج غير مرة أولاها في سنة ست وتسعين وجاور وتلا لأبي عمرو إلى الأنعام على بعض القراء وبحث على عبد الوهاب ابن اليافعي من أول التنبيه إلى التفليس وعلى البدر حسن الزمزمي في الفرائض وجميع المرشدة في الحساب لابن الهائم وقال إنه سمع حينئذ على الفقيه علي النويري والشمس بن سكر واشتغل كثيراً ثم ترك وجاور أيضاً في سنة اثنتين وعشرين وأنه سمع بالقلعة على ابن أبي المجد في سنة تسع وتسعين وأن الشمس ابن الصالحي سأله في النيابة عنه وأمانة المودع فأبى تعففاً، وكان معظماً عند الخلفاء العباسيين معروفاً بصحبتهم وله تردد إلى الأكابر وأثرى بعد أخيه المشار إليه وتعانى التجارة وكثرت أسفاره بسببها وطوف بلاد الصعيد ودخل الإسكندرية ودمياط وصار من رجال العالم، ورأيته يذاكر في مجلس شيخنا بأسماء البلدان وأحوالهم وتراجم أهلها مذاكرة حسنة يربى فيها على، غيره قرأت عليه يسيراً، ومات في شعبان سنة أربع وخمسين بجدة ودفن بها على ما بلغني وخلف مالاً جزيلاً رحمه الله وعفا عنه وإيانا[١].

النسابة عزيز الدين

إسماعيل بن الحسين بن محمد بن الحسين بن أحمد ينتهي إلى الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما، كنيته أبو طالب، عزيز الدين المروزي العلوي النسابة، مولده سنة اثنتين وسبعين وخمسمائة، وورد بغداد سنة سبع وتسعين وخمسمائة صحبة الحاج ولم يحج، وقرأ الأدب على الإمام منتجب الدين أبي الفتح محمد الدبياجي والإمام برهان الدين أبي الفتح ناصر المطرزي الخوارزمي[٢].

آثاره المخطوطة والمطبوعة:

ترك المطرزى آثارًا متنوعة فى علوم اللغة والفقه والأدب، نذكر منها ما ذكره المترجمون له فى مصادرهم:

١- "الإيضاح" شرح المقامات للحريري، ذكره صاحب البلغة فى

---

(١) السابق، ن ص.

(٢) الوافى بالوفيات للصفدى.

تراجم أئمة النحو ٧٩/١، والزركلى فى الأعلام ٣٤٨/٧، وذكره ابن خلكان ٣٦٩/٥.

٢- المغرب في غريب ألفاظ الفقهاء، ذكره صاحب البلغة فى تراجم أئمة النحو ٧٩/١، والزركلى فى الأعلام ٣٤٨/٧، وذكره ابن خلكان ٣٦٩/٥.

٣- المعرب في شرح المغرب، ذكره صاحب البلغة فى تراجم أئمة النحو ٧٩/١، والزركلى فى الأعلام ٣٤٨/٧، وذكره ابن خلكان ٣٦٩/٥، وغيرهم ممن ترجم للمؤلف.

٤- الإقناع في اللغة، ذكره صاحب البلغة فى تراجم أئمة النحو ٧٩/١، والزركلى فى الأعلام ٣٤٨/٧، وذكره ابن خلكان ٣٦٩/٥، وغيرهم ممن ترجم للمؤلف.

٥- المقدمة المطرزية في النحو، ذكره صاحب البلغة فى تراجم أئمة النحو ٧٩/١، والزركلى فى الأعلام ٣٤٨/٧، وذكره ابن خلكان ٣٦٩/٥.

٦- المصباح في النحو، ذكره صاحب البلغة فى تراجم أئمة النحو ١/ ٧٩، والزركلى فى الأعلام ٣٤٨/٧، وذكره ابن خلكان ٣٦٩/٥.

٧- مختصر إصلاح المنطق لابن السكيت، ذكره صاحب البلغة فى تراجم أئمة النحو ٧٩/١، والزركلى فى الأعلام ٣٤٨/٧، وذكره ابن خلكان ٣٦٩/٥.

٨ - انتقد ياقوت فى "معجم البلدان" بعض ما جاء فيه من التعريف بأسماء الأماكن ولم يسمه، وانفرد بذكره الزركلى فى موسوعته الأعلام ٣٤٨/٧.

٩ - وله شعر، ذكر ذلك الزركلى فى موسوعته الأعلام ٣٤٨/٧.

أقوال العلماء وثناؤهم عليه:

أثنى كثير من العلماء - الذين ترجموا للمطرزى - على صفاته الحميدة وسجاياه الفريدة، كما أثنوا على سعة اطلاعه فى صنوف العلم وشتى الفنون، يقول ابن خلكان عنه: "وكان تام المعرفة بفنه، رأساً في الاعتزال داعياً إليه، ينتحل مذهب الإمام أبي حنيفة، رضي الله عنه في الفروع، فصيحاً، وكان في الفقه فاضلاً وله عدة

تصانيف نافعة"[١].

وقال عنه صاحب فوات الوفيات أنه "من أعيان مشايخ خوارزم في علم الأدب، قرأ على والده وبرع في معرفة النحو واللغة وصار أوحد زمانه، وصنف كتباً حساناً، وكان شديد التعصب داعية إلى الاعتزال"[٢].

وقال عنه الذهبى فى ترجمته: وكان من رؤوس المعتزلة وله معرفة تامة بالعربية واللغة والشعر له تصانيف في الأدب وشعر كثير وكان حنفي المذهب" [٣].

وفاته:

وتوفي المطرزي يوم الثلاثاء الحادي والعشرين من جمادى الأولى سنة عشر وستمائة بخوارزم أيضاً، رحمه الله تعالى، ورثي بأكثر من ثلثمائة قصيدة عربية وفارسية[٤].

(١) وفيات الأعيان لابن خلكان ٥/٣٦٩، والبلغة ١/٧٩.

(٢) فوات الوفيات ٤/١٨٢.

(٣) تاريخ الإسلام للذهبى ٤٣/ ٣٩٢.

(٤) وفيات الأعيان لابن خلكان ٥/٣٧١.

ثالثًا: دراسة الكتاب

المصباح فى النحو للمطرزى أثر من التراث النحوى الذى تزخر به المكتبة العربية، وهو كتاب مختصر فى النحو نأى به مؤلفه عن الخوض فى الخلافات بين المذاهب النحوية، كما أنه لم يتعرض فى هذا الكتاب للمسائل النحوية بتوسع فاكتفى بذكر ظواهر الأمور، ولم يتوغل فى أكثرها، فحين ذكر الحروف لم يتطرق لذكر معانيها مكتفيًا بذكر بعضها، وكذا الأمر فى ذكره أداة الاستثناء "حاشا" لم يذكر منها إلا معنى نحوى واحد وهو التنزيه، فى حين أن النحاة ذكروا لها ثلاثة معانى، وهكذا الأمر فى كثير من المسائل التى تعرض لها.

وعلى الرغم من ذلك فكتاب المصباح كتاب مختصر لا يستغنى عنه طالب علم، من غير المتخصص، وقد عنى به كثير من العلماء والباحثين، فوضعوا عليه شروحًا وتقريرات ذكرها حاجى خليفة فى كتابه كشف الظنون.

١ - اسم الكتاب وتوثيق نسبته لمؤلفه:

اسم الكتاب هو (المصباح) وقد ورد هذا الاسم على غلاف النسخ الخطية، وقد صرح المؤلف بهذا الاسم فى المقدمة من هذا الكتاب، كما ذكرت المصادر التى ترجمت له على اسم هذا الكتاب ضمن مؤلفاته، فذكر ذلك حاجى خليفة فى كشف الظنون، وإسماعيل البغدادى فى هدية العارفين[١]، وابن خلكان فى وفيات الأعيان[٢]، والذهبى فى تاريخ الإسلام[٣]، والسيوطى فى بغية الوعاة[٤]، والزركلى

(١) ٢/٤٨٨.

(٢) ٢/١٩٩.

(٣) ٤٣/٣٩٢.

(٤) ٤٠٢.

فى الأعلام[1]، وفى فهرست المخطوطات بدار الكتب المصرية[2] وغيرها من المصادر والفهارس.

٢ - منهج المؤلف في الكتاب:

ذكر المطرزى أنه ألف هذا الكتاب لابنه فقال فى المقدمة: "فإنَّ الولد الأغرّ لا زال كاسمه مسعودًا، وإلى أهل الخير مودودًا، لمَّا استظهر مختصر الإقناع[3]، وكشف عنه بحفظه فضيلة القناع، وأحاط بمفرداته حفظًا، وأيقن ما فيه من النحو معنىً ولفظًا، أردت أن ألمظه من كلام الإمام المحقق، والحبر المدقق، أبى بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانى، سقى الله ثراه، وجعل الجنة مثواه، حتى يعلق بطبعه من لفظه الحلو ما يتفجر منه ينابيع النحو، فنظرت فى مختصراته المضبوطة دون كتبه المبسوطة، فوجدت أكثرها تعاورًا بين الأئمة المائة، والجمل، والتتمة، واستطلت أن أكلفه جمعها، وأحمله رفعها، كراهة ما فيها من الأشياء المعادة، وإنْ كانت لا تخلو من الإفادة فاستصفيت منها هذا المختصر، ونفيت عن كل منها ما تكرر، استثقالاً للمُعاد، واستقلالاً للمُفاد، غير مدخرٍ فضلَ النصيحة فى رعاية عباراته الفصيحة، ولم أطوِ ذكر شئ من مسائلها إلا ما ندر، أو شاع فيما بينهم وانتشر، ولم أزد فيه شيئًا أجنبيًا إلا ما كان بالزيادة حريًّا، وترجمته بكتاب المصباح ليستضئ بأنواره، ويستفئ مغانم آثاره.

وهذا الكتاب فى النحو فريد من نوعه، فلم يتبع فيه مؤلفه منهج من سبقه فى تبويبه، فجاء مجملاً بلا نقص أو فتور، فجمع فيه مؤلفه المسائل النحوية التى تهم دارس العربية والناطق بها دون إسهاب أو ملل، إذ لم يتطرق فيه للتفصيل فى المسائل النحوية وما دار فيها من خلافات بين النحاة، وقد عُنى فيه بمسألة نحوية تعد فى النحو العربى، بل الدراسات اللغوية، بمثابة الأصل الذى تتفرع منه المسائل

(١) ٨/٣١١.

(٢) ق ٣/ ٦٦.

(٣) كتاب الإقناع من مؤلفات المطرزى، وقد تحدثنا عن مصنفات المؤلف بقدر ما أتيح لنا من مصادر ترجمت له.

ولا تستغنى عنه، وقد قسم المصنف كتابه إلى خمسة أبواب وخاتمة، والأبواب على النحو التالي:

الأول: في الاصطلاحات النحوية

الثاني: في العوامل اللفظية القياسية

الثالث: في العوامل اللفظية السماعية

الرابع: في العوامل المعنوية

الخامس: في فصول من العربية

٣ - الشواهد والأدلة فى هذا الكتاب

أمَّا بالنسبة لشواهد " كتاب المصباح فى النحو" فإنه لم يخرج عن منهج النحاة فى اعتمادهم على الأصول النحوية فى التأطير للقاعدة وتأصيلها، فالمتفق عليه عند النحاة أنَّ الاستدلال في النحو العربي يعتمد على ثلاث ركائز هي: السماع والقياس واستصحاب الحال. قال ابن الأنباري: "أدلة صناعة الإعراب ثلاثة نقل وقياس واستصحاب حال"[(١)].

وعرف النقل بأنه: "الكلام العربي الفصيح، المنقول بالنقل الصحيح. ومرادنا بالشواهد هنا الدليل الأول من هذه الأدلة، وهو النقل. والشواهد الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"[(٢)].

وجعله قسمين: متواترًا وآحادًا، وعرف المتواتر بأنه "لغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب"، قال: "وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم"[(٣)]. والشواهد النحوية تتكون من أربعة أقسام هي:

الشواهد القرآنية والشواهد الحديثية والشواهد الشعرية وأقوال العرب الفصحاء.

---

(١) الإغراب في جدل الإعراب ص ٤٥.

(٢) لمع الأدلة ص ٨١.

(٣) لمع الأدلة ص ٨٣.

وقد اهتم المطرزى بالشواهد النحوية جميعها، فكان يستشهد على المسائل النحوية بالآيات القرآنية، وبأشعار العرب الذين يحتج بشعرهم، ويمكننا إلقاء الضوء على منهج البرماوى فى ذكره للشواهد النحوية وطريقة الاستدلال به كالآتى:

أولاً الشواهد القرآنية:

القرآن الكريم يأتى فى المرتبة الأولى من مراتب الفصاحة، وهو النص المجمع على الاحتجاج به فى اللغة والنحو، وقال الزجاج: "القرآن محكم لا لحن فيه، ولا فيه شئ تتكلم العرب بأجود منه فى الإعراب"[(١)] فآيات القرآن الكريم من أعظم الشواهد التي يحتج بها النحويون على المسائل النحوية، وقد استشهد في هذا الكتاب بكثير من الآيات القرآنية، حيث بلغت الآيات التي وردت في هذا الكتاب المختصر (٢٦) آية من القرآن الكريم.

ثانيا: الأحاديث النبوية:

اختلف العلماء في الاحتجاج بالحديث الشريف على المسائل اللغوية والنحوية، وقد تناولوا هذه المسألة وأخذت بحظ وافر من الدراسة والبحث، وحاصل خلافهم يرجع إلى ثلاثة أقوال ذكرها البغدادي في خزانة الأدب وهي باختصار:

الأول: جواز الاستشهاد بالحديث الشريف على مسائل النحو واللغة. وهذا مذهب ابن مالك والرضي الاستراباذي وغيرهما، وسبقهما إلى ذلك أبو البركات ابن الأنباري.

الثاني: منع الاحتجاج بالحديث النبوي على مسائل النحو واللغة. وهذا مذهب ابن الضائع وأبي حيان.

وحجتهم أن الأحاديث النبوية رُويت بالمعنى، ولم تُنقل عن النبي ﷺ بألفاظها، ولأنَّ أئمة النحو المتقدمين لم يحتجوا بشيء منه.

وقد رَدّ البغدادي هذا القول بأدلته، وقال: "والصواب جواز الاحتجاج

---

(١) معانى القرآن وإعرابه، للزجاج، بتحقيق: د. عبد الجليل شلبى، ٨١/٢ - ٨٢.

بالحديث للنحوي في ضبط ألفاظه، ويلحق به ما روي عن الصحابة وأهل البيت"[١].

الثالث: جواز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتنى بنقل ألفاظها، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته والأمثال النبوية. وهذا قول الشاطبي والسيوطي.

والراجح: هو الاحتجاج بالحديث الشريف مطلقًا؛ لأنَّ الرسول ﷺ أفصح من نطق بالضاد. وما زال العلماء يحتجون بالأحاديث النبوية دون إنكار[٢] حتى جاء ابن الضائع وأبو حيان فمنعا ذلك.

وقد جعلها الأنباري أصلاً من أصول الاحتجاج في اللغة والنحو في كتابه (لمع الأدلة)[٣].

ولم يتضح للدراسة رأى المطرزى فى الاستشهاد بالحديث النبوى الشريف، فعلى الرغم من أنه لم يذكر فى كتابه هذا حيثًا واحدًا إلا أنَّ الدراسة لا تستطيع الجزم بموقف المطرزى من الاستشهاد بالحديث؛ إذ إنَّ هذا الكتاب أُعد خصيصًا لابنه، ومن ثم يمكن القول بأن هذا الكتاب مثابة "خلاصة" فى النحو ولا يستغنى عنها مبتدئ فى تعلم النحو، ومن ثم لم يكن ليتوغل المطرزى فى المسائل النحوية ويستشهد بكثير من الأدلة النحوية سواء من القرآن والقراءات، أو الشعر والأمثال، وكذا الحديث النبوى.

ثالثاً: أشعار العرب

يعد الشعر العربي من أهم أصول الاستدلال، على المسائل والأحكام النحوية، وقد أكثر النحاة منه في كتبهم، فقلما تجد كتابًا نحويًا ولو كان صغيرًا إلا وتجد فيه أبياتًا من أشعار العرب.

وقد بيّن العلماء الشعر الذي يصح الاحتجاج به، وذكروا أنه يبدأ من العصر

(١) خزانة الأدب١/٩.

(٢) ينظر تفصيل ذلك في كتاب (أصول النحو) للأستاذ سعيد الأفغاني ص ٤٦ - ٥٨.

(٣) لمع الأدلة ص ٨٣.

الجاهلي وينتهي أواخر القرن الثاني، أي في حدود سنة (١٨٠هـ) تقريبًا.

وإذا نظرنا إلى الشواهد الشعرية في كتاب (المصباح فى النحو) للمطرزىّ، تبيَّن لنا كثرة الشواهد الشعرية التي أوردها المطرزى في هذا الكتاب، على صغر حجمه حيث بلغت (سبعة أبيات).

وجميع هذه الشواهد من شعر العرب الفصحاء المحتج بشعرهم، وطريقة المطرزى في إيراد الأبيات أنه لا ينسبها إلى قائليها في الغالب إلا أنه أحيانًا كان ينسب، وقد وردت شواهد منسوبة.

وكان يورد البيت كاملا، وقليلاً ما كان يورد شطر البيت، أو موضع الشاهد منه فقط.

مصادر المطرزى فى كتابه:

اعتمد المطرزى فى تأليفه لهذا الكتاب "المصباح" على مصادر أصيلة صرح بالنقل من بعضها، أو ذكر أسماء مؤلفيها، ونخص بالذكر الكتب الآتية: العوامل المائة للجرجانى، والجمل للجرجانى أيضًا، والمتممة فى شرح الآجرومية للحطاب، وأخذ من بعضها من دون تصريح، وقد جاءت عبارته محكمة، بعيدة عن الحشو والإسهاب.

منهجى فى التحقيق:

بعد أن اطلعت على ما توافر لدى من نسخ من هذه المخطوطة، فقد اعتمدت على المخطوطة (ج) مخطوطة مكتبة صلاح الدين فى العراق، فقد جاءت خالية من العيوب وخطها واضح وعليها حواشٍ، فأخذت فى كتابة النص وتحريره وفق القواعد الإملائية المعروفة، والضبط بالشكل لما وجدته قد يشكل على القارئ، كما عملت على تصحيح الألفاظ التي وردت غير موافقة للكلام أو اللغة أو الاكتفاء بالتعليق عليها.

وعملت قدر ما توافر لدى من مصادر على توثيق الآراء والأقوال الواردة في الكتاب منسوبة إلى أصحابها بالرجوع إلى مؤلفاتهم من مظانها، أو إلى الكتب

الأخرى المختلفة، والإشارة في الغالب إلى أماكنها في أكثر من مؤلف مع ذكر نص هذه الآراء والأقوال إن دعت الحاجة إلى ذلك.

وعملت على تخريج شواهد القرآن الكريم الواردة في الكتاب، سالكًا في ذلك المنهج الآتي:

- ذكرت اسم السورة ورقم الآية فيها.
- وقد أكمل الآية في التعليق إن كان ثمة ضرورة يقتضيها الكلام.
- وضبطت الآية بالشكل وفقًا لكتاب الله عز وجل.
- وأصحح الآيات التي وردت خطأ، وقد يكون ذلك أو بعضه من النساخ.
- تخريج شواهد الحديث النبوي الشريف:
- قمت بتخريج الأحاديث النبوية من كتب الحديث أو من الكتب الأخرى.
- وأكملت الحديث إذا دعت الحاجة إلى ذلك.
- وأشرت إلى ورودها في كتب النحو وغيرها.
- تخريج شواهد الشعر:
- قمت بضبط ما يحتاج من ألفاظها بالشكل.
- وعزوت ما لم يعزه الجامي منها ما استطعت إلى ذلك سبيلاً.
- وخرجت البيت في الديوان إن تيسر ذلك.
- وخرجت البيت في كتب النحو واللغة الأدب.
- وشرحت الألفاظ الصعبة والغريبة.
- وبينت موضع الشاهد إن كان غامضًا.
- وبينت المعنى العام للبيت.
- وإذا كان البيت ناقصًا أكملته في التعليق.
- وإذا كان في البيت روايات أخرى أثبتها مبينًا مراجعها.
- وبينت بحر البيت.
- الاعتناء بتحقيق المسائل المهمة والتعليق على ما أراه محتاجًا منها إلى ذلك.



خطة التحقيق

نسخ الكتاب:

ولهذا الكتاب عدد من النسخ المخطوطة، منها على الأقل خمس مخطوطات فى المكتبة الأزهرية(1).

اطلعت على ثلاث نسخ من هذا المخطوط، وهذا وصف لكل نسخة على حدة:

النسخة الأولى:

من مخطوطات وزارة الأوقاف المصرية محفوظة بالرقم العام/ ١٧٥٧ر٢ منسوخة من الأصل الموجود فى الجامع الأحمدى برقم /٨٠٥، ضمن مجموع، وترتيبها الثانى داخل المجموعة، وقد قوبلت هذه النسخة على نسخة المؤلف، وجاء اسم المؤلف على صفحة الغلاف: أبو المظفر ناصر ابن أبى المكارم بن عبد السيد المطرِّزى، فى حين جاء اسمه فى المقدمة: برهان الدين أبو المظفر ناصر ابن أبى المكارم المطرِّزى، وجاء عنوان المخطوط على صفحة الغلاف " المصباح فى النحو" على حين اكتفى المؤلف فى المقدمة بذكر " المصباح" وكذا فى الخاتمة.

يقع المخطوط فى (٤٥) ورقة وكل ورقة مكونة من صفحتين، فى كل صفحة ثمانية أسطر، متوسط الكلمات فى السطر ثمانى كلمات، وهى فى شكل كتاب، وتحتوى على حواشٍ وتعليقات، واستخدم الناسخ فى كتابتها لونين، فجعل العنوان الرئيس بالأسود، والعنوان الفرعى باللون الأحمر، أمَّا فى النص فجمع بين اللونين، الأسود والأحمر، وهذه النسخة مكتوبة بخط معتاد، مضبوط، ولا يعيبها إلا

---

(1) توجد فى المكتبة الأزهرية مخطوطات تتعدى الرقم الذى ذكرته وهاهى ذى أرقام ما أمكننى الاطلاع عليه وهى: ٣٠٥٧٥٠، ٣١٦٥٧٧، ٣٢١٢٩٨، ٣٢٣١٤٨، ٣٣٢٤٤١.

تآكل بعض الأسطر فيها، جراء الرطوبة والأَرَضَة، وبداية المخطوط: "قال الشيخ الإمام الأجلُّ برهان الملة والدين، إمام الأئمة العربية، أبو المظفر ناصر ابن أبى المكارم - رحمه الله - : أمَّا بعد حمد الله ذى الإنعام جاعل النحو فى الكلام كالملح فى الطعام، والصلاة والسلام على نبيِّه محمد سيد الأنام، وعلى آله وأصحابه مؤيدى الإسلام، فإنَّ الولد الأغر..."

إلى أن ينتهى المطرزى بخاتمة جاء فيها: "... بإضمار نتبع بدلالة كونوا هودًا، ومنه من فعل هذا؟ فقلت: زيدٌ بإضمار فعله، والإضمار بدون ذلك لا يجوز، وقريب من هذا الإضمار على شريطة التفسير؛ لأنَّ الدال عليه لفظ أيضًا، إلا أنَّه يعقبه، وفى الأول ما سبق من الكلام، ويشير الناسخ إلى أنَّه: "تم الكتاب المسمى بالمصباح فى يوم "كمس ديناف" ورمزت لها بالحرف "أ".

النسخة الثانية:

من مخطوطات وزارة الأوقاف المصرية محفوظة بالرقم العام/ ٣٨٦ منسوخة من الأصل الموجود فى الجامع الأحمدى برقم /٨٩٨، وقد قوبلت هذه النسخة على نسخة المؤلف، وجاء على صفحة الغلاف:

متن المصباح"

ثم جاء أسفل هذا العنوان مكتوب:

مختصر الإقناع

أبى بكر عبد القاهر الجرجانى

ومن أعلى الغلاف بعض التملكات، لم أستطع قراءتها وذلك لتأثر مدادها بعوادى الزمن، ولم يأت على غلاف هذه النسخة ذكر لمؤلفها، وقد نُسخت فى سنة ١١٢٢هـ ولم يُذكر اسم ناسخها.

يقع المخطوط فى (١٨) ورقة وكل ورقة مكونة من صفحتين، فى كل صفحة سبعة عشر سطرًا، متوسط الكلمات فى السطر عشر كلمات، وهى فى شكل كتاب، وتحتوى على حواشٍ وتعليقات، واستخدم الناسخ فى كتابتها لون واحد، فجعل العنوان الرئيس والنص جميعًا باللون الأسود، وهذه النسخة مكتوبة بخط

معتاد، مضبوط، ولا يعيبها إلا ما أصابها من تلوث وأَرَضَة، ورطوبة، كل ذلك أثر فى المخطوطة وبداية المخطوط: "أما بعد حمداً لله ذى الإنعام جاعل النحو فى الكلام كالملح فى الطعام والصلاة على نبيه محمد سيد الأنام وعلى آله وأصحابه... فإن الولد الأغر لازال كاسمه مسعوداً وإلى أهل الخير مودوداً..."

إلى أن ينتهى المطرزى بخاتمة جاء فيها: "... لا يجوز من قريب من هذا الإضمار على شريطة التفسير لأنَّ الدال عليه لفظاً أيضاً إلا أنَّه وفى الأول ما... الكلام..." ورمزت لها بالحرف "ب".

النسخة الثالثة:

أمَّا النسخة الثالثة، فكانت من مخطوطات بلد الرافدين، ومنشأ الحضارة الإسلامية، وقلعة التراث العربى والإسلامى، العراق، فى مكتبة جامعة صلاح الدين، محفوظة بالرقم ٢/٤ بخط الحاج بكر بن أحمد، وهى بخط معتاد، انتهى من نسخها سنة ١٠٠٦هـ وتتكون من واحد وثلاثين ورقة، ولا توجد بها ورقة مقصورة على العنوان، وكل ورقة مكونة من صفحتين، فى كل صفحة ثلاثة عشر سطرًا، متوسط كلمات السطر سبع كلمات، وتحتوى المخطوطة على حواشٍ وتعليقات،وتعتبر هذه المخطوطة أفضل المخطوطات الثلاث التى اعتمدناها فى التحقيق، نظرًا لسلامتها من عوادى الزمن كالرطوبة أو الأرضة أو غيرها، ولذا جعلناها الأساس فى التحقيق.

وبداية المخطوط بعد ذكر اسم الله: "أمَّا بعد حمد الله ذى الإنعام، جاعل النحو فى الكلام كالملح فى الطعام، والصلاة والسلام على نبيه محمد سيد الأنام، وعلى آله وأصحابه مؤيدى الإسلام، فإنَّ الولد الأغرّ لا زال كاسمه مسعودًا، وإلى أهل الخير مودودًا..."

إلى أن ينتهى المطرزى بخاتمة جاء فيها: "... والإضمار بدون ذلك لا يجوز، وقريب من هذا الإضمار على شريطة التفسير؛ لأنَّ الدال عليه لفظ أيضًا، إلا أنَّه يعقبه، وفى الأول ما سبق من الكلام... تمت فى ١٠٠٦

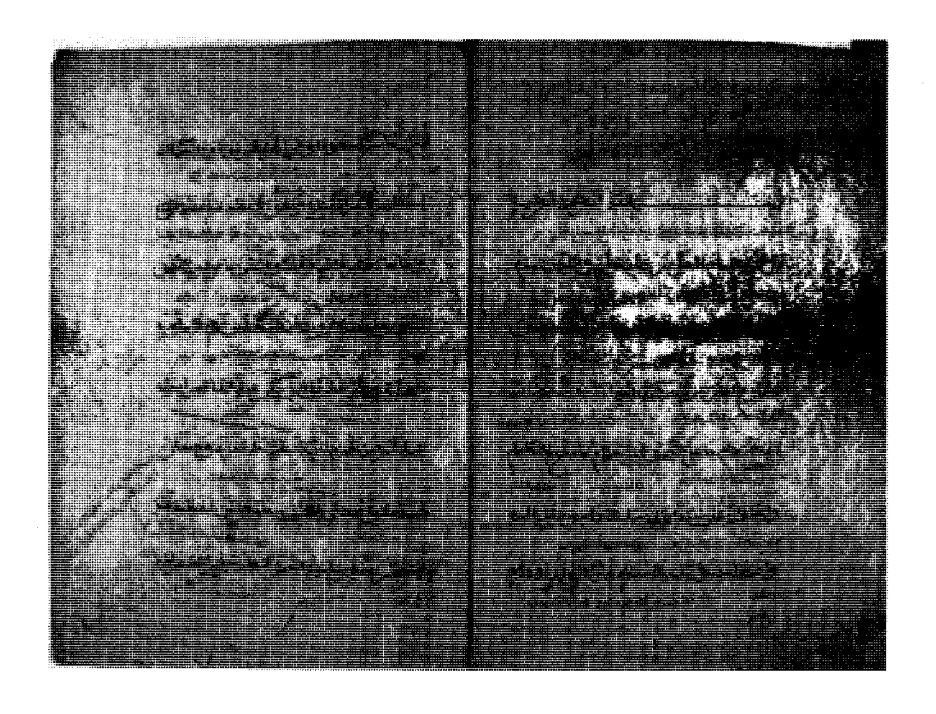
وقد رمزت لهذه النسخة بالحرف "ج"



صور من المخطوطات



الورقة الأولى من المخطوط (أ) وبها العنوان

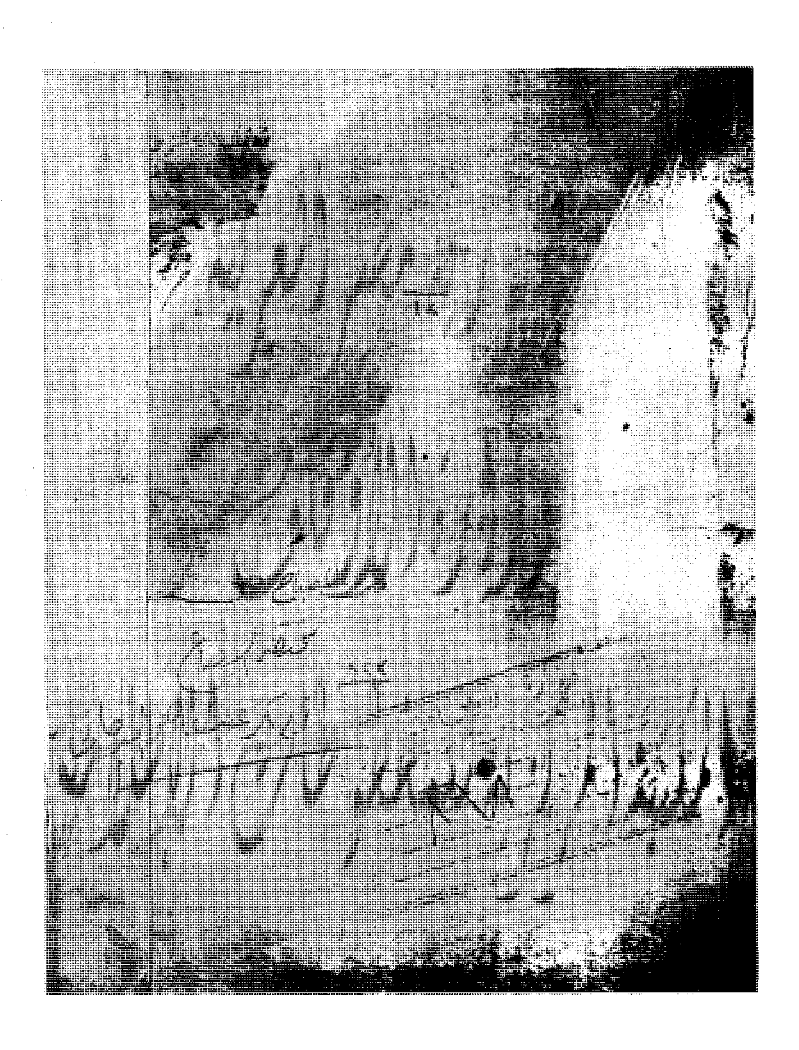


الورقة الثانية من المخطوط (أ)



الورقة الثالثة من المخطوط (أ)

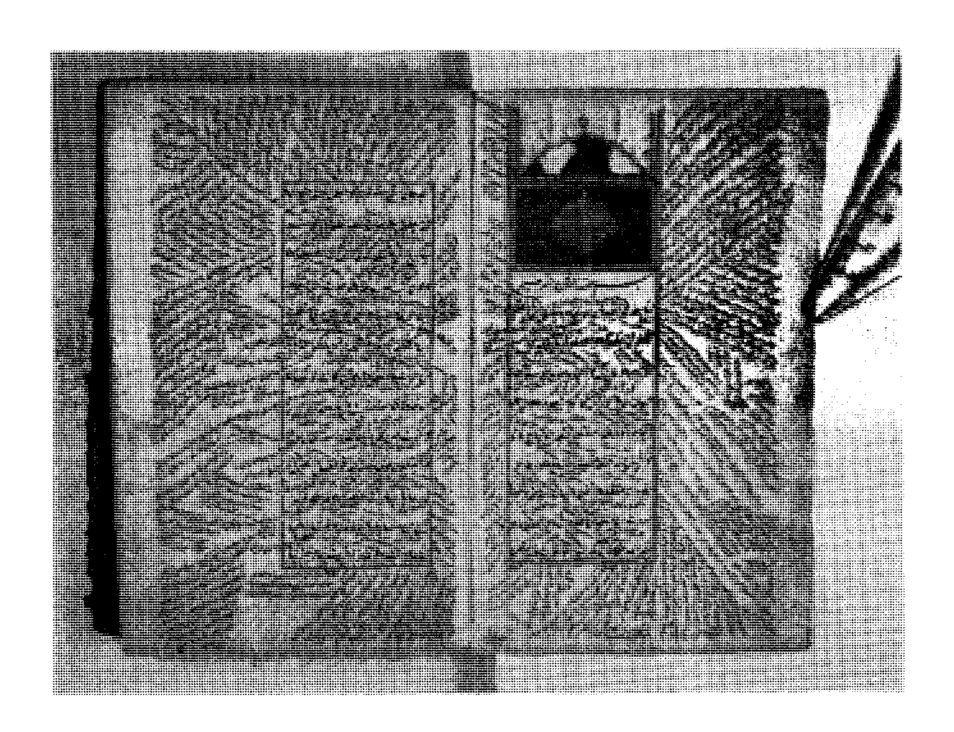
وها هى ذى صور من المخطوط الثانى (ب)



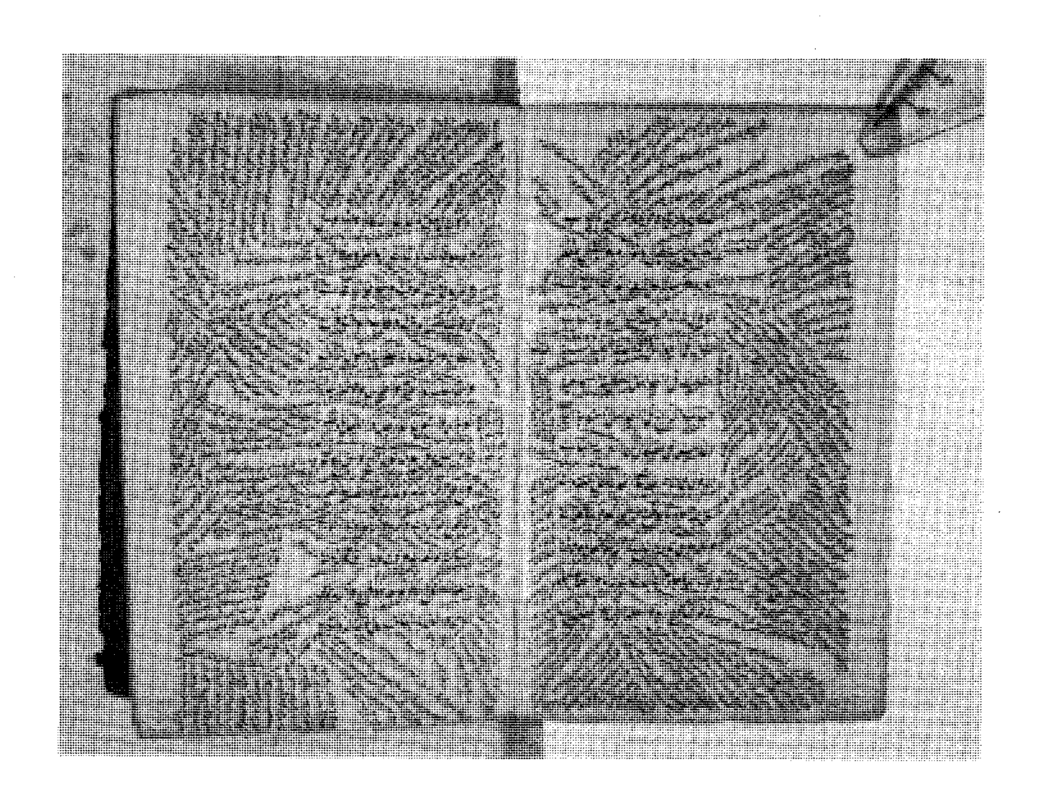
الورقة الأولى من المخطوط (ب)



الورقة الثانية من المخطوط (ب) وهى بداية متن المخطوط



الورقة الأولى من المخطوط (ج)



الورقة الثانية من المخطوط (ج)



الورقة الأخيرة من المخطوط (ج)

بسم الله الرحمن الرحيم

أمَّا بعد، حمدًا لله ذى الإنعام، جاعل النحو فى الكلام كالملح فى الطعام، والصلاة والسلام على نبيه محمد سيد الأنام، وعلى آله وأصحابه مؤيدى الإسلام، فإنَّ الولد الأغرّ لا زال كاسمه مسعودًا، وإلى أهل الخير مودودًا، لمَّا استظهر مختصر الإقناع[1]، وكشف عنه بحفظه فضيلة القناع، وأحاط بمفرداته حفظًا، وأيقن ما فيه من النحو معنىً ولفظًا، أردت أن ألمظه من كلام الإمام المحقق، والحبر المدقق، أبى بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانى، سقى الله ثراه، وجعل الجنة مثواه، حتى يعلق بطبعه من لفظه الحلو ما يتفجر منه ينابيع النحو، فنظرت فى مختصراته المضبوطة دون كتبه المبسوطة، فوجدت أكثرها تعاورًا بين الأئمة المائة[2]، والجمل[3]، والتتمة[4]، واستطلت أن أكلفه جمعها، وأحمله رفعها، كراهة ما فيها من الأشياء المعادة، وإنْ كانت لا تخلو من الإفادة فاستصفيت منها هذا المختصر، ونفيت عن كل منها ما تكرر، استثقالاً للمُعاد، واستقلالاً للمُفاد، غير مدخرٍ فضلَ النصيحة فى رعاية عباراته الفصيحة، ولم أطوِ ذكر شئ من مسائلها إلا ما ندر، أو شاع فيما بينهم وانتشر، ولم أزد فيه شيئًا أجنبيًا إلا ما كان بالزيادة حريًّا، وترجمته بكتاب المصباح ليستضئ بأنواره، ويستفئ مغانم آثاره، وكسرته على خمسة أبواب:

(١) كتاب الإقناع من مؤلفات المطرزى، وقد تحدثنا عن مصنفات المؤلف بقدر ما أتيح لنا من مصادر ترجمت له.

(٢) يقصد كتاب (المائة عامل) للجرجانى.

(٣) يقصد كتاب الجمل فى النحو للجرجانى أيضًا.

(٤) يقصد المتممة فى شرح الآجرومية لابن الحطاب الرعينى.

الباب الأول: فى الاصطلاحات

الباب الثانى: فى العوامل اللفظية القياسية

الباب الثالث: فى العوامل اللفظية السماعية

الباب الرابع: فى العوامل المعنوية

الباب الخامس: فى فصول من العربية

الباب الأول
فى الاصطلاحات النحوية

كل لفظة دلت على معنى مفرد بالوضع فهى كلمة، وجمعها كلمات وكلم، وهى على ثلاثة أنواع[1]: اسمٌ، وفعلٌ، وحرف.

فالاسم ما جاز أن يحدث عنه، كزيد، والعلم والجهل فى قولك: خرج زيدٌ، والعلم حسنٌ، والجهل قبيحٌ، أو كان فى معنى ما يحدث عنه، كـ: إذ، وإذا، ومتى ونحوها، فإنك لا تحدث عنها للزوم ظرفيتها، ولكنها فى معنى الوقت، وهو مما يحدث عنه فى قولك: مضى الوقت، وطاب الوقت، واتسع المكان، ومن علاماته اللفظية دخول الألف واللام عليه نحو: الغلام، والفرس، وحرف الجر نحو: بزيدٍ، والتنوين نحو: رجلٌ.

والفعل: ما دخله قد والسين وسوف[2]، نحو: قد خرج، وسيخرج، وسوف يخرج، وحرف الجزم، نحو: لم يخرج، وما اتصل به الضمير المرفوع، نحو: أكرمت، وأكرما، وأكرموا، وتاء التأنيث الساكنة[3]، نحو: نصرت، ونعمت، وبئست،

---

(١) وجه الحصر أن المعانى الثلاثة: ذات وحدث ورابطة للحدث بالذات، فالذات الاسم والحدث الفعل، والرابطة الحرف، فالكلمة إن دلت على معنى فى غيرها، فهى الحرف وإن دلت على معنى فى نفسها فإن كان زماناً فهى الفعل وإلا فهى الاسم، وفى هذا يقول ابن مالك:

كلامنا لفظٌ مفيدٌ كاستقم ۝ واسم وفعل ثم حرف الكلم

ينظر: الجمل فى النحو للزجاجى ص: ١، وشرح الألفية لابن الناظم /٢٠، وابن عقيل ١/ ١٧١، والتصريح ٢٥/١، والأشمونى ٢٢/١.

(٢) أسرار العربية للأنبارى /٣٥، الهداية فى النحو /٥، حاشية الآجرومية لعبد الرحمن النجدى / ٩، حاشية الصبان ٦٥/١، وشرح الرضى على الكافية ٥/٤، الأشمونية ١٧/١، مسائل خلافية فى النحو للعكبرى /١١٧.

(٣) الإنصاف فى مسائل الخلاف ١٦٢/١، التحفة السنية /٩، اللباب ١٩١/١، أسرار العربية =

وله ثلاثة أمثلة:

المفتوح الآخر، نحو: نصرَ، وخرجَ، وأكرمَ، ويسمى الماضى.

والثانى: ما يتعاقب على أوله الزوائد الأربع[1] وهى:

الياء: للغائب المذكر، والتاء للمخاطب المذكر، والغائبة، والألف للمتكلم الواحد، والنون لما فوقه، مذكرًا كان أو مؤنثًا، تقول: يفعل هو، وتفعل أنت أو هى، وأفعل أنا، ونفعل نحن، ويسمى المضارع، وهو مشترك بين الحال والاستقبال[2]، فإذا أدخلت عليه لام الابتداء خلص للحال، كقوله تعالى: ﴿ إِنِّى لَيَحْزُنُنِىٓ أَن تَذْهَبُواْ ﴾ يوسف: ١٣، وإذا أدخلت عليه السين، أو سوف، خلص للاستقبال.

والثالث: الموقوف الآخر، ويسمى الأمر، نحو: انصرْ، وكذا كل ما كان مشتقًا على طريقة افعلْ نحو: عِدْ، وضعْ، وجرِّبْ، وحاسبْ.

والحرف ما جاء لمعنى ليس بمعنى اسمٍ، ولا فعلٍ، نحو: هل، وبل، وذلك لأنَّ الاسم يكون حديثًا ومحدثًا عنه، والفعل يكون حديثًا ولا يكون محدثًا عنه،

=

للأنبارى /٣٥، الهداية فى النحو /٥، المغرب فى ترتيب المعرب للمطرزى ٤٠٣/٢، حاشية الآجرومية لعبد الرحمن النجدى /٩، حاشية الصبان ٦٥/١، وشرح الرضى على الكافية ٥/٤، الأشمونية ١٧/١، مسائل خلافية فى النحو للعكبرى /١١٧، المفصل /٣١٩، شرح ابن عقيل ٢٣/١، مفاتيح العربية على متن الآجرومية للعلامة فيصل بن عبد العزيز آل مبارك ٥/١.

(١) والفعل المضارع ما كانت في أوله إحدى الزوائد الأربع وهي الهمزة والنون والتاء والياء فإن قيل لم زيدت هذه الأحرف دون غيرها قيل لأن الأصل أن تزاد حروف المد واللين وهي الواو والياء والألف إلا أن الألف لما لم يمكن زيادتها أولا لأن الألف لا تكون إلا ساكنة والابتداء بالساكن محال أبدلوا منها الهمزة لقرب مخرجيهما لأنهما هوائيان يخرجان من أقصى الحلق وكذلك الواو أيضًا لما لم يمكن زيادتها أولا لأنه ليس في كلام العرب واو زيدت أولا أبدلوا منها التاء لأنها تبدل منها كثيرا ألا ترى أنهم قالوا تراث... أسرار العربية للأنبارى ٤٠.

(٢) الهداية فى النحو /١١٢، حاشية الصبان ٢٧٦/١، ٩٤٥/١.

والحرف أداة بينهما، لا يكون حديثًا ولا محدثًا عنه[١].

وإذ قد عرفت أنَّ كلاً من هذه الثلاثة يسمى كلمة، فاعلم أنَّه إذا تألَّف منها اسمٌ وفعلٌ، أو اسمان وأفادا سُميًا كلامًا وجملة.

والجمل أربعٌ: فعلية واسمية كما ذكرنا، وظرفية، وشرطية، نحو: عندى مال، وإنْ تأتنى أكرمْك، وكلٌّ منها تقوم مقام المفرد، فتكتسى إعرابه محلاً فيكون فيها ضميرٌ عائد إلى الاسم الأول، وذلك فى ستة مواضع: فى خبر المبتدأ، والخبر فى باب إنَّ، والخبر فى باب كان، والمفعول الثانى فى باب ظننت، وصفة النكرة، والحال وسترى ذلك.

فصل فى معنى الإعراب

الإعراب[٢] أن يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل، نحو: جاءنى زيدٌ،

---

(١) والحرف لا يدل على معنى ما دام مفردًا، فإذا وضع فى جملة دل على معنى، والنحاة يسمون الحروف أداة الربط، فالكلمة إن دلت على ذات فهى الاسم، وإن دلت على معنى مجرد فهى الفعل، وإن ربطت بين الذات والمعنى المجرد فهو الحرف الرابط الذى يختلف عن الحرف الهجائى وقد عللوا تسمية بعضهم حروف الجر حروف الإضافة لأنها تضيف إلى الأسماء معانى الأفعال وشبهها من كل ما يتعلق به تلك الحروف ويتفق المطرزى مع النحاة فيما ذهب إليه من تعريفه للحرف فى المصطلح النحوى... ينظر الكتاب ١٢/١ وغيره من مصنفات النحاة.

(٢) مصدر أعرب، يقال: أعرب الرجل عن حاجته أى: أبان عنها، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم البكر تُستأمر وإذنها صمتها والأيم تعرب عن نفسها" وفى الاصطلاح: أثر ظاهر أو مقدر، يجلبه العامل فى آخر الاسم المتمكن، والفعل المضارع، فالأثر الظاهر: الضمة والفتحة والكسرة نحو: يقومُ زيدٌ بواجبه، ولن يقومَ بواجبه، فالأثر الظاهر آخر الاسم والفعل بحسب العوامل الداخلة عليه، والأثر المقدر كالضمة المقدرة والفتحة المقدرة والكسرة المقدرة التى منع من ظهور أيٍّ منها انشغال المحل بحرف من الحركة كالألف، والواو والياء. واختلف النحاة فى الإعراب هل هو لفظى أو معنوى؟ فالجمهور على أنَّه لفظى، وإليه ذهب ابن خروف والشلوبين، وابن مالك وابن الحاجب وسائر المتأخرين، وعليه فهو أثر ظاهر فى اللفظ أو مقدر فيه يجلبه العامل المقتضى له آخر الكلمة، وقيل هو معنوى وإليه ذهب الأعلم وجماعة من المغاربة، وظاهر قول سيبويه ورجحه أبو حيان... ينظر: شذور الذهب، =

ورأيتُ زيدًا، ومررت بزيدٍ، وما فى آخره ألفٌ، لا يظهر فيه الإعراب، نحو: هذا عصى ورحى، ورأيت عصىً ورحىً، ومررت بعصى ورحى، وما فى آخره ياءٌ مكسورة ما قبلها، يسكن فى الرفع والجر، ويحرك فى النصب، نحو: جاءنى القاضى، ورأيت القاضىَ.

وما سكن ما قبل واوه، أو يائه، كـ: دلوٍ وظبى، فحكمه كحكم الصحيح، نحو: هذا ظبى، ورأيت ظبيًا، ومررت بظبيٍ.

وأصل الإعراب بالحركات، وقد يكون بالحروف، وذلك فى ثلاثة مواضع: فى الأسماء الستة المعتلة مضافة إلى غير ياء المتكلم، وهى نحو: أبوه، وأخوه، وحموها، وهنوه، وفوه، وذو مالٍ[1]، تقول: جاءنى أبوه، ورأيت أباه، ومررت بأبيه، وكذلك البواقى، فتدل الواو على الرفع، والألف على النصب، والياء على الجر[2].

=

ص: ٣٣، وهمع الهوامع ١/١٣، ١٤.

(١) ولهذا الإعراب شروط: أحدها: أن تكون مضافة لا مفردة، فإن أفردت فإعرابها بالحركات الظاهرة نحو: هذا أب، الثانى: أن تكون مضافة لغير (يا) المتكلم، فإن أضيفت إلى ياء المتكلم أعربت بالحركات المقدرة فى الأحوال الثلاثة. الثالث: أن تكون مفردة فإن ثنيت أو جُمعت أُعربت إعراب المثنى والجمع نحو: جاء أخوان، ورأيت آباء... الرابع: أن تكون مكبرة فإذا صغرت أُعربت بالحركات الأصلية نحو: أبيك، وهناك شروط خاصة بالفم، وهو أن يكون خاليًا من الميم نحو: فوك ينطق بالحق و"ذو" أيضًا تكون بمعنى صاحب ملازمة للإضافة نحو: جاء ذو فضلٍ. ينظر: الكتاب ٣/٣٦٠، وشرح ابن الناظم ٣٥ - ٣٩، وشرح الرضى ١/٢٦، والارتشاف ١/٤١٥ - ٤٢٥، وابن عقيل ١/٤٢، والأشمونى ١/٦٨ - ٧٤، والهمع ١/٣٨، ٣٩.

(٢) اختار المطرزى مذهب قطرب والزجاجى والزيادى من البصريين، ومذهب هشام من الكوفيين فى أنَّ إعراب هذه الأسماء بهذه الحروف، الواو فى الرفع، والألف فى النصب، والياء فى الجر، وأنَّها نابت عن الحركات، وذلك الإعراب جئ به لبيان مقتضى العامل، ولا ضرورة فى جعله مقدرًا، وردَّ بثبوت الواو قبل العامل، كما أنَّ الإعراب زائد عن الكلمة، فيؤدى إلى بقاء: فيك، وذى مال على حرف واحد وصلا وابتداء، وهما معربان. وهذا لا يوجد إلا شذوذًا.

=

وفى التثنية بالألف والنون، أو بالياء والنون، والجمع بالواو والنون[1]، أو بالياء والنون، نحو: جاءنى مسلمان، ومسلمون، ورأيت مسلميْن، ومسلمِين، ومررت بمسلميْن، ومسلمِين[2].

وفى كلا مضافًا إلى مضمرٍ، فحكمه حكم المثنى، تقول: جاءنى كلاهما، ورأيت كليهما، ومررت بكليهما، وإذا أُضيف إلى مظهر فحكمه حكم العصى لفظًا تقول: جاءنى كلا الرجلين، ورأيت كلا الرجلين، ومررت بكلا الرجلين.

ويستوى الجر والنصب فى خمسة مواضع وهى:

التثنية والجمع كما ذكرنا، والثالث جمع المؤنث السالم بالألف والتاء، نحو: جاءتنى مسلماتٌ، ورأيت مسلماتٍ، ومررت بمسلماتٍ، والرابع ما لا ينصرف، نحو: جاءنى أحمدُ، ورأيت أحمدَ، ومررت بأحمدَ، والخامس الضمير فى أكرمتك، ومررت بك، وإنَّه، وله، وكذلك الجمع.

ومن قيام الحرف مقام الحركة، النون فى يفعلان، ويفعلون، وتفعلانِ، وتفعلون، وتفعلين، فإنها علامة الرفع، وتسقط فى النصب والجزم[3]، كسقوط

=

وهناك مذاهب منها: ما ذهب إليه سيبويه والجمهور: أنَّها معربة بحركات مقدرة فى الحروف، وأنها اتبع فيها ما قبل الآخر فأصل: قام أبوك: أبوك اتبعت حركة الباء لحركة الواو فقيل: أبوك استثقلت الضمة على الواو فحذفت... وأصل: رأيت أباك: أبوك، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، وأصل أبيك: أبوك اتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار بأبوك استثقلت الكسرة على الواو فحذفت فسكنت وقبلها كسرة فقلبت ياء،... ومذهب ثالث: يرى أنها معربة بالحركات التى قبل الحروف، والحرف إشباع، وعليه المازنى والزجاج،... ومذهب رابع: يرى أنَّها معربة بالحركات التى قبل الحروف، وهى منقولة من الحروف وعليه الربعى، وأولاها ما ذهب إليه سيبويه وجمهور النحاة.

ينظر فى هذه المسألة فى: الإنصاف مسألة (٢) ١/١٧، ٣٢، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٢، ٥٣، شرح الرضى ١/٢٧، ٢٨، والهمع ١/٣٨، ٣٩، والأشمونية ١/٧٤.

(١) شرح الكافية ١/١٩٩، ٢٠٠، الهمع ١/٤٩، والأشمونى ١/٨٩، ٩٠.

(٢) الجمل للزجاجى /٩، وشرح الرضى ١/٣٠، والهمع ١/٤٧، ٤٨، والأشمونى ١/٨٨.

(٣) هذا مذهب جمهور النحاة النصب والجزم بحذف النون ينظر: ابن يعيش ٥/٧ - ٩، شرح

=

الحركة، تقول: لم يفعلا، ولن يفعلا، ولم يفعلوا، ولم تفعلوا، ولن تفعلوا، ولم تفعلى، ولن تفعلى.

ومن ذلك حروف المد واللين فى الفعل المعتل اللام[1]، فإنَّها تثبت ساكنة فى الرفع نحو: يغزو، ويرمى، ويخشى، وتسقط فى الجزم، سقوط الحركة نحو: لم يغزو، ولم يرمِ، ولم يخشَ، وتتحرك الواو والياء فى النصب نحو: لن يغزو، ولن يرمىَ، وتثبت الألف ساكنة فى النصب مثلها فى الرفع نحو: لن يخشاها لامتناعها عن الحركة.

فصل فى الاسم المعرب والاسم المبنى

الأسماء على نوعين:

معربٌ: وهو ما اختلف آخره باختلاف العوامل كما ذكرنا.

ومبنى: وهو ما كان حركته وسكونه لا بعامل.

ثم المعرب على ضربين:

منصرف: وهو ما يدخله الجر مع التنوين كـ: زيدٍ.

وغير منصرف[2]: وهو ما لا يدخله الجر مع التنوين، وكان فى موضع الجر مفتوحًا.

والأسباب المانعة من الصرف تسعة: التعريف، والتأنيث، ووزن الفعل،

=

اللمحة البدرية لابن هشام ١/١٩٢، الهمع ١/٥١، والأشمونى ١/٩٨.

(١) يقصد المعتل الآخر، إذ يخاطب المؤلف من يعرفون أن الميزان الصرفى صيغة الفعل، (ف ع ل) وهو من المصطلحات المسلم بها لدى الدارسين، وأهل العربية.

(٢) الاسم المعرب إذا لم يشبه الفعل يسمى منصرفًا أمكنًا، فيجر بالكسرة ويدخله التنوين لخفته، فإذا أشبه الفعل فهو غير متصرف، يجر بالفتحة إلا فى حالتى الإضافة ودخول الألف واللام، ولا يدخله التنوين فى غير روى إلا للمقابلة نحو: أذرعات، أو للتعويض كجوارٍ وغواشٍ. ابن الناظم ٦٣٢.

والوصف، والعدل، والعُجمة، والتركيب، والجمع الأقصى[١]، والألف والنون المضارعتان لألفى التأنيث، فمتى اجتمع فى الاسم سببان منها، أو تكرر سبب واحد منع الصرف.

وما وجد ذلك فيه أحد عشر اسمًا، خمسة منها فى حالة التنكير وهى: أفعلُ صفةً، نحو: أحمر[٢]، وفَعلان الذى مؤنثه فعلَى نحو: سكران وسكرى[٣]، والمعدول عن العدد نحو: ثُلاث، ورُباع، عُدلا عن ثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة[٤]، وما فى آخره ألف التأنيث، ممدودة أو مقصورة[٥]، كـ: حمراء، وصحراء، وحبلَى، وبشرى،

---

(١) يقصد بالجمع الأقصى صيغة منتهى الجموع كمفاتيح، مصابيح، تماسيح، مجاميع وغيرها.

(٢) بشرط أن تكون الكلمة وصفًا أصليًا، على وزن أفعل نحو: أشهل وأخمر، وأفضل مؤنثها فعلاء، أو فعلى، نحو: شهلاء، وحمراء والفضلى بخلاف نحو: مررت برجل أرنب - بمعنى ذليل - فأصله الحيوان المعروف، واستعمل وصفًا، وألا تقبل الكلمة (تاء) التأنيث فإن لحقته التاء صُرف نحو: أرمل - الفقير - وأدابر، قالوا: امرأة أرملة وأباترة وأدابرة، أى قاطعة للرحم ولا تقبل النصح، بخلاف ما لا مؤنث له، وما مؤنثه على غير مذكره، كأشهل وأحمر... ينظر: شرح الكافية ١٤٥٠/٣، ١٤٥١، وابن الناظم ٦٣٨، ٦٣٩، وشرح الرضى ٦١/١، ٦٢، وأوضح المسالك ١١٨/٤، وقطر الندى ٣١٧، ٣١٨.

(٣) ابن الناظم ٦٣٥، والهمع ٣٠/١.

(٤) لا يُعدل فى العدد إلا إلى (مفعل) أو (فعال) وما عداه مما سمع قيل بقياسه، وقيل بمنعه، وقد اختلف فى علة منع المعدول من العدد الصرف، قيل: العدل فى اللفظ والمعنى، فالعدل فى اللفظ كمثنى معدول، عن لفظ اثنين، والعدل فى المعنى كقولك: جاء القوم مثنى، فالمعنى جاء القوم اثنين اثنين، وقيل فى علة المنع غير هذا... ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٢٠.

(٥) ألف التأنيث تمنع الصرف سواء أكانت مقصورة أم ممدودة، واستقلت بالمنع؛ لأنها زيادة لازمة لبناء ما هى فيه ولم تلحقه إلا باعتبار تأنيث معناه، تحقيقًا أو تقديرًا، ففى المؤنث بها فرعية اللفظ، وهى لزوم الزيادة وفرعية المعنى، وهى الدلالة على التأنيث كما أن المقصورة ليست أصلاً للممدودة لذا يُقال فى صحراء صحار، وفى حبلى حبال، ولو كانت الهمزة غير مبدلة لسلمت من الانقلاب؛ لأنَّ الهمزة الواقعة بعد كسرة حكمها السلامة، كما يُلحظ أنَّ ألف التأنيث تمنع ما هى فيه كيفما وقع، من كونه نكرة، أو معرفة، وكونه مفردًا أو جمعًا: اسمًا أو صفة.

=

والجمع الأقصى كأساور، وأناعيم وما كان على مثالهما من الجموع، مما بعد ألفه حرفان، أو ثلاثة أوسطها ساكنٌ كمساجد، ومصابيح، فإن كان الأوسط متحركًا كان الاسم منصرفًا، كصياقلة، فإن كان ثانى الحرفين بعد الألف ياءً، حذفتها فى حالة الرفع والجر ونونت الاسم، وأثبتها فى النصب بغير تنوين، نحو: جاءتنى جوارٍ، ومررت بجوارٍ، ورأيت جوارىَ.

فاعلم ستة لا تنصرف فى حالة التعريف، وهى:

الأعجمى العلم نحو: إبراهيم، وإسماعيل، فإنْ سميت بنحو لجام أو فرند رجلاً صرفته، لأنَّ العُجمة النكرية غير مؤثرة فى منع الصرف[1]، وما فى آخره ألف ونون مزيدتان[2] كعثمان، وسفيان، وما فيه وزن الفعل، كأحمد، ويزيد، ويشكر، والمعدول كعمرَ، وزُفرَ، عُدلا عن عامرٍ، وزافرٍ المعرفتين، والمؤنث لفظًا، كطلحةَ، وسلمةَ، أو معنى كسعاد، وزينب، والاسمان اللذان جُعلا اسمًا واحدًا كمعديكرب، وبعلبك.

=

الكتاب ٣/٣١٠، ٢٩٧، ٣٥٢، المقتضب ٣/٣٣٨، ٣٨٥، ٤/٤، اللمع /١٥٢، اللباب ١/٥١٠، البلغة /٦٥، الأصول ٢/٤١٠، المفصل/ ٢٥١، أوضح المسالك ٤/١١٦، شرح ابن عقيل ٣/ ٣٢٢، ٣٣٤، والهمع ١/٩٤.

(١) الكتاب ٤/٣٠٤، الأصول فى النحو ٣/١٧٠، ٢٢٣، أوضح المسالك ٤/١٢٥.

(٢) تكون زائدة إذا كان قبلها - أى النون ومعها الألف - أكثر من حرفين، فإن كان قبلهما حرفان نحو: قران، فالنون أصلية، ومما يدل على زيادتهما سقوطهما فى بعض التصاريف كسقوطهما فى رد نسيان وكفران إلى نسى، وكفر، ويحكم على النون بالإضافة إذا كان الاسم من باب جنجان، فلو رجعت النون أصلية كان الاسم من باب صلصلت، وهو كثير، وإن حملت على الزيادة كان من باب سلس مما فاؤه ولامه من جنس، فإن قبل النون حرفان ثانيهما مضعف، فإن قدرت أصالة التضعيف فاحكم بالزيادة أو زيادة التضعيف، فالنون أصلية كحسان من الحسن، وزنه: فعلان غير مصروف أو من الحسن، ووزنه: فعال فهو مصروف فإن جهلت حقيقة الألف والنون فسيبويه والخليل على منع الصرف، وغيرهما لا يختم الحكم بالزيادة إلا بدليل. ينظر: الكتاب ٣/٢١٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٢٤، ٢٢٥، والأشمونى ٣/٢٥١، ٢٥٢.

وكل ما لا ينصرف فى المعرفة، ينصرف فى النكرة، إلا نحو أحمر، إنْ سميت به رجلاً، وكذا ما فيه ألف التأنيث مقصورةً أو ممدودة[١]، كحمراء، وصحراء، وحبلى، وبشرى، وفعلان الذى مؤنثه فعلى، والجمع الأقصى، والثلاثى الساكن الأوسط، يجوز فيه الصرف وتركه نحو: هنْد، ودعْد، ونوْح، ولوْط[٢]، وما فيه سبب ثالث، كماه، وجور، لم ينصرف البتة، وكذا المتحرك الأوسط، نحو سقَر، فإنَّ حكمه حكم الرباعى، كسعاد، وزينب، ونحو حذام، فيه مذهبان:

الإعراب مع منع الصرف، لكونها معدولة عن حاذمة، والآخر، البناء على

---

(١) ألف التأنيث تمنع الصرف سواء أكانت مقصورة أم ممدودة، واستقلت بالمنع؛ لأنها زيادة لازمة لبناء ما هى فيه ولم تلحقه إلا باعتبار تأنيث معناه: تحقيقًا أو تقديرًا، ففى المؤنث بها فرعية اللفظ وهى لزوم الزيادة وفرعية المعنى وهى الدلالة على التأنيث كما أنَّ المقصورة ليست أصلاً للممدودة لذا يقال فى صحراء صحار وفى حبلى حبال، ولو كانت الهمزة غير مبدلة لسلمت من الانقلاب، لأن الهمزة الواقعة بعد كسرة حكمها السلامة، كما يلحظ أن ألف التأنيث تمنع ما هى فيه كيما وقع من كونه نكرة أو معرفة، وكونه مفردًا أو جمعًا: اسمًا أو صفة. ينظر: شرح الكافية الشافية ١٤٣٥/٣، ١٤٣٦، وابن الناظم ٦٣٤، ٦٣٥.

(٢) حكم المصنف على كل ما جاء علماً ثلاثياً ساكن الوسط بحكم واحد وهو: جواز الصرف ومنعه مخالفاً بذلك جمهور النحاة فيما جاء علماً ثلاثياً ساكن الوسط أعجمياً إذ ذهبوا إلى صرفه.

قال سيبويه "وأما نوح وهود ولوط فتنصرف على كل حال لخفتها" الكتاب: ٣٥/٣، ٢٤٠، ٢٤١ وأما العلم الثلاثي الساكن الوسط المؤنث، نحو: دَعْد وهِند ففيه مذاهب:

- الأول: يجوز المنع والصرف، قال أبو علي " فترك الصرف لاجتماع التأنيث والتعريف، والصرف لأن الاسم على غاية الخفة فقاومت الخفة أحد السببين " الإيضاح العضدي: ٣٠٧، هو رأي سيبويه والجمهور، وقد جود سيبويه المنع ووافقه ابن جني وابن هشام والسيوطي.

- الثاني: يجب المنع، وهو قول الزجاج، قال: "أما ما قالوه من أنه لا ينصرف فحق صواب وأما إجازتهم صرفه. وهذا خطأ" ما ينصرف وما لا ينصرف: ٦٨.

وانظر أوضح المسالك: ١٢٥/٤، الهمع: ١٠٤/١، ١٠٨، حاشية الصبان: ١٩١/٣.

الكسر، وعليه قوله[1]:

(١) للشاعر لجيم بن صعب، من بكر بن وائل، جد جاهلي تفرع نسله من بنيه: حنيفة وعجل والدؤل، الأعلام ٢٤١/٥، وجمهرة الأنساب /٢٩١ والشاهد في: الكتاب ٣/ ٢٧٧، وشرح الكافية للرضى ٧٩/٢، التصريح: ٢/ ٢٢٥، والأشموني: ٣٢٦/١، ، وابن عقيل: ١/ ١٠٥"، والشذور: "٣٨/ ١٣٦/، والقطر: "١/ ٢٦"، والعيني: ٣/ ٣٧٠، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١١٥، والخصائص: ٢/ ١٧٨، وشرح المفصل: ٤/ ٦٤، والمغني: "٤٠٤/ ٢٩١ "، والسيوطي: ٢٠٣. الكامل في اللغة والأدب ٥٤/٢، أوضح المسالك ١٣١/٤ فصل المقال في شرح كتاب الأمثال /٤١، مجمع الأمثال للميداني ١٧٤/٢، المستقصى في أمثال العرب للزمخشرى ٣٤٠/١، جمهرة الأمثال ١١٦/٢، السحر الحلال في الحكم والأمثال /٩٨، الأمثال لابن سلام ٤/١ (الشاهد من البحر الوافر) المفردات الغريبة: حذام: قال السيوطي: هي: حذام بنت الريان بن جسر بن تميم، وقيل: هي امرأة من عنزة وقيل: هي زرقاء اليمامة.
المعنى: واضح.
الإعراب: إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية. قالت: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، لا محل لها من الإعراب. حذام: فاعل "قالت" مبني على الكسر في محل رفع؛ وجملة "قالت حذام": في محل جر بالإضافة بعد "إذا". فصدقوها: الفاء واقعة في جواب الشرط غير الجازم. صدقوا: فعل أمر مبني على حذف النون؛ لاتصاله بواو الجماعة؛ والواو: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل؛ و"ها": ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به؛ وجملة "صدقوها": جواب شرط غير جازم، لا محل لها. فإن: الفاء تعليلية، إن: حرف مشبه بالفعل. القول: اسم "إن" منصوب. ما: اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون، في محل رفع خبر "إن". قالت: فعل ماضٍ مبني على الفتح؛ لاتصاله بالتاء الساكنة؛ وتاء التأنيث، لا محل لها. حذام: فاعل "قالت" مبني على الكسر في محل رفع؛ وجملة "قالت حذام": صلة للموصول الاسمي، لا محل لها من الإعراب؛ والعائد إلى الاسم الموصول محذوف؛ والتقدير: الذي قالته.
موطن الشاهد: "حذام".
وجه الاستشهاد: بناء "حذام" على الكسر في الموضعين على لغة أهل الحجاز؛ ولو أعرب إعراب ما لا ينصرف؛ لرفع؛ لأنه فاعل؛ ودلت قوافي القصيدة على أن الثانية مكسورة؛ فهي التي تدل دلالة ظاهرة على المقصود؛ و"حذام" الأولى محمولة
=

إذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا ... فَإنَّ القَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَام

وكذا فَعَال، التى تختص بنداء المؤنث، نحو: يا لكاع، ويا خِباث، ويا فِساق، وكذا فَعَال التى بمعنى الفعل، نحو: نَزال بمعنى انزل، وتَراك بمعنى اترك[١].

وكل ما لا ينصرف إذا أُضيف أو دخله الألف واللام انجرَّ بالكسر، كقولك: مررت بالأحمرِ، والحمراءِ، وبعمرِكم، وبعثمانِنا.

والمبنيُّ ضربان: لازمٌ وعارضٌ.

فاللازم: ما تضمن معنى الحرف، كأين، ومتى، وكيف، وما أشبه ذلك كالذى والتى ونحو ذلك.

والعارض خمسة أشياء:

المضاف إلى ياء المتكلم نحو: غلامى[٢]، والمنادى المفرد

=

عليها؛ ويتضح من ذلك أن المنع من الصرف للعلمية والعدل في وزن: "فعال" المؤنث مقصور على بعض تميم؛ بشرط:

- ألا يكون العلم المؤنث مختومًا بالراء.
- وأن يكون غير مصغر، وغير مجموع جمع تكسير.

(١) الكتاب ٢٧٠/٣، ٢٧٥، المقتضب ٣٦٩/٣، ٢٥٢/٤، إعراب القرآن، للنحاس ٥٦/٣.

(٢) ما قيده المؤلف بعبارته، هو الصحيح الذي عليه جمهرة النحاة من الكوفيين والبصريين وذهب بعض النحاة إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم، نحو أبي وأخي وغلامي قسم ثالث لا معرب ولا مبني؛ أما أنه ليس معربا؛ فلأنه ملازم لحركة واحدة، وهي الكسرة؛ وأما أنه ليس مبنيا؛ فلأنه، لم يشبه الحرف، وهذا كلام غير مستقيم، بل هو من نوع المعرب، والحركات مقدرة على ما قبل الياء، مثل تقديرها على آخر الاسم المقصور، وعلى آخر الاسم المنقوص، والمانع من ظهورها وجود الحركة المناسبة لياء المتكلم وهي الكسرة.

التصريح: ١/ ٤٧، وابن عقيل: ١/ ٢٨، ٢٩. أوضح المسالك ٥٤/١، الدر المصون ١/ ٢٨٨٣، المقصد لتلخيص ما فى المرشد/٣٥، اللباب ٦٧/١.

المعرفة[١]، نحو: يا زيدُ، والنكرة المفردة مع (لا) لنفى الجنس[٢]، نحو: لا رجلَ فى الدارِ، والمركب نحو: خمسةَ عشر[٣]، وما حُذف منه المضاف إليه، وهو قبلُ، وبعدُ، وفوقُ، وتحتُ، وكذا باقى الجهات، تقول: جئتك من قبلِ زيدٍ، ثم تترك الإضافة وتنويها وتبنيها على الضم، فتقول: جئتك من قبلُ، ومن بعدُ، وتسمى هذه غايات، على معنى أنَّ غاية المضاف بالمضاف إليه، فلما انقطع عنهن صرن حدودًا ينتهى الكلام عندها[٤].

واللازم من الأفعال: الماضى والأمر بغير اللام[٥]، والعارض، المضارع إذا اتصل به نون ضمير جماعة النساء، أو نون التوكيد، نحو: تفعلن، وهل تفعلنَّ[٦].

وأمَّا الحروف، فلا يكون بناؤها إلا لازمًا؛ لأنَّه لا حظَّ لها من الإعراب[٧].

واعلم أنَّ هذه الكلمات، منها ما يعمل ويُعمل فيه، كعامة الأسماء المتمكنة، والفعل المضارع، ومنها ما يعمل ولا يُعمل فيه، كالحروف العاملة، والفعل الماضى، والأمر بغير اللام، والأسماء المتضمنة بمعنى أنْ غير أى، ومنها ما لا يعمل ولا يُعمل فيه كغير العوامل من الحروف والمضمرات ونحوها.

والعامل - عندهم - ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه

---

(١) الخصائص ١/٦٣.

(٢) شرح شذور الذهب / ١١٦ - ١١٧.

(٣) شرح شذور الذهب /١٠٥.

(٤) السابق /١٠٦ - ١٠٧.

(٥) شذور الذهب /١٠٤.

(٦) شذور الذهب /١٠٥.

(٧) ومعلوم أن الحروف كلها مبنية؛ لأن الحرف لا يؤدي معنى بنفسه، فلا ينسب إليه ولا يقع فاعلا ولا مفعولا حتى يحتاج إلى إعراب.

مخصوص، والعامل ضربان: لفظى ومعنوى[١]. فاللفظى ضربان: قياسى، وهو ما صحَّ أن يُقال فيه، كل ما كان كذا فإنَّه يفعل كذا، كقولنا: غلام زيدٍ، لمَّا رأيت أثر الأول فى الثانى، وعرفت علَّته، قست عليه، دار عمرٍ، وثوب بكرٍ.

وسماعيٌّ، وهو ما صحَّ أن يقال فيه هذا يعمل كذا، وهذا يعمل كذا، وليس لك أن تتجاوزه، كقولنا: إنَّ الباء تجر، ولم تجزم.

وأمَّا المعنوى، فنذكره فى موضعه إن شاء الله تعالى.

---

(١) الخصائص، ١/١٠٩، ١١٠.



الباب الثانى
فى العوامل اللفظية القياسية

قدَّمنا القياسية لاطرادها، ولأنَّ الفعل منها، وهو الأصل فى العمل، وجملتها سبعةٌ:

الفعل على الإطلاق، واسم الفعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، والمصدر، والاسم المضاف، والاسم التام.

أمَّا الفعل فإنَّه يعمل الرفع والنصب فى الأسماء، وأمَّا الرفع فعام، لأنَّ كل فعل يرفع اسمًا واحدًا بأنَّه فاعله، إذا أسند إليه مقدمًا عليه، نحو: فعل زيدٌ، فإن لم يكن مظهرًا فمضمرٌ، إمَّا بارزٌ كالتاء فى فعلتُ، أو مستكنٌ كالمنوىّ فى أفعل. ثم إن الفعل على ضربين:

متعدٍّ، وهو ما ينصب المفعول به، ولازم، وهو ما يختص بالفاعل، كذهبتُ وقعدتُ.

والمتعدى على ثلاثة أضربٍ:

- متعدٍ إلى مفعول واحد ك: نصرتُ زيدًا.
- ومتعدٍّ إلى مفعولَيْن وثانيهما غير الأول، كأعطيت زيدًا درهمًا، أو هو عين الأول، كحسبت زيدًا عالمًا.
- ومتعدٍّ إلى ثلاثة مفعولِين ك: أعلمتُ زيدًا عمرًا فاضلاً.

وقد يُقام المفعول مقام الفاعل إذا بُنى له الفعل، فيرفع بإسناده إليه، كقولك: ضُرِبَ زيدٌ، وأُعطى زيدٌ درهمًا، ويجوز إسناده إلى المفعول الثانى، إلا فى باب حسبتُ.

ومنصوب الفعل على نوعين: خاص وعام.

فالخاص ثلاثةٌ:

المفعول به؛ لأنه إنما يكون للمتعدى كما ذُكر.

والتمييز؛ لأنَّه يكون للمبهم نحو: طاب زيدٌ نفسًا[١]، وتصبَّبَ الفرسُ عرقًا[٢]، وفى التنزيل: ﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ مريم: ٤.

والخبر المنصوب؛ لأنَّه إنَّما يكون فى أفعال معدودة، على ما سيجئ.

---

(١) أجاز أكثر العلماء ومنهم الجزولي وابن عصفور وابن مالك تحويل التمييز عن المفعول، وأنكر ذلك الشلوبين وابن أبي الربيع وأوّل الشلوبين واعتبر أنها حال مقدرة، وجعلها ابن أبي الربيع بدل بعض من كل على حذف الضمير أو أنها مفعول به على إسقاط الجارّ، وقد رد عليهما العلماء.

ينظر: الجزولية ص ٢٢٢ والتوطئة ص ٣١٤ والملخص لابن أبي الربيع ٣٩٦/١ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٤/٢ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٦٨ وشرح اللمحة ١٩٠/٢ والهمع ٢٥١/١.

(٢) والتمييز في مثله محول عن الفاعل. والأصل طابت نفس زيد، واشتعل شيب الرأس، ونحو غرست الأرض شجرًا ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ [القمر: ١٢]، والتمييز فيه محول عن المفعول والأصل غرست شجر الأرض وفجرنا عيون الأرض. وتقول عجبت من طيب زيد نفسًا وزيد طيب نفسًا، وسرعان ذا إهالة وناصب التمييز في هذا النوع عند سيبويه والمبرد والمازني ومن وافقهم هو العامل الذي تضمنته الجملة لا نفس الجملة، وهو الذي يقتضيه كلام الناظم في آخر الباب ونص عليه في غير هذا الكتاب. وذهب قوم إلى أن الناصب له نفس الجملة واختاره ابن عصفور ونسبه للمحققين. ويصح تخريج كلامه هنا على المذهبين فلا اعتراض لأنه يصح أن يقال إنه فسر العامل لأنه رفع إبهام نسبته إلى معموله، وأنه فسر الجملة لأنه رفع إبهام ما تضمنته من النسبة. وأما تمييز المفرد فإنه رفع إبهام ما دل عليه من مقدار مساحي أو كيلي أو وزني "كشبر أرضًا وقفيز برًا ومنوين عسلًا وتمرًا" وناصب التمييز في هذا النوع مميزه بلا خلاف.

والعام خمسةٌ:

المصدر، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه، والحال.

أمَّا الأول، فكل فعل ينصب مصدره، سواءٌ كان مبهمًا، أو محدودًا، أو معرفة أو نكرة، نحو: ضربته ضربًا، وضربةً، والضربَ الذى تعلمُ، وما كان بمعنى المصدر، نحو: ضربته سوطًا.

والمفعول فيه، وهو ظرفا الزمان والمكان: فالزمان كله يُنتصب بالظرفية، مبهمًا كان أو محدودًا، فالمبهم كالحين، والوقت، والمحدود كاليوم والليلة، والشهر، والحول، تقول: سرتُ حينًا، ويومًا، وخرجتُ يوم الجمعة.

والمكان المبهم فحسب، كالجهات الستة، وعند، ووسْط الدار، بالسكون.

وأمَّا المحدود، فلا بدَّ له من (فى) تقول: صليت أمام المسجد، وخلفه، وتحته، ويمينه، وشِماله، وعنده، ووسطه، ولا يُقال: صليت المسجد، ولا وسط المسجد، بالتحريك، وإنَّما يُقال: صليت فى المسجد، وفى وسطه، وأمَّا دخلت الدار فتوسع.

والمفعول له، وهو علة الإقدام على الفعل، نحو: ضربته تأديبًا، وخرجت مخافةَ الشرِّ.

والمفعول معه[1]، نحو: استوى الماء والخشبة[1]، وقد يُذكر بعد ذلك.

---

(١) مذهب البصريين أنَّ العامل فى المفعول معه ما سبقه من فعل أو شبهه. ينظر الكتاب ١/٢٩٧ بتحقيق هارون وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٤٩ وتوضيح المقاصد ٢/٩٧ والتصريح ١/٣٤٣.

وقال عبد القاهر الجرجاني بأنَّ العامل فيه الواو، أي أن العامل في المفعول معه هو واو المعية، وقد ذكر الجرجاني هذا في كتابه الجُمل ص ٢٠ قال فيه: الضرب الثاني مما ينصب فقط، وهي سبعة، الأول الواو بمعنى (مع) نحو قولك: (استوى الماء والخشبة). لكنه نص في كتابه المقتصد على أن الناصب له الفعل بوساطة الواو، ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ١/٦٥٩. ينظر نزهة الألباء ص ٢٦٤ وإنباه الرواة ٢/١٨٨ وبغية الوعاة ٢/١٠٦ وشذرات الذهب ٣/٣٤٠ والأعلام ٤/٤٨.

=

والخامس من المنصوبات العامة:

الحال، وهو بيان هيئة الفاعل أو المفعول، وهى جواب كيف، كما أنَّ المفعول له جواب لِمَ، نحو: جاءنى زيدٌ راكبًا، ورأيته جالسًا، وحقها أن تكون نكرة، كما أنَّ من حق ذى الحال أن يكون معرفة، فإذا أردت الحال عن النكرة، فقدمها عليها، نحو: جاءنى راكبًا رجلٌ، وعليه قوله[٢]:

لعَــــزَّةَ مَوحِـــشاً طَلَـــلٌ قـــديمُ عفاهــا كـــلُّ أســحمَ مُــستديمُ

اسم الفاعل، كل اسم اشتقَّ لذات من فَعَلَ، ويجرى على يفعل من فعله، أى يوازيه فى حركاته وسكناته، فإنه يعمل عمل ما يجرى عليه، إذا أُريد به الحال أو الاستقبال، نحو: زيدٌ ضاربٌ غلامه عمرًا، فيرفع وينصب، كما أنَّ يضرب كذلك،

=

ويمكن النظر فى المصادر التى تناولت هذه المسألة وآراء النحاة فيها وهى على سبيل المثال: أسرار العربية للأنبارى /١٧٠، والأصول فى النحو ١/٢١١، والإنصاف فى مسائل الخلاف ١/٢٤٨ وما بعدها، التحفة السنية /١٢٤، الخصائص ٢/١٩٦، توضيح المقاصد والمسالك ٢/٦٦٣، وحاشية الصبان ١/١٩٥، وسر صناعة الإعراب ٢/٦٤٠، وشرح الرضى على الكافية ١/٥٢٠.

(١) فالواو: واو المعية، والخشبة: مفعول معه منصوب، ويجوز عطفها على ما قبلهما، وكذا: المسبوق بجملة فعلية كسرت والنيل، أو اسمية فيها معنى الفعل وحروفه، كأنا سائر والنيل... فاستوى: فعل ماض، والماء: فاعل مرفوع، والواو: واو المعية، والخشبة: مفعول معه منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره.... فأنا: ضمير مبني على السكون، محله رفع على الابتداء وسائر: خبر المبتدأ مرفوع، والواو واو المعية، والنيل: مفعول معه منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره.

(٢) الشاهد من البحر الوافر، وهو لكثير عزة، فى ديوانه ٥٠٦، وقد وقع الخلط بينه وبين بيت آخر لذى الرمة أول: (لمية موحشًا طلل قديم) والبيت من شواهد سيبويه ٢/١٣٢، ومعانى القرآن للفراء ١/١٦٧، والأمالى الشجرية ١/٢٦، الخصائص ٢/٤٩٢، وأسرار العربية /١٤٧، وشرح المفصل ٢/٦٤، والعينى ٣/١٦٣، والتصريح ٢/١٧٥، وشرح الأشمونى ١/١٧٤، والخزانة ٣/٢١١، والشاهد: نصب موحشًا على الحال من طلل، وهو نكرة وسوغ ذلك تقديمه عليها.

وزيدٌ قائمٌ، غلامه، فيرفع فقط كيقوم.

اسم المفعول، كل اسم اشتق لذات من وقع عليه الفعل، وهو يعمل عمل يُفعل من فِعله، نحو: زيدٌ مُكرَمٌ أصحابه، كما تقول: زيدٌ يكرم أصحابه، وفى التنزيل: ﴿ ذَٰلِكَ يَوۡمٞ مَّجۡمُوعٞ لَّهُ ٱلنَّاسُ ﴾ هود: ١٠٣.

الصفة المشبهة، وهى ما لا يجرى على يفعل من فعله، نحو: كريم، وحسن، وشُبِّهت باسم الفاعل فى أنَّها تُثنى وتُجمع، وتُذكر وتؤنث، ولذا تعمل عمل فعلها، تقول: زيدٌ كريم آباؤه، وشريفٌ حسبه، وحسنٌ وجهه.

المصدر، هو الاسم الذى اشتقَّ منه الفعل، وصدر عنه، وهو يعمل عمل فعله إذا كان منونًا، أو مضافًا، نحو: عجبت من ضرب زيدٍ عمرًا، كما تقول: من أن يضرب زيدٌ عمرًا، وقد يُضاف إلى الفاعل، ويُترك المفعول منصوبًا، نحو: عجبت من دق القصَّار الثوب، أو إلى المفعول ويُترك الفاعل مرفوعًا، نحو: عجبت من ضرب اللصِّ الجلادُ، وقد يُترك ذكر أحدهما كما فى قوله تعالى: ﴿ أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ۝١٤ يَتِيمٗا ﴾[1] البلد: ١٤ - ١٥.

وقوله تعالى: ﴿ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ﴾ الروم: ٣[2] متوجه على اختلاف القراءتين.

الاسم المضاف، كل اسمٍ أُضيف إلى اسم آخر، فإنَّ الأول يجر الثانى، فيُسمى الجار مضافًا، والمجرور مضافًا إليه.

والإضافة على نوعين: معنوية، أى مفيدة معنى فى المضاف، تعريفًا أو

---

(١) وجه الاستشهاد: وقوع "إطعام" مصدرا فاعله محذوف، وقد نصب مفعولا به، هو: "يتيما"؛ والتقدير: إطعامه يتيما. وذي مسغبة: أي: ذي مجاعة؛ وحكم إعمال المصدر المنون أوفق بالقياس على الفعل من المضاف؛ لأنه يشبه الفعل بالتنكير، وهو يلي المصدر المضاف في الكثرة والفصاحة.

(٢) المفصل للزمخشرى /٢٨١.

تخصيصًا، وهى فى الغالب بمعنى اللام، أو بمعنى من، نحو: غلام زيدٍ، وخاتم فضةٍ.

ولفظية، وهى إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، والصفة المشبهة إلى فاعلها، نحو: هذا ضارب زيدٍ، وحسن الوجه.

والإضافة تعاقب التنوين، ونونى التثنية والجمع، ولا بد فى المعنوية من تجريد المضاف من حرف التعريف، وتقول فى اللفظية: الحسن الوجه، والضاربا زيدٍ، والضاربو زيدٍ، والضارب الرجل، ولا يجوز الضارب زيد.

الاسم التام، هو الاسم الذى نصب؛ لأنَّه تمَّ فاستغنى عن الإضافة، وهو يقتضى تمييزًا؛ لإبهامه وتمامه بأحد أربعة أشياء:

- بالتنوين، نحو: ما فى السماء قدر راحة سحابًا.
- ونون التثنية، نحو: عندى منوان سمنًا وقفيزان بُرًّا.
- ونون الجمع، نحو: عندى عشرون درهمًا.

وبالإضافة نحو: لى ملؤه عسلاً، ومثله رجلاً، ويُقال للثلاثة الأُوَّل: مقادير، وهى: المساحة والوزن، والكيل، والعدد، وللأخير مقياس.

والتمييز، يرفع الإبهام عن المفرد، كهذا، وعن الجملة نحو: طاب زيدٌ نفسًا[1]، وقد سبق ذكره.

(١) تحدثنا فى هذه المسألة وذكرنا أقوال النحاة فيها واختلافهم فى التقديم والتأخير، ومنهم من أجاز تقديم التمييز بشروط.

الباب الثالث
فى العوامل اللفظية السماعية

وهى ثلاثة أصناف: حروف، وأفعال وأسماء، وجملتها واحد وتسعون عاملاً، على ما ذكره الإمام المحقق فى المائة[1] والحروف أنواع: منها ما يعمل فى الاسم، وما يعمل فى الفعل.

فما يعمل فى الاسم نوعان: عامل فى المفرد، وعامل فى الجملة، وما يعمل فى المفرد نوعان: جارٌّ، وناصب. أما الجار، فسبعة عشر:

- من: لابتداء الغاية فى المكان[2]، نحو: خرجت من البصرة، وللتبعيض، نحو: أخذت من المال، وللبيان نحو: لى عشرة من الدراهم. وللزيادة فى: ما جاءنى من أحدٍ.
- وإلى[3]: لانتهاء الغاية فى المكان، نحو: سرت إلى الكوفة.
- وحتى: فى معناها[4] إلا أنَّ مجرورها إمَّا شئ ينتهى به المذكور قبلها،

---

(١) يقصد صاحب كتاب العوامل المائة فى النحو الإمام عبد القاهر الجرجانى.

(٢) الكتاب ٤/٢٢٢، ٢٢٥، المقتضب ١/١٨٣، والبيان لابن الأنبارى ١/٤٠٥، وابن يعيش ٤/٩٣، ٨/١١، والإنصاف ١/٣٧٠ - ٣٧٦ مسألة (٥٥) وشرح الرضى ٢/٣٢٠، والجنى الدانى ٣٠٨، ٣٠٩، والمغنى ٤١٩ - ٤٢٥، والتصريح ٢/٨، والهمع ٢/٣٤، والأشمونى ٢/٢١١، ٢١٢.

(٣) ذكر ابن هشام أن ل "إلى" ثمانية معانى... ينظر: مغنى اللبيب ١/ ١٥٦ - ١٥٩.

(٤) ذكر ابن هشام أنَّ "حتى" قد تكون حرفًا جارًا بمنزلة "إلى" في المعنى والعمل ولكنها تخالفها في ثلاثة أمور:

- أحدها: أن لمخفوضها شرطين أحدهما عام وهو أن يكون ظاهرا لا مضمرًا خلافًا للكوفيين والمبرد فأما قوله:

أتت حتاك تقصد كل فج ترجي منك أنها لا تخيب

فضرورة واختلف في علة المنع فقيل هي أن مجرورها لا يكون إلا بعضا مما قبلها أو كبعض منه فلم يمكن عود ضمير البعض على الكل ويرده أنه قد يكون ضميرا حاضرا كما في البيت فلا يعود على ما تقدم وأنه قد يكون ضميرا غائبا عائدا على ما تقدم غير الكل =

=

كقولك زيد ضربت القوم حتاه وقيل العلة خشية التباسها بالعاطفة ويرده أنها لو دخلت عليه لقيل في العاطفة قاموا حتى أنت وأكرمتهم حتى إياك بالفصل لأن الضمير لا يتصل إلا بعامله وفي الخافضة حتاك بالوصل كما في البيت وحينئذ فلا التباس ونظيره أنهم يقولون في توكيد الضمير المنصوب رأيتك أنت وفي البدل منه رأيتك إياك فلم يحصل لبس وقيل لو دخلت عليه قلبت ألفها ياء كما في إلى وهي فرع عن إلى فلا تحتمل ذلك والشرط الثاني خاص بالمسبوق بذي أجزاء وهو أن يكون المجرور آخرا نحو أكلت السمكة حتى رأسها أو ملاقيا لآخر جزء نحو ﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾ ولا يجوز سرت البارحة حتى ثلثها أو نصفها كذا قال المغاربة وغيرهم وتوهم ابن مالك أن ذلك لم يقل به إلا الزمخشري واعترض عليه بقوله:

عينت ليلة فما زلت حتى ... نصفها راجيا فعدت يؤوسا

وهذا ليس محل الاشتراط إذ لم يقل فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها وإن كان المعنى عليه ولكنه لم يصرح به.

الثاني: أنها إذا لم يكن معها قرينة تقتضي دخول ما بعدها كما في قوله:

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله ... والزاد حتى نعله ألقاها

أو عدم دخوله كما في قوله:

سقى الحيا الأرض حتى أمكن عزيت ... لهم فلا زال عنها الخير مجدودا

حمل على الدخول ويحكم في مثل ذلك لما بعد إلى بعدم الدخول حملا على الغالب في البابين هذا هو الصحيح في البابين وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي أنه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد حتى وليس كذلك بل الخلاف فيها مشهور وإنما الاتفاق في حتى العاطفة لا الخافضة والفرق أن العاطفة بمعنى الواو.

والثالث: أن كلاً منهما قد ينفرد بمحل لا يصلح للآخر.

فمما انفردت به إلى أنه يجوز كتبت إلى زيد وأنا إلى عمرو أي هو غايتي كما جاء في الحديث أنا بك وإليك وسرت من البصرة إلى الكوفة ولا يجوز حتى زيد وحتى عمرو وحتى الكوفة أما الأولان فلأن حتى موضوعة لإفادة تقضي الفعل قبلها شيئا فشيئا إلى الغاية وإلى ليست كذلك وأما الثالث فلضعف حتى في الغاية فلم يقابلوا بها ابتداء الغاية.

ومما انفردت به حتى أنه يجوز وقوع المضارع المنصوب بعدها نحو سرت حتى أدخلها وذلك بتقدير حتى أن أدخلها وأن المضمرة والفعل في تأويل مصدر مخفوض بحتى ولا يجوز سرت إلى أدخلها وإنما قلنا إن النصب بعد حتى بأن مضمرة لا بنفسها كما يقول الكوفيون لأن حتى قد ثبت أنها تخفض الأسماء وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال

=

نحو: أكلت السمكة حتى رأسِها، أو عنده نحو: نمت البارحة حتى الصباح، فالرأس تنتهى به السمكة، والصباح عنده تنتهى به الليلة، ولو قلت: حتى نصفها، أو ثلثها لم يجز، وحقها أن يدخل ما بعدها فى ما قبلها، وكلمة (إلى) تدخل على المظهر والمضمر، وحتى لا تدخل إلا على المظهر.

- وفى[١]: للظرف، نحو: المال فى الكيس، ونظرت فى الكتاب.

- والباء[٢]: للإلصاق نحو: به داءٌ، وأمَّا مررت بزيد فتوسع، ومنه أقسمت بالله، والواو بدل منها فى: واللهِ لأفعلنَّ كذا، والتاء بدل من الواو، والباء لأصالتها تدخل على المظهر والمضمر، والواو لا تدخل إلا على المظهر، والتاء لا تدخل إلا على مظهر واحد، وهو اسم الله تعالى. وللتعدية فى: ذهبت به، وللاستعانة فى: كتبت بالقلم، وللمصاحبة فى: دخلت عليه بثياب السفر.

- واللام[٣]: للتمليك والاختصاص، نحو: المال لزيد، والجل للفرس، وهو ابنٌ له، وأخ له.

- وربَّ[٤]: للتقليل، ويختص بالنكرة، ظاهرة أو مضمرة، نحو: رُبَّ رجلٍ لقيته، ورُبَّه رجلاً.

- وعلى[٥]: للاستعلاء، نحو: زيد على السطح، وعليه دينٌ.

- وعن[٦]: للبعد، والمجاوزة، فى رميت السهم عن القوس.

- والكاف[٧]: للتشبيه، نحو، الذى كزيد فى الدار.

=

وكذا العكس. ينظر: مغنى اللبيب ١/٢٤٤ - ٢٤٨.

(١) وذكر ابن هشام فى المغنى أنَّ لـ "فى" عشرة معانى... ينظر: مغنى اللبيب ١/٣٣٨.

(٢) ذكر ابن هشام أن للباء أربعة عشر وجهًا فى المغنى... ينظر: مغنى اللبيب ١/ ١٩٧ - ٢٠٠.

(٣) وذكر ابن هشام أن لـ "اللام العاملة للجر" ستة معان وقد ذكرها يمكن الاطلاع على ما قاله ابن هشام فى المغنى ١/٤١١ - وما بعدها.

(٤) مغنى اللبيب ١/ ٢٦٥. (٥) السابق ١/٢٨٢.

(٦) السابق ١/٢٩٤. (٧) السابق ١: ٣٥٥.

- ومذ، ومنذ[1]: لابتداء الغاية فى الزمان، نحو: رأيته مذ يوم الجمعة، رأيته منذ يوم الجمعة، وقد يُرفع ما بعدهما إذا كانتا اسمين، سواء أريد بهما أول المدة أو جميعها، نحو: ما رأيته منذ يوم الجمعة، ومذ يومان، ويجوز: مذ يومين.

- وحاشا[2]: للتنزيه[3]، نحو: أساء القوم حاشا زيد.

---

(١) مغنى اللبيب ١/٦٣٥.

(٢) ذكر ابن هشام أن حاشا تأتى على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون فعلاً متعديًا متصرفًا تقول: حاشيته بمعنى: استثنيته ومنه الحديث أنه قال أسامة أحب الناس إلي ما حاشى فاطمة ما نافية والمعنى: أنه لم يستثن فاطمة وتوهم ابن مالك أنها ما المصدرية وحاشا الاستثنائية بناء على أنه من كلامه فاستدل به على أنه قد يقال قام القوم ما حاشا زيدا كما قال:

رأيت الناس ما حاشا قريشًا فإنا نحن أفضلهم فعالا

ويرده أن في معجم الطبراني ماحاشى فاطمة ولا غيرها ودليل تصرفه قوله:

ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه ولا أحاشي من الأقوام من أحد

وتوهم المبرد أن هذا مضارع حاشا التي يستثنى بها وإنما تلك حرف أو فعل جامد لتضمنه معنى الحرف.

والثاني: أن تكون تنزيهية وهى التى عناها المطرزى واكتفى بها ولم يذكر المعنيين الآخرين.......

الثالث: أن تكون للاستثناء فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها حرف دائما بمنزلة إلا لكنها تجر المستثنى وذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والأخفش وأبو زيد والفراء وأبو عمرو الشيباني إلى أنها تستعمل كثيرا حرفا جارا وقليلا فعلا متعديا جامدا لتضمنه معنى إلا وسمع اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الأصبغ. مغنى اللبيب ١/ ٢٤٢ - ٢٤٣.

(٣) ذكر ابن هشام أن لـ "حاشا" ثرثة معان: ذكر منها المعنى الثاني: أن تكون تنزيهية نحو (حاش لله) وهي عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل قالوا لتصرفهم فيها بالحذف ولإدخالهم إياها على الحرف وهذان الدليلان ينافيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية قالوا والمعنى في الآية جانب يوسف المعصية لأجل الله ولا يتأتى هذا التأويل في مثل (حاش لله ما هذا بشرا) والصحيح أنها اسم مرادف للبراءة من كذا بدليل قراءة بعضهم (حاشا لله) بالتنوين كما يقال براءة لله من كذا وعلى هذا فقراءة ابن مسعود رضي الله عنه (حاش الله) كمعاذ الله ليس جارا ومجرورا =

- وخلا[١]، وعدا[٢]، بمعنى إلا، وتنصب ما بعدهما إذا كانتا فعلين، وإذا قلت: ما خلا وماعدا تنصب بهما البتة.

وأمَّا ما ينصب المفرد، فسبعة على ما ذُكر فى المائة: الواو بمعنى مع، نحو: استوى الماء والخشبة، ولا تنصب هذه حتى يكون قبلها فعلٌ كاستوى، أو معنى فِعلٍ، نحو: ما شأنك وزيدًا، فيه معنى ما تصنع، وما تلابس.

وحروف النداء، خمسة:

يا[٣]، وأيا، وهيا، وأى[٤]، والهمزة[٥]، وهى تنصب المنادى إذا كان مضافًا، نحو: يا عبد الله، أو مضارعًا له نحو: يا خيرًا من زيدٍ، وهو كل اسم تعلق به شئ، وهو من تمام معناه، كتعلق من زيد بخيرًا، أو نكرة كقول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدى، وأمَّا المنادى المفرد المعرفة فمضمومٌ نحو: يا زيدُ، ويا رجلُ، ولكن محله النصب، ولذا جاز فى صفة المنادى المفرد الوجهان: الرفع والنصب، نحو: يا زيدُ الظريفُ، والظريفَ، وكذا ما فيه الألف واللام من المعطوفات، نحو: يا زيدُ والحارثُ، والحارثِ، وفى صفته المضافة النصب لا غير، نحو: يا زيدُ صاحب عمرو، ويا أيُّها الرجلُ،

=

كما وهم ابن عطية لأنها إنما تجر في الاستثناء ولتنوينها في القراءة الأخرى ولدخولها على اللام في قراءة السبعة والجار لا يدخل على الجار وإنما ترك التنوين في قراءتهم لبناء حاشا لشبهها بحاشا الحرفية وزعم بعضهم أنها اسم فعل معناها أتبرأ أو برئت وحامله على ذلك بناؤها ويرده إعرابها في بعض اللغات... مغنى اللبيب ١/ ٢٤٢ - ٢٤٣.

(١) مغنى اللبيب ٢٦٣/١.

(٢) مغنى اللبيب ٢٨٢/١.

(٣) حرف موضوع لنداء البعيد حقيقة أو حكمًا، وقد ينادى به القريب توكيدًا، وقيل هى مشتركة بين القريب والبعيد، وهى أكثر الحروف استعمالاً... ينظر: الجنى الدانى ص ٣٥٤، ٣٥٨، رصف المبانى ٤٥١ - ٤٥٤، جواهر الأدب ٢٨٨ - ٢٩١أ موسوعة الحروف ٥٤٠ - ٥٤٢.

(٤) مغنى اللبيب ١٥٩/١.

(٥) مغنى اللبيب ٣٦/١.

مثل: يا زيدُ الظريفُ، فأيُّ: منادى مفرد معرفة، والرجل: صفة له، والهاء: مقحمة للتنبيه، إلا أنه لا يجوز فيه إلا الرفع، ولا يدخل (يا) على ما فيه الألف واللام، إلا على اسم الله تعالى وحده، وإنْ وصفت المضموم بابن، أو ابنة وهو بين العلمين، بنيت المنادى مع الابن على الفتح نحو: يا زيدَ بنَ عمرو، وإذا لم يقع بين علمين كان كسائر الأسماء المضافة نحو: يا زيدُ ابنُ أخينا، وتلحق المنادى اللام الجارة، مفتوحة للاستغاثة، نحو: يا لله للمسلمين، وللتعجب نحو: يا للماء، ويا للدواهى، وإنَّما فُتحت اللام فرقًا بين المدعو، والمدعو إليه، وقولهم: يا للبهِيتة،بالكسر، على ترك المدعو، ويُرَخَّمُ المنادى إذا كان مفردًا علمًا زائدًا على ثلاثة أحرف، نحو: يا حارِ، ويا سعى، ويا مرو، ويا منص، ويا اسم، فى حارث، وسعيد، ومروان، ومنصور، وأسماء، إلا ما فى آخره تاء التأنيث، فإنَّه لا يُشترط فيه الزيادة على الثلاثة والعلمية، نحو: يا ثُبَ أقبل، وأقبلى، على اختلاف المعنيين.

والسابع: إلا فى الاستثناء

وهو إخراج الشئ عن حُكمٍ دخل فيه غيره، والمستثنى ينتصب فى الكلام الموجب التام، وهو ما ليس بنفى ولا نهى، ولا استفهام، وكذلك إذا تقدم على المستثنى منه، أو انقطع عنه، نحو: جاءنى القوم إلا زيدًا، وما جاءنى إلا زيدًا أحدٌ، وما جاءنى أحدٌ إلا حمارًا.

وفى غير الموجب التام، يجوز فيه النصب والبدل، وهو الفصيح، وفى الناقص يكون (إلا) لغوًا، تقول: ما جاءنى أحدٌ إلا زيدٌ، أو إلا زيدًا، وما جاءنى إلا زيدٌ، وما مررت إلا بزيدٍ، وما رأيت إلا زيدًا.

وحكم (غير) كحكم الاسم الواقع بعد (إلا) تقول: جاءنى القومُ غيرَ زيدٍ، وما جاءنى غير زيدٍ أحدٌ، وما جاءنى أحدٌ غير حمارٍ، وما جاءنى أحدٌ غيرَ زيدٍ، وغيرُ زيدٍ، وما جاءنى غيرُ زيدٍ، وما رأيتُ غيرَ زيدٍ، وما مررت بغيرِ زيدٍ، ومثله (سوى).

والحروف الداخلة على الجملة ثمانية:

ستةٌ منصوبها[١] قبل المرفوع، واثنان على العكس، فالستة التى تُسمى المشبهة بالأفعال وهى:

إنَّ، وأنَّ للتحقيق، وكأنَّ للتشبيه، ولكنَّ للاستدراك، ولعلَّ للترجِّى، وليت للتمنى، تقول: إنَّ زيدًا منطلقٌ، وبلغنى أنَّ زيدًا ذاهبٌ، وكأنَّ زيدًا الأسد، وما جاءنى زيدٌ، لكنَّ عمرًا حاضرٌ، وليت الشباب يعود يومًا.

والفرق بين (إنَّ) و(أنَّ):

أنَّ (إنَّ) المكسورة مع اسمها وخبرها كلامٌ تامٌ مفيدٌ، والمفتوحة لا تفيد حتى يكون قبلها فعلٌ، كبلغنى، أو اسمٌ كقولك: حقَّ أنَّ زيدًا منطلقٌ، وتُفتح بعد (لو) و(لولا) وبعد (عَلِمْتُ) وأخواته، فإن دخلت اللام فى خبرها كُسرت كقوله تعالى: ﴿ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ ﴾[٢] المنافقون: ١.

وتدخل (ما) الكافة على جميعها، فتكفها عن العمل، كقوله تعالى: ﴿ أَنَّمَآ إِلَـٰهُكُمْ إِلَـٰهٌ وَاحِدٌ ﴾ الكهف: ١١٠[٣].

والاثنان اللذان مرفوعهما قبل المنصوب هما: (ما) و(لا) المشبهتان بـ(ليس)[٤]، نحو: ما زيدٌ منطلقًا، ولا رجلٌ أفضلَ منك، و(ما) تدخل على

---

(١) يقصد المطرزى بقوله منصوبها قبل المرفوع أنها تعمل النصب فى اسمها "أى المبتدأ" ويكون الخبر مرفوع وهو بعد المبتدأ، أى أن إنَّ وأخواتها تعمل فى الأول فى حين يظل الثانى على حاله لا يتغير.

(٢) فـ (يعلم) فعل مضارع ينصب مفعولين. وفاعله ضمير مستتر، وجملة (إنك لرسوله) سدت مسد مفعولي (يعلم) وذلك لأن الفعل منع من العمل في الظاهر فلم ينصب لفظ المفعولين، ولكنه في التقدير عامل. فلذا صارت الجملة في محل نصب قائمة مقام المفعولين وإنما منع الفعل من العمل لوجود لام الابتداء.

(٣) وكذا فى الأنبياء: ١٠٨، فصلت: ٦.

(٤) في الكتاب ١/ ١٤٧: "وقد زعم بعضهم أنّ ليس تجعل كـ(ما) وذلك قليل لا يَكادُ يُعْرَفُ فهذا يجوز أن يكون منه ليس خَلَقَ اللهُ أَشْعَرَ منه وليس قالَها زيد قال حُمَيْدٌ وقال هشامٌ أخو =

النكرة والمعرفة.

و(لا) لا تدخل إلا على النكرة، فإذا انقضت النفى بـ (إلا) أو قدَّمت الخبر على الاسم، بطل عملها نحو: ما زيدٌ إلا منطلقٌ، وما منطلقٌ إلا زيدٌ، ولـ (لا) وجهٌ آخر، وهو أن تنصب الأول، وترفع الثانى، وذلك إذا كان الاسم مضافًا إلى النكرة، أو مضارعًا له نحو: لا غلامَ رجلٍ كائنٌ عندنا، ولا خيرًا من زيدٍ جالسٌ عندنا.

وأما النكرة المفردة، فمبنية مع (لا) على الفتح، نحو: لا رجلَ فى الدار، ويُقال له لنفى الجنس، فإنْ كُرِّرت (لا) مع النكرة المفردة، جاز فيه الرفع والنصب، نحو: لا حول ولا قوة، وأمَّا المفردة المعرفة فلا تقع بعدها إلا مرفوعة، وهى مكررة نحو: لا زيدٌ فى الدار ولا عمرو.

والحروف العاملة فى الفعل المضارع تسعة:

أربعة منها تنصبه، وخمسة منها تجزمه، أمَّا الناصبة فهى: (أنْ) المصدرية، و(لن) لتأكيد النفى فى المستقبل، و(كى) للتعليل تقول: أحب أن تقوم، أى: قيامك، ولن تفعل، وجئتك كى تعطينى حقى. والرابع: (إذا) وهى جواب وجزاء كقولك: إذن أكرمك، لمن قال لك: أنا آتيك، وإنما تنصب (إذن) هذه إذا كان الفعل بعدها مفرغًا لها، غير معتمدٍ على شيءٍ قبلها، فإن اعتمد بطل العمل كقولك: أنا إذن أكرمُك، وإن تأتنى إذن أكرمُك، وكذا إذا أُريد به الحال نحو: إذن أظنُّك كاذبًا.

=

ذى الرُّمَّة

هـى الـشَّفاءُ لِدائـى لـو ظَفِـرْتُ بهـا ... ولـيس مـنها شِـفاءُ الـداءِ مَـبْذولُ

هذا كلُّه سُمِعَ من العرب، والوجه والحدّ أن تَحْمِلَه على أَنّ فى ليس إضماراً وهذا مبتدأً كقوله إنَّه أمةُ الله ذاهبةٌ إلاَّ أنَّهم زعموا أنَّ بعضهم قال ليس الطِّيبُ إلاّ المِسكُ وما كانَ الطيبُ إلا المسكُ ،فإن قلت ما أنا زيدٌ لقيتُه رفعتَ إلاّ فى قول من نَصَبَ زيداً لقيتُه لأنَّك قد فصَلتَ كما فصلت فى قولك أنت زيدٌ لقيتَه ،وإن كانتْ ما التي هى بمنزلة ليس فكذلك كأنّك قلت لستُ زيدٌ لقيتُه لأنّك شغلت الفعل بأنا وهذا مبتدأٌ بعد اسم وهذا الكلام فى موضع خبره وهو فيه أقوى لأنّه عاملٌ فى الاسم الذى بعده ،وألفُ الاستفهام وما فى لغة بنى تميم يفصلنَ فلا يَعْمَلنَ فإذا اجتمع أَنك تَفصِلُ وتعمل الحرفَ فهو أقوى".

و(أن) من بينها تدخل على الماضى، وتُضمر بعد ستة أحرف: حتى، ولام كى، ولام الجحد، وأو بمعنى إلى أنْ أو إلا، وواو الصرف، نحو: سرت حتى أدخلها، وجئتك لتكرمنى، قال الله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ الأنفال: ٣٣ ووالله لألزمنك أو تعطينى حقِى، ولا تأكل السمك وتشرب اللبن، والسادس (الفاء) فى جواب الأشياء الستة: الأمر، والنهى، والنفى، والاستفهام، والتمنى، والعرض، نحو: زرنى فأكرمَك، وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى ﴾ طه: ٨١ وما تأتينا فتحدثَنا، وأين بيتك فأزورَك، وليت لى مالاً فأنفقَه، وألا تنزل بنا فتصيبَ خيرًا، وعلامة صحة الجواب بالفاء أن يكون المعنى: إنْ فعلتَ فعلتُ.

والجازمة له: لم، ولمَّا لنفى الماضى، وفى لمَّا توقع، ولام الأمر الغائب، ولا فى النهى، وإنْ فى الشرط والجزاء، تقول: لم يضربْ، ولما يركب، وليضربْ زيدٌ، ولا تفعلْ، وإنْ تخرجْ أخرج، وهما مجزومان أبدًا إذا كانا مضارعين، وإنْ كانتا ماضيين لم يظهر فيهما الجزم نحو: إنْ خرجتَ خرجتُ، فإنْ كان الشرط ماضيًا، والجزاء مضارعًا، جاز فيه الرفع والجزم، نحو: إنْ أكرمتنى أكرمُك، وأكرمْك، وعليه قول الشاعر[1]:

---

(١) البيت من البسيط، وهو لزُهير بن أبي سلمى من قصيدة يمدح فيها هِرم بن سنان، في ديوانه ص١٥٣، وسيبويه ٤٣٦/١، والإنصاف ٢/ ٦٢٥، وجمهرة اللغة ص١٠٨، وخزانة الأدب ٩/ ٤٨، ٧٠، والدرر ٥/ ٨٢، ورصف المباني ص١٠٤، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٨٥، وشرح التصريح ٢/ ٢٤٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٨، والكتاب ٣/ ٦٦، ولسان العرب ١١/ ٢١٥ "خلل"، ١٢/ ١٢٨ "حرم"، والمحتسب ٢/ ٦٥، ومغني اللبيب ٢/ ٤٢٢، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٢٩، والمقتضب ٢/ ٧٠، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٢٠٧، وجواهر الأدب ص٢٠٣، وشرح شذور الذهب ص٤٥١، وشرح ابن عقيل ص٥٨٦، وشرح عمدة الحافظ ص٣٥٣، وشرح المفصل ٨/ ١٥٧، وهمع الهوامع ٢/ ٦٠، الأشموني ٥٨٥/ ٢، وابن هشام ٣٩٨/ ٣، وابن عقيل ٢٧٨/ ٢، وابن الناظم، والمكودي ص١٤٨، وفى الحماسة المغربية ١٣٥/١، ديوان المتنبى ٢٢/٤، ٧١، الكتاب ٤٣٦/١، مغنى اللبيب ٥٥٢/١، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادى ١٢٧٩/٣، حاشية الصبان ٢٥/٤، الأشمونية ٣٦٥/١، النحو الوافى ٤٥٨/٤، ٤٧٤ مسألة ٥٦ .

=

وإنْ أتــاهُ خَلــيلٌ يَــوْمَ مَــسْغَبَةٍ يَقُـولُ لا غَائِـبٌ مَالـي وَلا حَـرِمُ[1]

ويجئ الجزاء بالفاء إذا كان جملة اسمية، أو أمرًا أو نهيًا، أو دعاءً، أو ماضيًا صريحًا نحو: إنْ تأتنى فأنت مكرمٌ، وإنْ لقيته فأكرمه، وإنْ أتاك خليلٌ فلا تهنه، وإنْ فعلت كذا فجزاك الله خيرًا، وإنْ أحسنتَ إلىَّ اليوم فقد أحسنتُ إليك أمس.

ويُجزم بأنْ مضمرة فى جواب الأشياء الستة، التى تُجاب بالفاء، إلا النفى مطلقًا، والنهى فى بعض المواضع نحو: زرنى أكرمْك، وأين بيتك أزرْكَ، ولا تفعل الشر يكن خيرًا لك، وليت لى مالاً أنفقْه، وألا تنزل تُصب خيرًا، ولا يجوز: ما تأتينا تحدثْنا، ولا تدنُ من الأسد يأكلْك، بالجزم، لأنَّ النفى لا يدل على الإثبات.

=

اللغة: "خليل" المراد هنا: الفقير ذو الحاجة، من الخلة وهي الفقر والحاجة "مسغبة" مجاعة، من سغب فلان: إذا اشتد به الجوع "حرم" ممنوع وحرام.

المعنى: يصف هرما بالكرم والجود وأنه لا يرد سائلا فيقول: إذا جاء ذو حاجة قد أخذ منه الجوع لا يعتذر بضيق ماله وعدم استطاعته عن الحصول عليه، ولا يقول للسائل المحتاج: أنت ممنوع محروم.

الإعراب: "إن" حرف شرط يجزم فعلين "أتاه" فعل ماض في محل جزم فعل الشرط والهاء مفعوله "خليل" فاعله "يوم" ظرف متعلق بقوله أتاه "مسألة" مضاف إلى يوم "يقول" فعل مضارع جواب الشرط مرفوع "لا" نافية عاملة عمل ليس "غائب" اسم لا مرفوع بها "مالي" فاعل لغائب سد مسد خبر لا "ولا" الواو عاطفة، لا زائدة لتأكيد النفي "حرم" معطوف على غائب.

الشاهد: قوله: "يقول" حيث رفع وهو جواب الشرط؛ لأن فعل الشرط ماضٍ.

(١) وذكر عبد القاهر أن الشرط إذا كان ماضيا والجواب مضارعا جاز فيه الجزم والرفع وأنشد بيت زهير:

وإن أتــاه خلــيلٌ يــوم مــسغبةٍ يقــول لا غائــبٌ مالــي ولا حــرم

وهذا قول مردود لأن سيبويه يجعل هذا ضرورة في الشعر والشرط معترض ويقول خبر لا جواب وموضع الضرورة يؤخر الخبر إلى موضع الاعتراض ويقدم الاعتراض إلى موضع الخبر وجواب الشرط محذوف دل عليه قوله يقول ووجه التأخير أن المعنى يقول لا غائب مالي إن أتاه خليل.

ومن السماعية: أسماء تجزم المضارع[١] على معنى (أنْ) وهى تسعة: مَن، وما، وأى، وأين، ومتى، وأنى، ومهما[٢]، وحيثما، وإذما[٣]، تقول: من يكرمْنى أكرمْه، وما تصنعْ أصنعْ، وأيهم يكرمْنى أكرمْه، ويكون (أى) أبدًا واحدًا من اثنين، أو جماعة، ويدل على كونها أسماء أنَّك أسندت يكرم إلى ضميرها، وتدخل حروف الجر عليها، وتنوِّن بعضها وتضيفه، نحو: بمن تمرر أمررْ، وأياً ما تدعُ أدعُ، وأيهما، وأين تذهب أذهبْ، ومتى تخرج أخرجْ، وأنى تكن أكنْ، ومهما مثل: متى، وحيثما

---

(١) وهى أدوات الشرط، وتسمى أيضًا حروف المجازاة، وتجزم فعلين: الأول: فعل الشرط، والثانى: جوابه... وقد اختلف فى عامل الجزم فى هذه الأدوات، فقيل: إن أداة الشرط جازمة للشرط والجواب معًا، أما الجزاء ففى عامله أقوال: الأول الأداة وحدها ونسب للمحققين من البصريين وعزاه السيرافى لسيبويه.
الثانى: جازمه فعل الشرط وهو مذهب الأخفش. الثالث: جازمه الأداة والفعل معًا ونسب للخليل وسيبويه
الرابع: أن الجزم بالجوار وهو مذهب الكوفيين والأول أولى.

(٢) هى اسم بدليل عود الضمير عليها كقوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿١٣٢﴾﴾ الأعراف: ١٣٢ وزعم السهيلى أنها تأتى حرفًا كقول الشاعر:

ومهما تكن عند امرئ من خليقة　　وإن خالها تخفى على الناس تُعلمِ

وهى مركبة من "ما" الشرطية و"ما" الزائدة، ويرى سيبويه أنها مركبة من " مه وما" كما ذهب الأخفش والزجاج والبغداديون إلى أنها مركبة من "مه" بمعنى اسكت و"ما" الشرطية، وذهب بعضهم إلى أنها بسيطة؛ لأنَّ التركيب خلاف الأصل، ويرده أن القائلين بالتركيب قدموا أكثر من دليل.... لمزيد من التفاصيل فى هذا الشأن ينظر: الكتاب لسيبويه ٥٩/٣، ٦٠، والجنى الدانى ٦١٢، ٦١٣، والمغنى ٤٣٥ - ٤٣٨ وأوضح المسالك ٢٠٥/٤، والهمع ٥٧/٢.

(٣) يرى سيبويه أن "إذما" حرف، وضم "ما" إلى "إذ" فركبا وصارا بمنزلة حرف، ونسب بعضهم إليه القول بعدم التركيب وهو غير صحيح.
وذهب المبرد وابن السراج والفارسى أنها اسم ظرف زمان أصلها "إذ" التى هى ظرف للماضى زيد عليه "ما" وجوبًا، فى الشرط فجزم بها وما كافة لها عن طلب الإضافة مهيئة للشرط والجزم، وصرح ابن جنى بتركيب "إذما" وأجاز الفراء الجزم بإذ مجردة من ما قياسًا على أين، وأخواتها وذلك لم يسمع. ينظر: الكتاب لسيبويه ٥٦/٣، ٥٧، والخصائص ١/ ١٣١، وشرح الرضى ٢٥٣/٢، ٢٥٤، والهمع ٥٨/٢.

مثل: أين، وإذما مثل: متى، وإنَّما تخبر بأن إذا كان معهما (ما).

ومنها أسماء تنصب اسمًا نكرة على أنَّه تميز، وهى أربعة: أولها: عشرة إذا ركبت مع أحد إلى تسعة نحو: أحد عشر درهمًا، وتسعة عشر درهمًا.

والثانى: (كم) فى الاستفهام عن العدد(١)، نحو: كم رجلاً عندك؟ وكم يومًا سرت؟ كأنَّك قلت: أعشرون رجلاً عندك أم ثلاثون؟ وأعشرين يومًا سرت أم

---

(١)"كم" اسم لعدد مبهم الجنس والمقدار، وليست مركبة خلافا للكسائي والفراء فإنها مركبة عندهما من كاف التشبيه وما الاستفهامية محذوفة الألف وسكنت ميمها لكثرة الاستعمال.

وكم قسمان: استفهامية وخبرية، وكل منهما مفتقر إلى تمييز، وقد أشار إلى الاستفهامية بقوله:

ميِّزْ في الاستفهام كم بمثل ما ميَّزْتَ عشرين ككم شخصا سَمَا

يعني: أن تمييز الاستفهامية كتمييز العشرين في الإفراد والنصب نحو: "كم شخصا؟". أما إفراده فلازم خلافا للكوفيين فإنهم يجيزون جمعه نحو: "كم شهودًا لك؟" ولو سمع مثل هذا لم يكن لهم فيه حجة لصحة حمله على الحال، وجعل التمييز محذوفا. وأجاز بعضهم جمعه إذا كان السؤال عن الجماعات نحو: "كم غلمانًا لك؟" إذا أردت أصنافًا من الغلمان، وهو مذهب الأخفش، فتحصل في جمعه ثلاثة مذاهب، وأما نصبه ففيه أيضا ثلاثة مذاهب:

أحدهما: أنه لازم ولا يجوز جره، وهو مذهب بعض النحويين.

والثاني: أنه ليس بلازم بل يجوز جره مطلقا حملا على الخبرية، وإليه ذهب الفراء والزجاج والسيرافي، وعليه حمل أكثرهم:

كم عمةٍ لك يا جريرُ وخالةٍ والثالث: أنه لازم إن لم يدخل على كم حرف جر، وراجح على الجر إن دخل عليها حرف جر، وهو المشهور، ولم يذكر سيبويه جره إلا إذا دخل على كم حرف جر، وإلى هذا أشار بقوله:

وأجِزْ أن تَجُرَّهُ من مُضْمَرا إن وَلِيتْ كم حَرْفَ جر مُظهَرا

فيجوز في نحو: "بكم درهم اشتريت؟" النصب على الأصل، وهو الأجود والأكثر، والجر أيضا وفيه قولان:

أحدهما: أنه بمن مقدرة كما ذكر، وهو مذهب الخليل وسيبويه والفراء وجماعة.

والثاني: أنه بإضافة كم إليه، وهو قول الزجاج، وزعم ابن بابشاذ أن الأول ليس مذهب المحققين "ورد بأنه نص من كلامهم إلا الزجاج"، ورد مذهب الزجاج بوجهين:

أحدهما: أنه بمنزلة عدد ينصب ما بعده قولا واحدا فلا يمكن الخفض بها، قاله ابن خروف.

ينظر: توضيح المقاصد والمسالك على ألفية ابن مالك للمرادى ٤/١٣٣٥، ١٣٣٦.

ثلاثين؟ وكم الخبرية تُضاف إلى المميز، مفردًا كان أو جمعًا، وهى نقيضة (رُبَّ)؛ لأنَّها للتكثير، ورُبَّ للتقليل نحو: كم رجلٍ لقيته، وكم رجالٍ لقيتهم.

والثالث: (كأيِّن)(١) بمعنى كم الخبرية، نحو: كأيِّن رجلاً عندى، وفيه لغاتٌ

---

(١) وأما "كأي"فبمنزلة "كم" الخبرية: في إفادة التكثير، وفي لزوم التصدير، وفي انجرار التمييز؛ إلا أن جره بمن ظاهرة لا بالإضافة، قال الله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا﴾ سورة العنكبوت [الآية: ٦٠]، وقد ينص؛ أصل هذه النون التنوين؛ فيصح الرجوع إلى أصلها عند الكتابة والوقوف. والأحسن: إثبات نونها خطأً ونطقًا، ويقال لها: "كأن" و"كأين".

- مذهب ابن مالك: أن "كأيٍ" تكون خبرية، وتكون استفهامية؛ وهو رأي ابن عصفور.

- لأن نون "كأين"؛ أصلها التنوين - كما ذكرنا - وهو يمنع الإضافة. وعند الجر، يكون "الجار والمجرور" متعلقين بـ "كأي". التصريح: ٢/ ٢٨١.

توجيه: اعلم أن "كأي" توافق "كم" في خمسة أمور، وتخالفها في خمسة أيضًا؛ فأما الأمور التي توافقها فيها فهي:

أ - أن كلا منهما اسم مبني.

ب - أن كلا منهما مبهم الجنس والمقدار، وأن تمييز كل منهما يبين جنسه المبهم.

ج - افتقار كل منهما إلى التمييز.

د - أن كلا منهما له صدر الكلام، ولا يجوز تقديم العامل فيه عليه.

هـ - أن كلا منهما على نوعين: استفهامية، وخبرية بمعنى كثير. وهذا مذهب ابن قتيبة، وابن عصفور وابن مالك، وجمهور النحاة؛ على أن "كأي" نوع واحد، وهو الخبرية التي بمعنى كثير، ولا يقولون بمجيئها استفهامية بمعنى: أي عدد.

وأما الأمور التي تخالف "كم" فيها؛ فهي:

أ - الراجح في "كأي" - عند النحاة - أنها مركبة من كاف التشبيه و"أي" المنونة والراجح - عندهم - أن كم بسيطة.

ب - يكثر مجيء تمييز "كأي" مجرورًا بـ "من"، وإذا لم يجر بـ "من" كان منصوبًا، وعلمنا الصور التي يجيء عليها تمييز "كم" فيما مضى.

ج - ذهب جمهور النحاة إلى أن "كأي" لا يدخل عليها حرف الجر، وخالفهم ابن قتيبة وابن عصفور؛ حيث قالا: بجواز جر "كأي"، بحرف الجر؛ أما "كم"، فيدخل عليها حرف الجر عند الجميع.

د - ذهب جمهور النحاة: إلى أن "كأي"، بحرف الجر؛ أما "كم"، فيدخل عليها حرف الجر عند الجميع.

=

واستعمالهما مع (مِن) كثير كقوله تعالى: ﴿ ۞ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ النجم: ٢٦ و: ﴿ فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ ﴾ الحج: ٤٥.

والرابع: (كذا) إذا كُنى به عن العدد، تقول: عندى كذا درهمًا، كما تقول: عندى عشرون درهمًا مثلاً.

=

د - ذهب جمهور النحاة: إلى أن "كأي" نوع واحد؛ هو الخبرية التي بمعنى كثير - كما رأينا - ولا تكون استفهامية؛ وخالفهم ابن قتيبة وابن عصفور، وابن مالك؛ بجواز كونها استفهامية؛ كما تكون خبرية وأما "كم"؛ فتأتي استفهامية، وخبرية باتفاق.

هـ - أن تمييز "كأي" لم يأت إلا مفردًا؛ كما في قوله تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ ﴾، وقوله عز شأنه: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ ﴾، وأما تمييز "كم" الخبرية؛ فقد جاء مفردًا؛ كما في قوله - تعالى - ﴿ ۞ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِي شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا ﴾، وجاء جمعًا كما في قول الشاعر:

كم ملوك باد ملكهم ... ونعيم سوقة بادا

وذكر الشيخ خالد: أن من وجوه الفرق بين "كم"، و"كأي": أن خبرها، لا يقع مفردًا.

انظر المغني: ٢٤٦/ ٢٤٧، والتصريح: ٢/ ٢٨١، وحاشية الصبان: ٤/ ٨٥ - ٨٧.

فائدة: قد تقع "كأي" مفعولًا به؛ كقولك: كأي رجلا رأيت؛ فإن "كأي" في هذا المثال: مفعول به لـ "رأيت"؛ ومنه ما استدل به الذين ذهبوا إلى أن: "كأي"، تقع استفهامية، وقد تقع محتملة، لأن تكون مبتدأ ولأن تكون مفعولًا به؛ كما في قوله تعالى: ﴿ فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا ﴾، فيجوز أن تكون "كأي" مبتدأ؛ وجملة "أهلكناها" خبره، كما يجوز أن تكون مفعولًا به لفعل محذوف يفسره المذكور على طريقة باب الاشتغال.

انظر أوضح المسالك: ٤/ ٢٧٥ - ٢٧٦.

موطن الشاهد: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ ﴾.

وجه الاستشهاد: جر تمييز "كأي" بـ "من" الظاهرة؛ و"كأي" في محل رفع مبتدأ "من دابة": متعلق بمحذوف تمييز لـ "كأي"، و"لا" نافية، وجملة "تحمل رزقها": صفة لـ "دابة" أو خبر لـ"كأي"، و"الله" لفظ الجلالة مبتدأ ثان، وجملة "يرزقها" في محل رفع خبره؛ وجملة "الله يرزقها": في محل رفع خبر لـ "كأي" على الوجه الأول، و"إياكم": الواو عاطفة، "إياكم" ضمير نصب منفصل معطوف على الهاء في "يرزقها".

ينظر: توضيح المقاصد ١٣٤٢/٣ وما بعده وأوضح المسالك وحاشية الصبان وكذا فى شروح الألفية وحواشيها، والخصائص وغيرها.

ومن السماعية العاملة فى الاسم، كلمات تسمى أسماء الأفعال:

أولها: رُوَيْدَ، وهو اسم لأمهل، وبَلَه، اسم لدع، ويستوى فيهما الواحد والجمع، والمذكر والمؤنث، نحو: يا رجلُ رويدَ زيدًا، ويا رجالُ رويدَ زيدًا، ويا امرأةُ رويدَ زيدًا، ويا نساءُ رويدَ زيدًا، وكذا بله، ودونك اسمٌ لـ"خذ"، وعليك اسمٌ لـ: "الزم" و"ها" اسمٌ لـ"خذ" وفيها لغاتٌ: (هاء) بالهمزة، والهمزة فيها كالكاف فى ذاك، وتُصرَّف تصريفها، تقول: هاء، هاؤ يا رجل، وهاؤما، وهاؤم، وهاءِ يا امرأة، وهاؤما، وهاؤنَّ، وتُوضع الكاف موضع الهمزة، فيُقال: هاكَ إلى هاكن، ويجمع بينهما فيقال: هاءك مثل هاعك، إلى هاعكن، وحيهل الصلاة: أى ائت[1] وهيهات الأمر أى: بَعُد، وشتَّان زيدٌ وعمرو، أى: افترقا، وهو يقتضى شيئين، وسَرعان ذا إهالة، أى: سَرُعَ، وفى هذه الثالثة مبالغة ليست فى مسمياتها.

ومن السماعية أنواعٌ أربعة:

منها الأفعال الناقصة، وهى ثلاثة عشر فعلاً: كان، وصار، وأصبح، وأضحى، وأمسى، وظلَّ، وبات، ومازال، وما برح، وما فتئ، وما انفكَّ، وما دام، وليس، وهذه ترفع الاسم، وتنصب الخبر، ونقصانها أنَّها لا يتم بالمرفوع إلا بالمنصوب، والفرق بين (كان) و(صار) أنَّ صار تدل على وجود معنى الخبر فى زمانٍ ثانٍ، مرتب على زمان سابق لم يوجد فيه ذلك المعنى، وكان: يدل على الزمان الماضى، ألا ترى أنَّك تقول: وكان الله عليمًا حكيمًا[2]، ولم يصح: صار الله؛ لأنَّه يدل على الانتقال من حالٍ، وكان تجئ تامة، بمعنى حدثَ، أو وقَعَ، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ البقرة: ٢٨٠[3].

---

(١) الكتاب لسيبويه ٢٤١/١، ٢٤٤، ٣٠٠/٣، الهمع ١٠٩/٣، حروف المعانى /١٨.

(٢) ذلك كلام الله عز وجل وليس كلام أحد من البشر وقد ورد فى الآيات الآتية: النساء: ١٧، ٩٢، ١٠٤، ١١١، ١٧٠، والفتح: ٤ وقد التزمت ما جاء فى المخطوط من دون تدخل فى زيادة أو نقص على ما قال به المؤلف، إذ يمكن القول ألا ترى قوله تعالى بدلاً من: "ألا ترى أنك تقول".

(٣) موطن الشاهد: ﴿كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾.

وكذا (أصبح) وأخواتها إذا أُريد بها الدخول فى الأوقات الخاصة. و(ما) فى مازال وأخواتها نافية، ومعناها استغراق الزمان، و(ما) فى مادام مصدرية، ومعناها التوقيت، تقول: ما زال زيدٌ غنيًا، أى: لم يأتِ عليه زمانٌ من الأزمنة إلا وهو غنىٌّ فيه، واجلس ما دام زيدٌ جالسًا، أى: مدة جلوسه، وليس لنفى الحال.

والنوع الثانى: أفعال المقاربة، وهى أربعة: عسى، وكاد، وكرب، وأوشك.

فعسى ترفع الاسم وخبره، وأنْ مع الفعل المضارع فى تقدير مصدر منصوب، تقول: عسى زيدٌ أن يخرج، كأنَّك قلت: قارب زيدٌ الخروجَ، وله وجهٌ آخر، وهو أن يُقال: عسى أن يخرج زيدٌ، كأنَّك قلت: قرب خروج زيد.

وكاد: ترفع الاسم، وخبره الفعل المضارع فى تقدير اسم الفاعل المنصوب، فإذا قلت: كاد زيدٌ يخرج، كان التقدير: كاد زيدٌ خارجًا، إلا أنَّه لم يُستعمل، وكاد يجئ بمعنى قُرْبِ الشبه، نحو: كاد العروس يكون أميرًا، وليس فى عسى هذا القرب، وإنَّما هو طمعٌ ورجاء أن يكون الفعل فى المستقبل من الزمان.

وكَرَبَ يُستعمل استعمال كاد، وأوشك مثل عسى فى وجهيها.

والنوع الثالث: فعلا المدح والذم[1]، وهما: نعم، وبئس، يقتضيان اسمًا معرَّفًا بلام الجنس، أو مضافًا إليه وبعده يُذكر اسمٌ آخر مرفوع تقول: نعم الرجلُ زيدٌ، أو غلام الرجل زيد، وبئس الرجل عمرو، أو غلام الرجل عمرو، ويُسمَّى المرفوع الأول فاعلاً، والثانى مخصوصًا بالمدح أو الذم، ويُضمر الفاعل ويُفسر بنكرة منصوبة، فيُقال: نعم رجلاً زيد، وكذا بئس، ويلحق حبَّذا بنعم، وساء ببئس، فيُقال: حبَّذا الرجل زيد أو رجلاً زيد، وساء مثل هذا.

والنوع الرابع: أفعال الشك واليقين[2]، وهى سبعةٌ: حسبت، وخلت،

=

وجه الاستشهاد: مجيء "كان" تامة؛ لأنها بمعنى "حصل"، والتقدير: وإن حصل ذو عسرة، فـ"كان": فعل ماضٍ تام، وذو: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواو، وعسرة: مضاف إليه.

(١) المغرب فى ترتيب المعرب ٤٣١/٢ والمفصل /٣٦١.

(٢) السابق ٤٣٢/٢ - ٤٣٣.

وظننت، وعلمتُ، ورأيتُ، ووجدتُ، وزعمتُ، وإذا كانت هذه الأربعة الأخيرة بمعنى معرفة الشئ بصفةٍ يقتضى مفعولين، فإذا كانت علمتُ بمعنى عرفتُ، ورأيتُ بمعنى أبصرتُ، ووجدتُ الضالة، أي: صادفتها، وزعمتُ أى: قلتُ، لم يقتضِ المفعول الثانى، تقول: حسبتُ زيدًا فاضلاً، وعلمتُ زيدًا أخاك، ومن خصائصها امتناع الاقتصار على أحد المفعولين، وإلغاؤها متوسطة أو متأخرة، نحو: زيدٌ علمتُ منطلقٌ، أوزيدٌ منطلقٌ علمتُ، والتعليق بالاستفهام أو اللام، نحو: علمتُ أزيدٌ عندك أم عمرو، وعلمتُ لزيدٌ منطلق.



الباب الرابع
فى العوامل المعنوية

قد مضى الآن ضربا العوامل اللفظية القياسية والسماعية، وبقى ضرب العامل المعنويِ، وهو شيئان عند سيبويه، وثلاثة عند أبى الحسن الأخفش:

الأول: الابتداء، وهو تعرية الاسم من العوامل اللفظية للإسناد، نحو: زيدٌ منطلقٌ، وهذا المعنى عامل فيهما، ويُسمَّى الأول مبتدأً، ومسندًا إليه ومحدَّثًا عنه، والثانى خبرًا وحديثًا ومسندًا، وحق الأول أن يكون معرفة، وقد يجئ نكرةً مخصصة، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ ﴾[1] البقرة: ٢٢١ وحق الثانى أن يكون نكرةً، وقد يجيئان معرفتين، نحو: الله[2] إلهنا، ومحمد[3] نبينا.

والمعنى الثانى: رافع الفعل المضارع، وهو وقوعه موقعًا يصلح للاسم، وذلك أنَّك تقدر أن تقول فى زيد ضارب، زيدٌ يضرب، أو يضرب زيدٌ، فتوقع الفعل موقع الاسم.

---

(١) قال العكبري: عند قوله تعالى: ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ﴾: (لو هاهنا بمعنى (إنْ) وكذا في كل موضع وقع بعد " لو " الفعل الماضي، وكان جوابها متقدماً عليها) التبيان (١/١٧٧)، وانظر: دراسات لأساليب القرآن (٦٦٧/٢/١) "عبد" نكرة، والأصل فيه أن لا يصح الابتداء به، ولكنه لما تخصص بوصفه لكلمة بعده وهو قوله تعالى "مؤمن"، عبد صفته ماذا؟ نعته ماذا؟ مؤمن، فنعت بأنه مؤمن فاختص بعد أن كان شائعا في كل من يوصف بأنه عبد تحدد في العبيد المؤمنين، هذا الاختصاص سوغ الابتداء به، ولو كانت النكرة مطلقة غير مختصة لما جاز الابتداء بها، إذن العموم له وسائله والخصوص له وسائله، وأشهرها كما قلت وسائل التخصيص: أن تضاف النكرة إلى كلمة بعدها (نكرة أخرى لا تزال نكرة)، أو أن توصف بنكرة أيضا بعدها بكلمة بعدها فتحدد، هذه الأمور تجعلها نكرة مختصة، وإذا أصبحت النكرة مختصة جاز أن يبتدأ بها. شرح قطر الندى ١٣/١.

(٢) سبحانه وتعالى.

(٣) صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

والثالث: عامل الصفة، وهو أن ترفع الاسم لكونها صفة لمرفوع، وتُنصب وتُجر لكونها صفة لمنصوب ومجرور، وهذا معنىً وليس بلفظ، وعند سيبويه العامل فى الصفة هو العامل فى الموصوف، فإذا قلت: مررت برجلٍ كريم، فالجار لكريم هو الجار لرجلٍ، وكذا الرافع والناصب، ويحتج للأول بقولهم: يا عمر الجواد، فى أنَّه لو كان المؤثِّر فيهما واحدًا لما اختلف حكمهما.

الباب الخامس
فى فصول من العربية

الفصل الأول
فى المعرفة والنكرة

المعرفة: ما وُضع ليدل على شئ بعينه وهى خمسة:

الأول: المضمر نحو: أنا، وأنت، والكاف فى غلامك.

والثانى: العلم الخاص، كزيد، وعمرو.

والثالث: ما فيه (لام) التعريف، وهو للجنس، نحو: الرجل خير من المرأة، والفرس خيرٌ من الحمار، والعسل حلوٌ، والخلُّ حامضٌ، أو للعهد نحو: فعل الرجل كذا.

والرابع: المبهم، وهو شيئان: أسماء الإشارة كـ: هذا، وهؤلاء.

والموصولات، كـ: الذى، والتى، وما، ومَنْ، فإنَّها لا تتم إلا بصلة، وهى إحدى الجمل الأربع.

والخامس: المضاف إلى أحد هذه الأربعة، إضافة معنوية.

والنكرة: ما شاع فى أمَّته كـ: رجلٍ، وفرسٍ.

الفصل الثانى
فى التذكير والتأنيث

المذكر: ما ليس فيه (تاء) التأنيث، وهى الموقوف عليها (هاء) ولا ألفه مقصورة أو ممدودة.

والمؤنث[1]: ما فيه شئ من ذلك، كـ: عرفة، وحبلى، وصحراء، وهو على ضربين:

- **حقيقى**: وهو الخلقىّ كالمرأة، والحبلى.
- **وغير حقيقى**: وهو اللفظى كالظلمة، والبشرى.

والحقيقى أقوى، ولذا امتنع جاء هند، وجاز طلع الشمس، وتأنيث البهائم دون تأنيث الآدميين، ولذا جاز: سار الناقة، ولم يجز سار المرأة.

واللفظى على ثلاثة أضرب: **أحدها**: ما فيه (تاء) التأنيث ظاهرة، كالغرفة، والظلمة، أو تقديرًا كالشمس، والنار، والدار.

والثانى: ما فيه ألفا التأنيث، مقصورة كحبلى، وبشرى، أو ممدودة كحمراء، وصحراء.

---

(١) والتأنيث تأنيثان: تأنيث حقيقي فهو لازم وتأنيث غير حقيقي فهو غير لازم فالتأنيث اللازم مثل امرأة وما أشبه ذلك والتأنيث الذي هو غير لازم مثل دار وذراع فإنما هذا تأنيث لفظ فلهذا كان تذكير أفعال المؤنث في غير الآدميين أحسن منه في الآدميين قال محمد بن يزيد: ناظرت ثعلباً في هذا بحضرة محمد بن عبد الله فلم يفهمه فقلت له: أخبرني عن قولنا: دار أليس هو مؤنث اللفظ قال: نعم قلت: فإذا قلنا: منزل هل زال معنى الدار أفلا ترى التأنيث إنما هو اللفظ فلما زال اللفظ زال ذلك المعنى وكذلك قولنا: ساعد وذراع ورمح وقناة أفتراه في نفسه مؤنثاً مذكراً في حال فقال له محمد بن عبد الله هذا بين جداً وليس كذلك ما كان تأنيثه لازماً ألا ترى أنا لو سمينا امرأة بجعفر أو بزيد لصغرنا زبيدة فلما كان مؤنث الحقيقة لم يغير عن تأنيثه تعليقنا عليه أسماء مذكرة في اللفظ وإنما قلت: قالت النساء بمنزلة جاءت الإبل والكلاب وما أشبه ذلك وليس تأنيث النساء تأنيثاً حقيقياً وإنما هو اسم للجماعة تقولُ: قال النساء إذا أردت الجمع وقالت النساء إذا أردت معنى الجماعة لأن قولك النساء وما أشبهه إنما هو اسم حملته للجمع وكذلك قوله عز وجل: ﴿ ۞ قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّا ﴾ حجرات: ١٤ إنما أنث لأنه أراد الجماعة وتقول: في أسماء السور هذه هود إذا أردت سورة هود وإن جعلت هودا اسم السورة لم تصرفه لأنها بمنزلة امرأة سميتها الأصول ٢/١٠.

والثالث: الجمع، إلا ما فيه الواو والنون سالمًا، من العقلاء سواءً كان واحده مذكرًا حقيقيًا، أو مؤنثًا حقيقيًا، نحو: جاء الرجال، وجاءت الرجال، وفى التنزيل: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾ الممتحنة: ١٢ و: ﴿۞ وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ يوسف: ٣٠ وإنَّما أنَّث مثل هذا الجمع؛ لأنَّه ناسب التأنيث فى أنَّه ثانٍ للواحد، كالتأنيث للتذكير، ولم يؤنث نحو: مسلمون؛ لاختصاصه بذكور العقلاء، ولأنَّه لم يستأنف له صيغة أخرى، هذا إذا كان الفعل مسندًا إلى الظاهر، وأمَّا إذا أُسند إلى المضمر فالتأنيث واجب، أو ضمير الجماعة نحو: الرجال جاءت، أو جاؤوا، والنساء جاءت أو جئن، والجذوع انكسرت، أو انكسرن، والناس والأنام والرهط والنفر مذكر، والقوم يُذكَّر ويؤنث، قال الله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٠٥﴾﴾ الشعراء: ١٠٥ و: ﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ﴾ الأنعام: ٦٦ ونحو: النخل، والتمر، مما بينه وبين واحده (التاء)، يُذكر ويؤنث كما فى التنزيل: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾ القمر: ٢٠ ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ الحاقة: ٧ و: ﴿وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَٰتٍ لَّهَا﴾[1] ق: ١٠.

---

(١) والأحسن في اسم الجنس الجمعي الأخذ بما ارتضيناه في الجزء الأول "ص٢١ ورقم ٣ من هامشها م١" ونصه كما في الهامش:

"هذا النوع الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء المربوطة إذا وصف - وكذلك إن أخبر عنه، أو عاد عليه ضمير، أو إشارة - جاز في صفته: إما الإفراد مع التذكير على اعتبار: "اللفظ" لأنه جنس، أو مع "التأنيث" على تأويل معنى الجماعة، نحو قوله تعالى: ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾، وإما جمع الصفة جمع تكسير أو جمع مؤنث سالم؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ﴾ الرعد: ١٢، وقوله: ﴿وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَٰتٍ﴾. ومثل الصفة الخبر، والإشارة إليه، والضمير العائد عليه - كما أسلفنا.

"وفي كل ما سبق خلاف أشار إليه "الصبان" في باب: "العدد"، وقد تخيرنا أقوى الأوجه. ويؤيد ما تخيرناه ما جاء في "المصباح المنير، مادة: النخل"، ونصه =

وتأنيث العدد من الثلاثة إلى العشرة، عكس تأنيث جميع الأشياء، تقول: ثلاث نسوةٍ، وثلاثة غِلمَة[1]، وفى التنزيل: ﴿ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾[2] الحاقة: ٧ فإذا جاوزت العشرة أسقطت التاء، من العشرة، مع المذكر وأثبتَّها مع المؤنث، نحو: ثلاثة عشر رجلاً، وثلاث عشرة امرأة، بكسر الشين وسكونها، وأحد عشر رجلاً، وإحدى عشرة امرأة، واثنا عشر، واثنتا عشرة امرأة، والاسمان مبنيان على الفتح، إلا

الحرفي: "النخل اسم جمع - كذا يقول - الواحدة: "نخلة". وكل جمع بينه وبين واحدة الهاء - يريد تاء التأنيث المربوطة - قال ابن السكيت: فأهل الحجاز يؤنثون أكثره؛ فيقولون: هي التمر، وهي البر، وهي النخل، وهي البقر، وأهل نجد وتميم يذكرون. فيقولون: نخل كريم، وكريمة، وكرائم. وفي التنزيل: "نخل منقعر" "نخل خاوية"، وأما النخيل بالياء فمؤنثة. قال أبو حاتم: لا اختلاف في ذلك". ا. هـ. كلام المصباح.

"لكن يتضح من أمثلة النص أن أهل نجد وتميم لا يقتصرون على التذكير وإنما يؤنثون أيضا. ويلاحظ أنه جعل "النخل" اسم جمع، فكيف يتفق أنه اسم جمع مع قوله السابق إن "الواحدة نخلة"؟ فهل يريد اسم جنس جمعي؟

ومما يؤيد ما تخيرناه أولا ما جاء في كتاب: "بصائر ذوي التمييز" تأليف: الفيروز آبادي صاحب: "القاموس المحيط" في البصيرة ٥١ ص٢٧٧ ونصه عند الكلام على كلمة: "بنيان": "البنيان: واحد لا جمع له. وقال بعضهم: جمع واحدته: "بنيانة" على حد: "نخل ونخلة". وهذا النحو من الجمع يصح تذكيره وتأنيثه". ا. هـ.

"وهناك مواضع أخرى للاختلاف أشرنا إليها في الجزء الأول ص٢٣٩ و٢٨٩ و٤١٤". انتهى المنقول من الجزء الأول من النحو الوافي... النحو الوافى ٣/٤٤٩، ٤/٥٤٤.

(١) المعتبر فى تذكير العدد وتأنيثه المفرد لا الجمع تقول: ثلاثة حمَّامات، خلافًا للبغداديين يقولون: ثلاث حمامات، فيعتبرون لفظ الجمع، وقال الكسائى تقول: مررت بثلاث حمامات، ورأيت ثلاث محلات.

(٢) موطن الشاهد: ﴿ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾.

وجه الاستشهاد: مجيء العدد "سبع" مذكرا؛ لأن المعدود "ليالٍ" مؤنثا، ومجيء العدد "ثمانية" مؤنثا؛ لأن المعدود "أيام" مذكر.

اثنى عشر فإنَّك تعربه إعراب مسلمين.

الفصل الثالث
فى التوابع

وهى خمسة أضرب:

تأكيد، وصفة، وبدل، وعطف بحرف، وعطف بيان، أمَّا التأكيد فمختصٌّ بالمعرفة، ويكون بالتكرير نحو: جاءنى زيدٌ زيدٌ، وبغيره نحو: جاءنى زيدٌ نفسه، والرجلان كلاهما، والقوم كلهم أجمعون، وأكتعون، وأبصعون.

والصفة: هى الاسم الدال على بعض أحوال الذات، وهى إمَّا فعلٌ كالقائم، والقاعد، أو حلية كالطويل، والأسود، أو غريزة كالفهم، والكريم، والعاقل، أو نسبة كهاشميّ، وبصريّ.

وأمَّا الوصف بأسماء الأجناس، فإنَّما يتأتى بوسيلة (ذو) وهو يُثنى ويُجمع، ويُذكر ويؤنث، فيُقال: ذو مال، وذوا مال، وذوى مال، وذوو مال، وذات مال، وذواتا مال، وذواتِ مال، بالكسر فى الجر، والنصب، كمسلماتٍ، وكل صفة تتبع موصوفها، تذكيرًا وتأنيثًا، وتعريفًا وتنكيرًا، وإعرابًا، وإفرادًا وتثنيةً وجمعًا، إذا كانت فعلاً لسببه فإنَّها تتبعه فى التعريف والتنكير، والإعراب فحسب، ومنه قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا مِنۡ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهۡلُهَا ﴾ النساء: ٧٥.

والبدل على أربعة أضرب:

بدل الكل من الكل، نحو: رأيت زيدًا أخاك.

وبدل البعض من الكل، نحو: ضربتُ زيدًا رأسه.

وبدل الاشتمال، نحو: سُلب زيدٌ ثوبه، وفى التنزيل: ﴿ يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ

ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ البقرة: ٢١٧ وأعجبنى زيدٌ ضربه، أو علمه.

وبدل الغلط، نحو: مررت برجلٍ حمار.

وعطف البيان، وهو اسم غير صفة، يجرى مجرى التفسير، نحو: جاءنى أبو عبد الله زيدٌ، أو زيدٌ أبو عبد الله إذا كان مشهورًا بالكنية.

والعطف بالحروف:

وحروف العطف تسعة[1]: الواو للجمع المطلق، نحو: جاءنى زيدٌ وعمرو.

والفاء، للترتيب مع التعقيب، نحو: جاءنى زيدٌ فعمرو.

وثمّ، للترتيب مع التراخى، نحو: رأيت زيدًا ثم عمرو.

و أو[2]، لأحد الشيئين أو الأشياء، نحو: جاءنى زيدٌ أو عمرو، ويُقال إنها للشك فى الخبر، وللتخيير والإباحة فى الأمر، نحو: خذ هذا أو ذاك، وجالس الحسن أو ابن سيرين.

وأم، للاستفهام، متصلة نحو: أزيدٌ عندك أم عمرو، أى: أيهما، أو منقطعة نحو: أزيدٌ عندك أم عندك عمرو، وإنها إبلٌ أم هى شاء.

ولا، للنفى بعد الإثبات نحو: جاءنى زيدٌ لا عمرو.

وبل، للإضراب عن الأول، والإثبات للثانى، منفيًا كان أو مثبتًا، نجو: جاءنى زيدٌ، بل عمرو، وما جاءنى زيدٌ بل عمرو.

ولكنْ، للاستدراك بعد النفى، نحو: ما جاء زيدٌ لكن عمرو حاضرٌ،

---

(١) مغنى اللبيب لابن هشام ١/ ١٣١، ٢٢٩، ٣٢٤، ٦٦٥.

(٢) ذكر ابن هشام أن أو حرف عطف له اثنا عشر معنى... ينظر مغنى اللبيب ١/ ١٣١، والأزهية / ١١١ - ١٢١، الجنى الدانى ٢٢٧ - ٢٣٢، وحروف المعانى /١٣، ورصف المبانى / ١٣١ - ١٣٤، وموسوعة الحروف /١٧٣ - ١٧٨.

والفرق بينهما أنَّك تبطل بالإضراب الحكم السابق، وبالاستدراك لا تبطله.

وحتَّى بمعنى الغاية، نحو: ضرب القوم حتَّى زيدًا، وينبغى أن يكون ما بعده مما يصح دخوله فيما قبله، فلا يجوز: جاءنى القوم حتَّى حمارٌ، كما لا يجوز: جاءنى الحمار حتَّى القوم؛ لأنَّ الحمار لا يكون من جنس القوم.

الفصل الرابع
فى الإعراب الأصلى وغير الأصلى

الكلم مداره على ثلاثة معانٍ: الفاعلية، والمفعولية، والإضافة.

فالرفع للفاعل، والنصب للمفعول، والجر للمضاف إليه، وما سوى ذلك ملحقٌ بهما، فالملحق بالفاعل خمسة: المبتدأ وخبره، وخبر إنَّ، واسم كان، واسم ما، ولا، بمعنى ليس، وخبر لا لنفى الجنس.

والمفعول خمسة: المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه.

والملحق به سبعةٌ: الحال، والتمييز، والمستثنى المنصوب، وخبر كان، واسم إنَّ، واسم لا النافية للجنس، وخبر (ما) و(لا) عند الحجازيين.

والجرُّ الأصلى للمضاف إليه إمَّا بالحروف، أو بالإضافة المعنوية. وغير الأصلى إمَّا بزيادة حرف الجر فى المرفوع، نحو: بحسبك درهم، ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ النساء: ٧٩، والفتح: ٢٨ أو فى المنصوب نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾ البقرة: ١٩٥ أو بالإضافة اللفظية نحو: ضارب زيد، وحسن الوجه، فيكون الجار والمجرور - فى التقدير - منصوبًا أو مرفوعًا، وإعراب الفعل غير حقيقى كله؛ إذ ليس فيه فاعلية ولا مفعولية ولا إضافة، وقد يُقال الإعراب على ضربين: صريح وغير صريح.

فالصريح، إمَّا بالحركات أو بالحروف كما ذكرنا، وغير الصريح، هو أن تكون الكلمة موضوعةً على وجه مخصوص من الإعراب، وما ذاك إلا فى المضمرات، ألا ترى أنَّ (أنت) وُضع للمرفوع، وإيَّاك للمنصوب، ولا رفع فى اللفظ ولا نصب، وهى على ضربين: متصل، وهو ما لا ينفك عن اتصاله بشئ، وهو على ثلاثة أنواع:

المرفوع، والمنصوب، والمجرور، وكلٌّ منها بارزٌ إلا مرفوعه، فإنَّه يجئ مستكنًّا أيضًا إمَّا لازمًا أو غير لازم، فاللازم فى أربعة أفعال: افعلْ، وأفْعَلُ، ونَفْعَلُ، وتَفْعَلُ، إذا كان للمخَاطَبِ المذكر.

وغير اللازم فى فَعَلَ، ويَفْعَلُ، وكذا للمؤنث نحو: فَعَلَتْ، وتَفْعَلُ.

وفى اسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبَّهة، فإذا رفعت بها اسمًا ظاهرًا بقيت فارغة عن الضمير.

والمنفصل كالمظهر فى استقلاله فى أنَّه يمكن التلفظ به ابتداءً، وهو للمرفوع وللمنصوب، ولا مجرور له البتة، وعدد الألفاظ المنفصلة والمتصلة سبعة وأربعون لفظًا، المنفصلة أربعة وعشرون لفظًا، والمرفوعة منها اثنى عشر: أنا، نحن، أنتَ، أنتِ، أنتما، أنتم، أنتنَّ، هو، هى، هما، هم، هنَّ.

والمنصوبة كذلك: إيَّاى، إيَّانا، إيَّاكَ، إيَّاكما، إيَّاكم، إيَّاكنَّ، إيَّاهُ، إيَّاها، إيَّاهما، إيَّاهم، إيَّاهنَّ.

والمتصلة ثلاثة وعشرون: المرفوعة منها أحد عشر: فَعَلْتُ، فَعَلْتَ، فَعَلْنَا، فَعَلْتِ، فَعَلْتُمَا، فَعَلْتُم، فَعَلْتُنَّ، تَفْعَلِينَ، فَعَلا، فَعَلُوا، فَعَلْنَ.

والمنصوبة اثنى عشر: أكرمنى، أكرمنا، أكرمَكَ، أكرمكِ، أكرمكُمَا، أكرمكُم، أكرمكُنَّ، أكرمهُ، أكرمَهَا، أكرمَهُمَا، أكرمَهُم، أكرمهنَّ.

ولفظ المجرور كلفظ المنصوب، إلا أنَّ (ياء) المتكلم فى

المنصوب له يلحقها (نون) عمادٍ، وفى المجرور لا، إلا فى مِنِّى، وعِنِّى، وقدنى، وقطنى، بمعنى حسبى، و(نا) للمتكلم الواحد والنون له إذا كان معه غيره، ويكون ما قبله ساكنًا فى المرفوع، وفى المنصوب باقيًا على حاله، تقول: أكرمتُ، أكرمنا، ودعونا، ورمينا، وأعطينا، وفى المنصوب أكرمنى، وأكرمنا، ودعانا، ورمانا، وأعطانا.



خاتمة الكتاب

وكما يُضمر المعمول يُضمر العامل، وذلك فى السماعية قليل، منه إضمار (أن) بعد الحروف الستة، وإضمار (أن) مع فعل الشرط فيما يُجاب بالفاء، إلا ما استُثنِيَ منه، وإضمار رُبَّ بعد الواو، والفاء، وبلْ، كما قال الشاعر:

وبَلْـــدةٍ لا تُـــرام خائفـــةٍ زَوْراءَ مُغْبَـــرَّةٍ جوانـــبُها[1]

وعليه قول رؤبة[2]:

وقاتم الأعْماقِ خاوِي المُخترَقْ

وقول امرئ القيس[3]:

---

(١) الشاهد من البحر المنسرح، ونسبه الجاحظ لزهير، فى كتابه الحيوان ٣٠٨/٦.

(٢) من رجز لرؤبة ، وهو فى ديوانه ص ١٠٤ والأغانى ٣٦٣/٢٠، والكتاب ١١٠/٤، ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافى / ٥٨، والخصائص٢٢٨/٢، وسر الصناعة ٥٨/٢، ١٨٠، والمنصف ٣٠٨/٢، والعمدة لابن رشيق١٨٠٦/٢، وابن يعيش ٢٢٨/٢، ٩/ ٣٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٦١/٢، والضرائر له /ـ ٨، ورصف المبانى / ٣٥٥والمغنى / ٣٣٢ ، ٣٥٠، والتصريح ٣٧/١، والأشمونى ١٢/١، والخزانة ٧٨/١. ،٢٥/١٠، والانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب /٢٦. ولا يقال إن (الخَفَق) محركاً ، لغة في (الخفْق) بالتسكين ، ففي الجمهرة ، مادة (خفق): "خَفَقَ النجمُ يخفِق خفوقاً، إذا أضاء وتلألأ. وخفَق السَّرابُ خَفْقاً، إذا اضطرب. فأما قول رؤبة:

وقـاتمِ الأعمـاقِ خـاوي المختـرَقْ مـشتبِهِ الأعـلام لَمّـاعِ الخَفَـقْ

فإنما حرَّكه اضطراراً كما حرَّك زهير "الحَسَك"، وهو الحَسْك بالسكون ".

(٣) الشاهد: من معلقة امرئ القيس بن حجر الكندي، مختار الشعر الجاهلي، بشرح مصطفى السقا، طبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ص (٢٥) وفى معلقته المشهورة، فى ديوانه/ ١٤٧ وهو من شواهد: أوضح المسالك٧٣/٣، إعراب القرآن، للنحاس ٤٧٤/٣، التصريح: ٢ / ٢٢، والشذور ١٦١، ٤٢٥، والهمع: ٢/ ٣٦، والدرر: ٢/ ٣٨، والمغني: ١٨١، ٢١٣، ٢٢٧، ٢٩٠، والسيوطي: ١٣٧ - ١٥٨، وابن عقيل: ٢١٨/ ٣/ ٣٦، والبيت من شواهد سيبويه ٢/ =

فمـثْلُكِ حُبْلَـى قَـدْ طَـرَقْتُ وَمُرْضِـعٌ فَأَلْهَيْـتُهَا عَــنْ ذِي تَمَــائِمَ مُحْــوِلِ

وقول الآخر[1] :

---

١٦٣ - هارون وشرح الكافية الشافية ٨٢١/٢ والمغني ١٨١ وشفاء العليل ٦٧٩/٢ والعيني ٣٣٦/٣ والهمع ٣٦/٢ والأشموني ٢٣٢/٢. والشاهد فيه جر (مثلك) بـ(رب) المقدرة بعد الفاء، وذلك قليل.

- **المفردات الغريبة:** طرقت: أتيتها ليلاً، والطروق: الإتيان في الليل. ألهيتها: شغلتها. تمائم: جمع تميمة: وهي التعاويذ التي تعلق على الصبي لتقيه من العين والسحر ونحوهما على عقيدة العرب. محول: اسم فاعل، من أحول الصبي إذا مر من عمره حول.

المعنى: رب امرأة مثلك حبلى ومرضع قد أتيتها ليلاً، فشغلتها عن طفلها الصغير الذي تولع به. وخص الحبلى والمرضع؛ لأنهما أزهد النساء في الرجال، ومع ذلك تعلقتا به ومالتا إليه.

الإعراب: فمثلك: الفاء عاطفة، مثل: اسم مجرور لفظا بـ"رب" المقدرة، منصوب محلا على أنه مفعول به لـ"طرقت" الآتي، والكاف: في محل جر بالإضافة؛ والتقدير: فـ"رب مثلك طرقت". حبلى: بدل من "مثل" مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة إن راعينا اللفظ. ومنصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة إن راعينا المحل. قد: حرف تحقيق. طرقت: فعل ماض، والتاء: في محل رفع فاعل. ومرضع: الواو عاطفة، مرضع: اسم معطوف على "حبلى"؛ والراجح في روايته الجر؛ غير أنه يجوز مراعاة المحل، فيجوز نصبه عطفا على محل "حبلى". فألهيتها: الفاء عاطفة، ألهى: فعل ماض مبني على السكون؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك، و"ها": ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعولا به. "عن ذي": متعلق بـ"ألهيتها"؛ و"ذي" من الأسماء الستة؛ فعلامة جره الياء بدل الكسرة، وهو مضاف. تمائم: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة؛ لأنه ممنوع من الصرف؛ لأنه على صيغة منتهى الجموع. محول: صفة لـ"ذي تمائم" مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

موطن الشاهد: "فمثلك".

وجه الاستشهاد: جر "مثل" بـ"رب" المحذوفة بعد الفاء؛ وحكم الجر بـ"رب" المحذوفة بعد الفاء الجواز مع الكثرة.

(١) الرجز لرؤبة في: ديوانه: ٦، تاج العروس ١٨٠/٣، تهذيب اللغة ٨٦/١٢، لسان العرب ١/ ٥١٥، (صبب) مقاييس اللغة ٢١٨/٣ وخزانة الأدب: ٣٦/١٠، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ١/ ٤٠٣ "وفيه وآكام" مكان "وأسباب"؛ ومغني اللبيب ١/ ١٣٦ "وفيه وآكام" مكان

=

بل بلدٍ ذي صَعدٍ وأصبابِ

ومن ذلك إضمار(كان) فى قولهم: الناس مجزيون بأعمالهم إنْ خيرًا فخيرٌ، أى: إنْ كان عملهم خيرًا فجزاؤهم خيرٌ، وهذه السماعية لا تُضمر إلا مع شيءٍ آخر كما ذكرنا، وأمَّا: اللهِ لأفعلنَّ، فشاذٌّ.

والقياسية لا تُضمر إلا بدليل الحال، أو ما سبق من الكلام، فمن الأول قولك للمتهيئ للسفر: مكة، وللمستهلين: الهلال والله، بإضمارٍ تريد: وأبصروا.

ومن الثانية قوله تعالى: ﴿ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ البقرة: ١٣٥ بإضمار: نتبع، لدلالة كونوا هودًا أو نصارى، ومنه: من فعل هذا؟ فقلت: زيدُ، بإضمار فعله.

والإضمار بدون ذلك لا يجوز، وقريب من هذا الإضمار على شريطة التفسير؛ لأنَّ الدال عليه لفظ أيضًا، إلا أنَّه يعقبه، وفى الأول ما سبق من الكلام.

تمت فى ١٠٠٦

=

"وأصباب". وبلا نسبة أيضًا في: شرح الأبيات المشكلة الإعراب: ٦١ وارتشاف الضرب ٢/ ٤٦١، ومغني اللبيب: ١٨٢، وفيه (آكام) بدل (وأصباب)، وشرح الأشموني: ٢/٢٣٢.

موطن الشاهد: بل بلدٍ.

وجه الاستشهاد: جر بلدٍ بـ "رب" مقدرة بعد "بل"، وبقي عملها، بعد حذفها.



الفهارس الفنية



فهرس الآيات

السورة	الآية	الصفحة
﴿ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾	١٩٥	١٢-١٣، ١٠٣
﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ﴾	٢٠٧	٢١
﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾	٢١٧	١٠١-١٠٢
﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ ﴾	٢٢١	٩٥
﴿ فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾	٢٧٤	١٥
﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾	٢٨٠	٩١
آل عمران		
﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ﴾	٨١	١٣
النساء		
﴿ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا ﴾	٧٥	١٠١
﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾	٧٩	١٠٣
﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُۥ ﴾	١١٣	٥
المائدة		
﴿ لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ ۘ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾	٧٣	١٣
الأنعام		
﴿ وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ ﴾	٦٦	٩٩
﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُواْ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ ۖ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١٣٧﴾ ﴾	١٣٧	١٦

فهرس الأبيات الشعرية

قافية الباء

وبَلـــــدةٍ لا تُـــــرام خائفـــــةٍ زَوْراءَ مُغْبَـــرَّةٍ جوانـــبُها[1] ١٠٧

قافية "الدال"

سقى الحيا الأرض حتى أمكن عزيت لهـم فلا زال عنها الخير مجدودا ٧٨

قافية "الراء"

وزنـــد نـــدى فواضـــله ورى ورنـــد ربـــى خواضـــله نـــضير ٢٨

ودر خلالـــــه أبـــــداً ثمـــين ودر نـــواله أبـــداً غزيـــر ٢٨

قافية "السين"

عيـــنت لـــيلة فمـــا زلـــت حتـــى نـــصفها راجـــيا فعـــدت يؤوســـا ٧٨

قافية "الطاء"

يـــا وحـــشةً لجيـــرة مـــنذ نـــأوا علـــو قـــدري فـــي الهـــوى انحطـــا ٢٩

حكـــت دموعـــي البحـــر مـــن بعـــدهم لمَّـــا رأت منـــزلهم شـــطا ٢٩

قافية "اللام"

فمـثْلُكِ حُبْلَـى قَـدْ طَـرَقْتُ وَمُرْضِـعٌ فَأَلْهَيْـتُهَا عَـنْ ذِي تَمـائِمَ مُحْـوِلِ ١٠٨

---

(١) الشاهد من البحر المنسرح، ونسبه الجاحظ لزهير، فى كتابه الحيوان ٣٠٨/٦.

قافية "الميم"

قافية "الهاء"

فهرس أنصاف الأبيات



المسائل النحوية فى المصباح

الفعل الماضى

علامة الماضى قبول تاء التأنيث

ينقسم الكلام إلى خبر وطلب وإنشاء

حد الإعراب ومعناه اللغوى والاصطلاحى

أنواع الإعراب: رفع ونصب وجر

ما خرج عن الأصل فى الإعراب:

الاسم الممنوع من الصرف

جمع المؤنث السالم

الأسماء الستة

جمع المذكر السالم

الفعل المضارع المعتل الآخر

الإعراب التقديرى ثلاثة أنواع: ما تقدر فيه الحركات الثلاث، وهو نوعان: المقصور والمضاف للياء

ما يقدر فيه حركتان وهو نوعان: المنقوص، والفعل المعتل بالألف

ما يقدر فيه حركة واحدة، وهو الفعل المعتل بالواو أو الياء

البناء

المبنى على السكون

المبنى على السكون أو نائبه نوع واحد

المبنى على الفتح سبعة أنواع:

- الماضى المجرد
- المضارع الذى دخلته نون التوكيد

- المركب تركيبًا مزجيًا من الأعداد
- ما ركب من الظروف
- ما ركب من الأحوال
- الزمن المبهم المضاف لجملة
- المبهم المضاف لمبنى
- المبنى على الفتح أو نائبه: اسم (لا) المفرد
- إذا نعت اسم لا المفرد بمفرد متصل به جاز فى ذلك النعت ثلاثة أوجه:
- العطف على اسم لا مع التكرار
- المبنى على الكسر خمسة أنواع
- اسم الفعل الموازن لفعال
- العلم المؤنث الموازن لفعال عند أهل الحجاز

* المبنى على الضم:
- الظروف المبهمة المنقطعة عن الإضافة لفظًا لا معنى
- ما ألحق بهذه الظروف من نحو "ليس غير"
- المبنى على الضم أو نائبه: المنادى المفرد
- المبنى على شئ غير معين كالحروف والأسماء غير المتمكنة

= الفاعل
- نائب الفاعل
- تغير صيغة الفعل عند الإسناد لنائب الفاعل
- ينوب عن الفاعل واحد من أربعة أشياء

= المبتدأ

مواضع الابتداء بالنكرة

= اسم كان وأخواتها

وكان بين النقص والتمام

- اسم أفعال المقاربة

- خبر إنَّ وأخواتها

كسر همزة (إنّ) ومواضعه

- خبر لا النافية للجنس

= المنصوبات

- المفعول به ومواضع إضمار عامل المفعول به بين الجواز والوجوب

= المفعول المطلق

= المفعول لأجله

= من المنصوبات أيضًا خبر كان وأخواتها

وخبر كاد وأخواتها وتناول مسألة اقترانه بأن وعدمه

= اسم إن وأخواتها

تخفيف النون المشددة من ذوات النون من أخوات (إنَّ) إلا لكنَّ فإنها تصير من أدوات العطف.

= نواصب الفعل المضارع

= الإضافة

= إعمال المصدر وشروطه

= اسم التفضيل

= التوابع

- التوكيد: المعنوى واللفظى

- عطف البيان

- البدل



فهرس المصادر الواردة فى التحقيق

(ل)

(م)

(ن)

(هـ)



المصادر والمراجع

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، للعلامة الشيخ شهاب الدين أحمد بن محمد عبد الغني (الدمياطي) الشهير بالبناء، بعناية: الشيخ أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت ط ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م.

- الإتقان في علوم القرآن، للحافظ جلال الدين السيوطي، مكتبة مصر، د.ت.

- أحكام القرآن، لأحمد بن على الرازى الجصاص أبو بكر، تح: محمد الصادق قمحاوى، دار إحياء التراث العربى، بيروت، ١٤٠٥هـ.

- إحياء النحو العربى، لإبراهيم مصطفى، القاهرة، ١٩٥٩م.

- أدب الكاتب، لابن قتيبة، تح: على فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- آراء ابن الشجرى عند ابن هشام فى المغنى، تحقيق ودراسة: د. يسرية محمد إبراهيم، المطبعة الإسلامية الحديثة، ط١/١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبى حيان الأندلسى، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

- الإرشاد إلى علم الإعراب، لشمس الدين محمد بن أحمد الكيشى، دار ابن خلدون، ط١/١٩٩٩م.

- الأزهية فى علم الحروف، لعلى بن محمد الهروى، تح:

عبد المعين الملوحى، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

- أساس البلاغة، الزمخشري، دار الكتاب المصرية ١٣٤١ هـ - ١٩٢٢ م.

- أسرار العربية، لأبى البركات الأنبارى، تح: د. فخر صالح قباوة، دار الجيل، بيروت، ط١/ ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

- أسرار التكرار في القرآن، محمود حمزة الكرماني، تح: عبد القادر أحمد عطا، دار الاعتصام، القاهرة، ط٢/ ١٣٩٦هـ.

- أسلوب إذ فى ضوء الدراسات القرآنية والنحوية، د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١/١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- الاستشهاد والاحتجاج باللغة، رواية اللغة والاحتجاج بها فى ضوء علم اللغة الحديث، د. محمد عيد، عالم الكتب، مصر، ١٩٨٨م.

- الأشباه والنظائر فى النحو، للسيوطي، دار الكتاب العربي، بيروت ط١ / ١٤٠٤، ١٩٨٤م.

- الأصول فى النحو، لابن السراج، تح: عبد الحسين الفتلى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣/ ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- الأصول، دراسة أبستمولوجية، د. تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣م

- أصول التفكير النحوى، د. على أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٣م.

- أصول النحو عند ابن مالك، د. خالد سعد شعبان، بتقديم أ.د. أحمد كشك، مكتبة الآداب، القاهرة، د.ت.

- أصول النحو العربى، د. محمد خير الحلوانى، الأطلسى، ١٩٨٣م.

- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، أحمد الأمين الشنقيطي، عالم الكتب، بيروت، ط٣/ ١٩٩٥م.

- أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، د. نايف خرما، عالم المعرفة، الكويت.

- إعراب القرآن، لأبى جعفر النحاس، تح: زهير غازى زاهد، عالم الكتب والنهضة العربية، ١٩٨٥م.

- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ابن خالويه، تصحيح: السيد عبد الرحيم محمود، دار الكتب المصرية، ١٩٤١م.

- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تح: زهير غازي زاهد، عالم الكتب والنهضة العربية، ط٢ / ١٩٨٥م.

- الإعراب والمعنى فى القرآن الكريم، د. محمد أحمد خضير، مكتبة الأنجلو، ٢٠٠١م.

- الأعلام، لخير الدين الزركلى، دار العلم للملايين، بيروت، ط٥/ ١٩٨٩م.

- الإغراب في جدل الإعراب، أبو البركات الأنباري، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، ط١/ ١٩٥٧م.

- الاقتراح فى علم أصول النحو، للسيوطى، تح: إسماعيل الشافعى،

دار الكتب، بيروت، ط١/ ١٩٩٨م.

- الاقتراح فى أصول النحو، للسيوطى، تح وتعليق: د. أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة ١٩٧٦م

- الاقتراح، للسيوطى، تح: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الصفا، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

- ألفية ابن مالك، مكتبة ومطبعة محمد صبيح وأولاده، د.ت.

- الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، الجملة البسيطة، ميشال زكريا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط٢/ ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، دار الفكر، بيروت، ط١/ ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- أمالى الزجاجى، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط ٢/ ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- أمالى السهيلى، لأبى القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسى، تح: د. محمد إبراهيم البنا، المكتبة الأزهرية للتراث، ٢٠٠٢م.

- الأمالي الشجرية، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله، حيدر أباد، ط / ١٣٤٩هـ.

- أمالي المرتضى، غرر الفوائد ودرر القلائد، المرتضى، الشريف علي بن الحسن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية،

القاهرة، ط١/ ١٩٥٤م.

- الأمالي النحوية، ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر، تح: هادي حسن حمودي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١/ ١٩٨٥م.

- إنباه الرواة على أنباء النحاة، لجمال الدين على بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر دار الفكر العربي القاهرة، ط ١/ ١٤٠٦ هـ.

- الأنساب، للإمام أبى سعد عبد الكريم السمعانى، تقديم وتعليق: عبد الله البارودى، دار الجنان (بيروت) ط١/ ١٩٨٨م.

- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لكمال الدين الأنبارى، تح: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، د.ت.

- الإنصاف، للأنبارى، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، تح: ح. الفاخورى، دار الجيل، بيروت، ط١، د.ت.

- الإيضاح فى علل النحو، لأبى القاسم الزجاجى، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط ٥/ ١٩٨٦م.

- البحث اللغوى، د. محمود فهمى حجازى، دار غريب، القاهرة، د.ت.

- البحث النحوي عند الأصوليين، د. مصطفى جمال الدين، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٠م.

- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، دار الفكر بيروت - لبنان، د.ت.

- بدائع الفوائد، لابن القيم الجوزية، عني بتصحيحه ومقابلة أصوله والتعليق عليه: إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، د. ت

- البداية والنهاية، لابن كثير، دار المعرفة، بيروت، د.ت.

- البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العلمية، القاهرة، ط١ / ١٣٧٢ هـ - ١٩٧٢م.

- البسيط فى شرح جمل الزجاجى، لابن أبى الربيع، تحقيق ودراسة: د. عياد بن عيد الثبيتى، دار الغرب الإسلامى، بيروت، ط١/ ١٤٠٧هـ - ١٩٨٥م.

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. لجلال الدين السيوطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية بيروت.

- البلغة في تراجم أئمة اللغة، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، تحقيق د: محمد المصري، مطبعة الفيصل الكويت، ط١/١٤٠٧هـ.

- البلاغة العربية، أصولها وامتداداتها، محمد العمرى، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، د.ت

- البيان والتبيين، للجاحظ، دار إحياء التراث، بيروت. د. ت.

- البيان فى روائع القرآن، دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآنى، د.

تمّام حسّان، القاهرة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

- تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، المطبعة الأميرية، مصر، ١٢٨٢هـ.

- تاريخ النحو، أصول النحو بين البصرة والكوفة، د. عبد الحميد طلبة، مكتبة الشباب، بالمنيرة، القاهرة، د.ت.

- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة الدينورى، تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، تح: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية.

- تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، لابن أبي الإصبع، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة.

- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، للأعلم الشنتمري، تح: زهير عبد المحسن سلطان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١/١٩٩٢م.

- تذكرة النحاة، أبو حيان، تح: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١/١٩٨٦م.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، مصر، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

- التصريح والتوضيح للشيخ خالد الأزهري، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، د.ت.

- التطبيق النحوى، د. عبده الراجحى، دار النهضة العربية، ١٩٨٨م.

- التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، تح: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١/ ١٤٠٥هـ.

- تفسير القرآن العظيم، للحافظ ابن كثير، دار المنار، القاهرة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

- تفسير القرطبى، طبعة دار إحياء التراث العربى، بيروت، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تح عبدالسلام هارون ومراجعة محمد على النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادى.

- التوطئة، للشلوبين، أبو علي عمر بن محمد بن عبد الله الإشبيلي، تح: يوسف المطوع، دار التراث العربي، القاهرة، ط٢/١٩٨٠م.

- الجمل فى النحو، للخليل بن أحمد الفراهيدى، تح: د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١/ ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- الجمل فى النحو، للزجاجى، تح: على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل بالأردن، ط٢/ ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري، تح: محمود محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ط٢/١٩٧١م.

- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادى، تح:

فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢/ ١٩٨٨م.

- الجواهر الحسان فى تفسير القرآن، للثعالبى، مؤسسة الأعلمى للمطبوعات، بيروت، د.ت.

- حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، دار الفكر، بيروت، ط١/ ١٩٨٧م.

- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، ط البابي الحلبي، القاهرة ١٣٦٦هـ.

- حاشية يس على شرح التصريح، يس الحموي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، د.ت.

- حاشية يس على شرح الفاكهى لقطر الندى، يس الحموى، مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى، مصر، ط٢/ ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.

- الحجة في القراءات السبع، الحسين بن خالويه، تح: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط٤/١٤٠١هـ.

- الخصائص لابن جني، تح: محمد النجار، ط دار الكتب المصرية، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادى، تح: عبد السلام هارون، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، ومكتبة الخانجى، القاهرة، د.ت.

- الخلاف بين النحويين، د.السيد رزق الطويل، المكتبة الفيصلية،

مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

- دراسات لأسلوب القرآن، محمد عبد الخالق عضيمة، مطبعة السعادة، مصر، ط١/١٩٧٣م.

- دراسة المعنى عند الأصوليين، د.طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية، ١٩٨٣م.

- الدرر اللوامع على همع الهوامع، لأحمد بن الأمين الشنقيطى، تح: د.عبد العال سالم، دار البحوث العلمية بالكويت، ومؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠١ - ١٤٠٦هـ/ ١٩٨١ - ١٩٨٦م.

- دلالة الألفاظ، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط/ ١٩٩٧م.

- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجانى، تح: د. التنجى، دار الكتاب العربى، بيروت، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

- دلائل الإعجاز، الإمام أبي بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي، تعليق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، جدة، ط٣، ١٩٩٢م.

- ديوان حسان بن ثابت، دار النفائس، بيروت، ط١/١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

- ديوان ذي الرمة، شرح أبي نصر الباهلي، رواية أبي العباس ثعلب، تحقيق د: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ.

- ديوان الراعى النميرى، جمعه: راينهرت فايبرت، المعهد الألمانى للأبحاث الشرقية، بيروت،١٤٠١هـ،١٩٨٠م.

- ديوان زهير بن أبى سلمى، تح: علي حسن فاعور، دار صادر، بيروت، ط١/ ١٤٠٨هـ ١٩٨٩م.

- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تح: د.محمد يوسف نجم، دار صادر،بيروت، د.ت.

- ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

- رسالة "أى" المشددة، الشيخ عثمان النجدى الحنبلى، تح: د. عبد الفتاح الحموز، دار عمار، ودار الفيحاء، الأردن، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- الرد على النحاة، لابن مضاء، تح: د. شوقى ضيف، دار المعارف، مصر، ط٢/١٩٨٢م.

- السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تح: د. شوقي ضيف، دار المعارف. مصر. ط٢، د.ت.

- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١/ ١٩٨٥م.

- الزاهر فى معانى كلمات الناس، أبو بكر محمد بن قاسم الأنبارى، تح: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١/١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

- سير أعلام النبلاء، لشمس الدين الذهبي، تحقيق د: بشار عواد معروف وآخرين، الطبعة الأولى بيروت، مؤسسة الرسالة.

- سيبويه جامع النحو العربى، د. فوزى مسعود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦م.

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب. لعبد الحي ابن العماد الحنبلي. دار المسيرة بيروت. الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار التراث، القاهرة، ط٢/ ١٩٨٠م.

- شرح ابن الناظم على الألفية، تح: د. عبد الحميد السيد، دار الجيل، بيروت، د.ت.

شرح أبيات سيبويه، لأبى جعفر النحاس، تح: أحمد خطاب، المكتبة العربية، حلب، ط١/ ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

- شرح أبيات سيبويه ليوسف بن عبد الله بن أبي سعيد السيرافي، تح: د. محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث دمشق ١٩٧٩م.

- شرح التسهيل، لابن مالك، تح: د. عبد الرحمن السيد، ود. بدوى المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، ط١/ ١٤١ - هـ - ١٩٩٠م

- شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد الأزهري، ط الحلبي د. ت.

- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، الرضي الاستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣١٠م.

- شروح سقط الزند، تح: السقا وزملائه، بإشراف: د. طه حسين،

الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٣/ ١٩٨٦م.

- شرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصارى، تح: عبد الغنى الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، د.ت

- شرح عيون الإعراب، أبو الحسن المجاشعي، تح: جميل حنا حداد، الزرقاء، مكتبة المنار، ط١/١٩٨٥م.

- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك، تح: أحمد عبد المنعم هريدى، مطبعة الأمانة، مصر، د.ت.

- شرح قطر الندى وبل الصدى، أبو محمد عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢/ ١٣٨٢هـ.

- شرح كتاب سيبويه، لأبى سعيد السيرافى، تح: رمضان عبد التواب وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١/ ١٩٨٦م.

- شرح كافية ابن الحاجب، لرضى الدين الاستراباذى، بعناية د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

- شرح المفصل، لابن يعيش، مكتبة المتنبى، القاهرة، د.ت.

- الشكل والدلالة، دراسة نحوية للفظ والمعنى، د. عبد السلام السيد حامد، دار غريب، ط ٢٠٠٢م.

- الشاهد وأصول النحو فى كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت رقم ٣٧/ ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

- الصاحبي، لابن فارس، تح: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/ ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

- ضرائر الشعر، لابن عصفور، تح: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط١، ١٩٨٢م.

- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي اليمني، مراجعة وضبط: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت -ط١/ ١٩٩٥م.

- ظواهر قرآنية في ضوء الدراسات اللغوية بين القدماء والمحدثين، د. البدراوي زهران دار المعارف، مصر، ط٣ / ١٩٩٦م.

- العربية والوظائف النحوية، د. عبد الله الرمالى، دار المعرفة الجامعية، ط/ ١٩٩٦م

- العلاقة بين العلامة الإعرابية والمعنى فى كتاب سيبويه، إبراهيم إبراهيم بركات، الخانجى، القاهرة، ١٩٨٣م.

- علاقة الظواهر النحوية بالمعنى فى القرآن الكريم، د. محمد أحمد خضير، مكتبة الأنجلو المصرية، د.ت.

- العلامة الإعرابية فى الجملة بين القديم والحديث، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار الفكر العربى، د.ت.

- علم الدلالة، أصوله ومباحثه في التراث العربي، منقور عبد الجليل، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠١م.

- علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، د. محمود السعران، دار المعارف، مصر،١٩٦٢م.

- علم اللغة العام، الأصوات، د.كمال بشر، دار المعارف، مصر، ط٤/ ١٩٧٥م.

- علم اللغة العام، فرديناند دي سوسير، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة للنشر، ١٩٨٨م.

- علم لغة النص. المفاهيم والاتجاهات، د. سعيد بحيرى، الشركة المصرية العالمية للنشر ط١/١٩٩٧.

- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، العيني، البابي الحلبي، القاهرة، ط١/١٩٧٢م.

- الفروق اللغوية، لأبى هلال العسكرى،تح: أبوعمرو عماد زكى البارونى، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت

- فقه اللغة وأسرار العربية، أبو منصور الثعالبي، بعناية محمد إبراهيم سليم، مكتبة القرآن، القاهرة. د. ت.

- الفهرست، لابن النديم، مكتبة خياط، بيروت، د.ت.

- في بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار القلم، الكويت ١٩٨٢م.

- فى الفكر اللغوى، د. محمد فتيح، دار الفكر العربى، القاهرة، ط١، ١٩٨٩م

- في النحو العربي، نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، المكتبة العصرية، بيروت، ط١/١٩٦٤م.

- قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري، دار إحياء الكتب

العربية، مصر، ١٣٤٤هـ.

- كتاب القطع والاستئناف، أبو جعفر النحاس، تح: د. محمد خطاب العمر، مطبعة العاني، بغداد، ط١/ ١٩٧٨م.

- الكتاب، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، د. ت.

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل، للزمخشرى، تح: عبد الرزاق المهدى، دار إحياء التراث العربى، بيروت، د.ت.

- كشاف اصطلاحات الفنون، محمد علي التهانوي، تح: لطفي عبد البديع، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٣م.

- الكامل فى اللغة والأدب، للمبرد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١/ ١٩٨٦م.

- كتاب حروف المعانى، للزجاجى، تح: د. على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/ ١٩٨٤م.

- كتاب التفاحة فى النحو، لأبى جعفر النحاس، تح: د. ماهر عبد الغنى كريم، مطبعة الأمانة، مصر، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

- اللآلئ فى شرح القالي، لعبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكرى، تح: عبد العزيز الميمنى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/ ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

- اللامات، لأبى القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى، تح:

مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط٢/١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، حقق الجزء الأول: غازي مختار طليمات، وحقق الجزء الثاني: عبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق، ط١/١٩٩٥م.

- لباب الإعراب للإسفراييني، تح: بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن، دار الرفاعى، الرياض، ط،١٩٨٤م.

- لباب النقول فى أسباب النزول، للسيوطى، ضبطه وصححه: أحمد عبد الشافى، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

- لسان العرب، ابن منظور، الدار المصرية للتأليف والترجمة، د. ت.

- اللسانيات وأسسها المعرفية، د. عبد السلام المسدي، المطبعة العربية، تونس، ١٩٨٦م.

- اللغة، جوزيف فندريس، تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، ١٩٥٠م.

- اللغة بين المعيارية والوصفية، د.تمام حسان، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ١٩٨٠م.

- اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط٣/١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

- اللغة والإبداع، د. شكرى عياد، زهراء الشرق، القاهرة، د.ت.

- اللغة والمجتمع، رأي ومنهج، د. علي عبد الواحد وافي، دار إحياء

الكتب العربية، ط٢، القاهرة، مصر، ١٩٦٣م.

- اللغة والمعنى والسياق، جون لاينز، ترجمة: د. عباس صادق الوهاب، مراجعة: د. يوئيل عزيز، دار الشؤون الثقافية العامة، ط١، ١٩٨٧م.

- اللمع فى العربية، لابن جنى، تح: حامد المؤمن، عالم الكتب، بيروت، ط٢/ ١٩٨٥م.

- لمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات الأنباري، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، ط١/١٩٥٧م.

- المزهر فى علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدين السيوطي، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٩٩٨م.

- ما ينصرف وما لا ينصرف، للزجاج، تح: هدى قراعة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٦١هـ /١٩٧١م،

- مبادئ علم الأصوات العام، ديفيد أبر كرومى، ترجمة: د. محمد فتيح، ط١، د.ت.

- المثل السائر، لابن الأثير، تح د. أحمد الحوفي، ود.بدوي طبانه، نهضة مصر، د.ت.

- مجاز القرآن، لأبى عبيدة، تح: د. فؤاد سزكين، مكتبة الخانجى، ط ١/ ١٩٥٤م.

- المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جنى، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ط١/ ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

- المدارس النحوية، د. شوقى ضيف، دار المعارف، مصر، د.ت

- مدخل إلى علم الدلالة، سالم شاكر، ترجمة محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٢م.

- مدخل إلى علم النص مشكلات بناء النص زتسيلاف وأورزنياك، تعريب د. سعيد بحيرى، مؤسسة المختار، القاهرة ٢٠٠٣م.

- المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. محمد أحمد الشاطر، مطبعة المدني القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ.

- المسائل الحلبيات، لأبى على الفارسى، تح: حسن هنداوى، دار القلم، دمشق، ط١/١٩٨٧م

- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، لأبى على النحويِّ، تح: صلاح الدين عبد الله السنكاوى، مطبعة العانى، بغداد، د.ت.

- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق د: محمد كامل بركات، طبع دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى١٤٠٠هـ، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.

- مشكل إعراب القرآن، مكى بن أبى طالب القيسى، تح: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢/ ١٤٠٥ هـ

- معترك الأقران في إعجاز القرآن، للسيوطي، تح محمد على البجاوي، دار الفكر العربي، مصر. د. ت.

- معجم الأدباء، لياقوت الحموي، دار الفكر بيروت، ط٣، د.ت.

- المعجم المفصل فى شواهد النحو الشعرية، د. إميل بديع يعقوب،

ط١/١٩٩٢م.

- معجم القراءات القرآنية، د.أحمد مختار عمر، د.عبد العال سالم مكرم، مطبوعات جامعة الكويت، ط٢/١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- معاني الحروف، لعلي بن عيسى الرماني، تحقيق د: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مكتبة الطالب الجامعي مكة المكرمة، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ.

- معاني القرآن، للأخفش، تح: فائز فارس الحمد، الكويت، ١٩٧٩م.

- معانى القرآن وإعرابه، للزجاج، تح: د.عبد الجليل شلبى، عالم الكتب، بيروت، ط١/ ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

- معاني القرآن للفراء، تح: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد على النجار، الدار المصرية د.ت.

- المعنى والنحو، د. عبد الله أحمد جاد الكريم، مكتبة الآداب، ط١/ ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصارى، تح: د. مازن المبارك ومحمد على حمد الله، بيروت ط ٥/ ١٩٧٩م.

- المفصل في صناعة الإعراب، للزمخشري، المكتب الإسلامي، عمان، ١٩٩٥م.

- المقتصد فى شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجانى، تح: كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة العراقية، ١٩٨٢م.

- المقتضب، للمبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٩٦٢م.

- المقرب: علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تح: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، د.ت.

- مقاييس اللغة، لابن فارس، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الحلبى، القاهرة.

- الممتع فى التصريف، لابن عصفور: تح: د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيوت، ط٤/ ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

- من آراء الزجاج النحوية، قراءة فى "معانى القرآن وإعرابه، د. شعبان صلاح، دار الثقافة العربية، ط١/١٤١١هـ - ١٩٩١م.

- من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٥ / ١٩٨٤م.

- من أصول التحويل فى نحو العربية، د. ممدوح عبد الرحمن، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٩م.

- مناهج البحث في اللغة: د. تمام حسان، دار الثقافة للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٧٩م.

- منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، د. علي زوين، دار الشؤون الثقافية العامة، آفاق عربية، ط١، بغداد، ١٩٨٦م.

- الموجز فى نشأة النحو، محمد الشاطر أحمد محمد، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، ط١/١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، لخالد الأزهرى، تح: د. عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١/ ١٩٩٦م.

- النحو العربي والدرس الحديث، د. عبده الراجحي، النهضة العربية ١٩٧٩م.

- النحو الوافى، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط ١٥، د.ت.

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات ابن الأنباري، تحقيق د: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار الأردن، الطبعة الثالثة ١٤٠٥ هـ.

- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوى، دار المعارف، مصر، ط٢، د.ت.

- النكت والعيون، أبو الحسن علي بن محمد الماوردى البصرى، تح: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

- نهج البلاغة: الإمام علي بن أبي طالب‌ﷺ، شرح: ابن أبي الحديد، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء التراث العربي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط٣/ ١٩٣٧م.

- همع الهوامع، السيوطي، تح: عبد العال سالم مكرم، وعبد السلام هارون، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٧م - ١٩٨٠م.

- وفيات الأعيان وأنباء الزمان، لشمس الدين ابن خلكان، تحقيق د: إحسان عباس، دار صادر بيروت، د.ت.

= **مخطوطات:**

- اللمع والبرق فى الجمع والفرق، وهو الفن الرابع من الأشباه والنظائر، لجلال الدين السيوطى، محفوظة فى المكتبة الأزهرية، تحت رقم

= رسائل علمية

- آراء البصريين النحوية فى إعراب القرآن الكريم، لأبى جعفر النحاس، رسالة دكتوراه فى كلية الألسن، جامعة عين شمس، أحمد إسماعيل أحمد عبد الكريم.

- دور شواهد الشعر الجاهلى فى التقعيد النحوى، د. عرفة عبد المقصود، رسالة دكتوراه مودعة فى مكتبة كلية دار العلوم بالقاهرة / ١٩٨٩م.

- مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، رسالة ماجستير، د. عبد الرحمن السيد، كلية دار العلوم بالقاهرة، ١٩٦٤م، ط دار المعارف، مصر، ١٩٦٨م.

- المنقح على الموشح فى قواعد اللغة العربية، أحمد عبد الغفار المالكى، دراسة وتحقيق: صادق مسعد لطف المنبرى، رسالة ماجستير فى الجامعة اليمنية، نُشرت بدار الإيمان، الإسكندرية، مصر، د.ت.

فهرس المحتويات

الفهارس الفنية

AL-MIṢBĀḤ FĪ AL-NAḤW

by

Nāṣir ben ʿAbdul-Sayyid al-Muṭarrizi

Edited by

Aḥmad Ismāʿil ʿAbdul-karīm

